



Columbia World Projects



COLUMBIA UNIVERSITY
IN THE CITY OF NEW YORK

إعادة بناء بيروت

خريطة طريق
لتحقيق استجابة
عادلة لما بعد
الكارثة

أكتوبر 2022

المؤلفون

توماس آشر

مدير قسم البحوث والمشاركة
مشاريع كولومبيا العالمية، جامعة كولومبيا
بيرناديت بيرد-زارس
زميلة

مشاريع كولومبيا العالمية، جامعة كولومبيا
هبة بو عكر

أستاذة مساعدة
كلية الدراسات العليا في الهندسة المعمارية
والحفاظ والتخطيط، جامعة كولومبيا

منى فواز

أستاذة جامعية
مختبر المدن في بيروت، الجامعة الأميركية في بيروت

منى حرب

أستاذة جامعية
الجامعة الأميركية في بيروت

ماريو توريس

مسؤول مشاريع
مشاريع كولومبيا العالمية، جامعة كولومبيا

سيرج يازجي

زميل
مختبر المدن في بيروت، الجامعة الأميركية في بيروت

شكر وتقدير

نعرب عن امتناننا للمشاركين والمشاركات في سلسلة الاجتماعات بشأن إعادة إعمار بيروت بعد تفجير الرابع من آب 2020 على تعاونهم المستمر والتزامهم بهذا العمل. كما نشكر أبيغيل أندرسون وساسكيا غوش على إجرائهما البحوث القيمة التي يستند عليها محتوى هذا التقرير. أخيراً، نتوجه بالشكر لآيرا كاتزنيلسن وأنا ماركيزي وعمر سري وجويلين طنوس والزملاء الآخرين في مختبر المدن في بيروت ومشاريع كولومبيا العالمية على مساهماتهم ودعمهم.

عن مختبر المدن في بيروت

مختبر المدن في بيروت هو مختبر بحوث تعاوني مُتعدّد التخصصات مقرّه الجامعة الأميركية في بيروت. ينتج المختبر معرفة علمية حول التحضر في لبنان من خلال توثيق عمليات التحول المستمرة في البيئتين الطبيعية والعمرانية وتحليلها. إنطلاقاً من موقعه في الجنوب العالمي، يتموضع المختبر كمحاور ومساهم في النقاشات الأكاديمية حول التحضر التاريخي والمعاصر. يسعى المختبر إلى تحقيق رؤيته في بناء نظام تغيير قائم على البحث النقدي والتفاعلي، يقوده مواطنو ومواطنات المدن ومجموعاتها الطامحة إلى مدن عادلة ودامجة وقابلة للحياة.

عن مشاريع كولومبيا العالمية

مشاريع كولومبيا العالمية هي مبادرة على مستوى الجامعة لبناء روابط وثيقة بين القدرات العلمية في جامعة كولومبيا والجهود القائمة للتصدي للتحديات المحدقة بالديموقراطية والحضريّة والمسؤولية المتوارثة عبر الأجيال والمجتمعات المزدهرة في الولايات المتحدة والعالم. تشمل نشاطات مشاريع كولومبيا العالمية عقد الاجتماعات وإطلاق المشاريع والجهود المستهدفة لتوثيق الصلة ما بين المعرفة الراسخة والعمل الفعّال.

4

الملخص التنفيذي

8

المقدمة: إطار عمل جديد
لتعافي بيروت

14

كيفية استخدام هذا
التقرير

18

مجال عمل 1: الحوكمة

34

مجال عمل 2: إعادة إعمار
المرفأ

50

مجال عمل 3:
الإسكان واستخدام
الأراضي

64

مجال عمل 4: التراث المبني

80

مجال عمل 5: تفعيل
الفضاء العام

94

تطلعات مستقبلية

99

ملحق:
لائحة بأسماء المشاركين
في الاجتماعات

الملخص التنفيذي

إن الاستجابة للكوارث والتعافي منها في بيروت، وغيرها، تتيح فرصة استثنائية لتصوّر العمليات التي من شأنها توزيع الفرص توزيعًا أكثر إنصافًا وتطبيق تلك العمليات، ومنح الأولوية لإدماج المجموعات المجتمعية في الحوكمة، وتعزيز قدرات الدولة. لا يمكن تحقيق أي من هذه الأهداف بسهولة. فتحقيقها يستلزم عمليات سياسية وآليات مساءلة تركز على مجموعة مشتركة من القيم والالتزامات لاتخاذ إجراءات ملموسة.

بعد انفجار مرفأ بيروت في آب 2020، قام مختبر المدن في بيروت ومشاريع كولومبيا العالمية وكلية الدراسات العليا في الهندسة المعمارية والحفاظ والتخطيط بجامعة كولومبيا، بعقد ستة اجتماعات ضمت نحو 120 خبيرًا ينتمون إلى أوساط أكاديمية ومنظمات مجتمعية والحكومة ووكالات حكومية دولية والقطاع الخاص، بمشاركة بعض المستجيبين للزلازل التي ضربت كونستيتوتسيون في تشيلي وبورتو برانس في هايتي، وجهود التعافي الموجهة نحو الإصلاح بعد حادثي التسونامي في أتشيه بإندونيسيا وسينداي في اليابان، وعمليات الإخلاء الجماعي في كيبتاون في

جنوب إفريقيا ولاغوس في نيجيريا. بالتركيز على التحديات المباشرة أمام بيروت، للعمل من أجل بيروت والأجندة العالمية للاستجابة للكوارث والتعافي منها. انبثقت المبادئ الأربعة المذكورة أدناه عن تفكير عميق بشأن الإجراءات المحددة اللازمة من أجل بيروت. وكما هو موثق في كل مجال عمل في التقرير، وملخص أدناه، فإنها تدعو لإعادة

توجيه أعمال التعافي بصورة عاجلة وجذرية. قدم هؤلاء الخبراء معارف اكتسبوها بمشقة من مختلف أنحاء العالم، وابتكارات مهمة طوروها على مدار فترة عملهم في مجال الاستجابة والتعافي. أسفر اهتمام المشاركين في هذه العملية وعنايتهم وتأملاتهم عن ثروة من الأفكار والرؤى، إلى جانب دعوات

1.

توجيه جميع جهود التعافي وإعادة الإعمار لتقوية قدرة الدولة على المدى الطويل. يجب أن تساعد أعمال التعافي وإعادة الإعمار في تشكيل دعامة للحكومة المستدامة الشاملة والعادلة. نظرًا لوجود محور مكاني في معظم الكوارث، يمكن احتضان هذه الدعامة في هيئة تنسيق تتمتع بالسلطة وصلاحيات الرقابة اللازمة على المنطقة المتضررة. في بيروت، قد تكون هذه الهيئة إحدى سلطات المرفأ القادرة على اشتراط الشفافية والمساءلة (انظر التوصيات 2.1 من هذا التقرير)، أو مجموعة من الممارسات الرسمية للتنسيق اليومي تستهدف تمكين وإشراك عناصر الحكومة، وكذلك المجتمعات المحلية والوسطاء الثقافيين والمنظمات الفنية والمجموعات الأخرى ذات المعارف والاهتمام المشترك لكنها عادةً ما تُهمل في عمليات اتخاذ القرار الرسمي (التوصيات 1.1، 1.2، 1.4، 4.2، 5.6). يمكن للتمويل بمفاوضات مدروسة أن يعطي أولوية كبرى للحكومة والمساواة طويلة الأمد (2.5). وينبغي أن تمنح الاستثمارات الأولوية للأعمال التي تعزز الأنظمة العامة المحلية، مثل المناقصة (1.4، 2.3). يمكن أن تعمل المبادرات الفورية أيضًا بهدف إجراء تغيير واسع النطاق، من خلال تمكين منظمة مدنية موثوقة أو كيان حكومي لإدارة منتدى للتنسيق بين المانحين وتتبع آليات التوصيل وإتاحتها للعامة، وإشراك الجهات الفاعلة بالدولة (1.3، 4.5)، and involve state actors (1.3; 4.5).

2.

إدماج المشاركة المجتمعية الحقيقية في جميع مجالات التخطيط والتنفيذ.

لقد تطورت الخبرات المتعلقة بالآليات الناجحة لبناء عمليات شاملة تطورًا سريعًا في العقود الماضية. يمكن لإجراءات التعافي وإعادة الإعمار الفورية أن توجه أساليب العمل هذه بحيث تدعم الحوكمة الديمقراطية والشاملة على مدار العقود المقبلة. ينبغي أن تكون أعمال التخطيط والتنفيذ بعد الكوارث بهدف بناء "بني تحتية تشاركية" طويلة الأمد. في بيروت، يوضح هذا التقرير بالتفصيل كيف سيؤدي تنفيذ استراتيجيات التخطيط الشاملة التي تدمج معارف السكان والأحياء والانخراط التشاركي وعملية صنع القرار الجماعية إلى تحسين جودة الاستثمارات وتعزيز الصمود المجتمعي، خاصة في جوانب الإسكان والتراث والفضاءات العامة (4.1، 3.1).

3.

منح الأولوية للبرامج والسياسات التي تفيد السكان ذوي الدخل المحدود وتعمل نحو إرساء نظم حضرية أكثر إنصافًا وشمولية. الابتكارات التي ثبتت

جدارتها في السياسات الاجتماعية والمكانية في المناطق الحضرية تدعم التغييرات في جوانب الإنفاق والقوانين لزيادة الفرص المتاحة. رغم أن توصيات التقرير انبثقت من مناقشات خاصة ببيروت، فإنها تنطبق على المناطق الحضرية بشكل أعم. وهي تتضمن تطبيق الضرائب على الشغور لتقليل المضاربة في الأراضي والمساكن (4.4، 3.2)، وتمويل الإعمار المرحلي (4.2، 3.4)، وإجراءات حماية المستأجرين مثل تجميد عمليات الإخلاء (3.3) وصناديق الأراضي والمساكن التعاونية (3.5)، وإعادة تأهيل المباني التراثية لتؤدي وظائف اجتماعية مباشرة أيضًا (4.4). ينبغي أن تمنح استثمارات البنى التحتية الأولوية للمشاركة التي تحاول إصلاح الأضرار السابقة التي تعرضت لها المجتمعات المهمشة، بما في ذلك من خلال البنى التحتية الخضراء (2.4) والمتنزهات والطرق التي تصل بين المناطق المنفصلة سابقًا، مثل الأحياء، ومنطقة المرفأ (2.3). ينبغي أن تمنح الاستثمارات أيضًا الأولوية للنهج التي تتطلب توظيف عمالة كثيفة لتسهيل خلق الوظائف (2.3، 1.4) الذي يؤدي بدوره إلى بناء المهارات والتمكين الاقتصادي (4.2، 1.4).

4.

إنفاق المال على الأرض بالتنسيق مع المبادرات المدنية. كثيرًا ما تنشأ شبكات المساعدة الذاتية بعد وقوع الكوارث، فتعمل على تعزيز وتوصيل

الخدمات الأساسية. هذه الطاقة المبدولة تستحق التقدير والعمل على تنسيقها واستثمارها. وفي بيروت، كان مستوى إبداع وتطور الجهود الشاملة بارزًا بصورة خاصة. في المرحلة القادمة في بيروت وغيرها، يمكن للاستثمارات على نطاق الأحياء أن تدعم هذه المبادرات القائمة والقدرات المدنية، وتقويها بشكل أوسع (4.1، 3.1). سيؤدي ذلك إلى تحسينات مادية أكثر جدوى، مثل الساحات والميادين (5.1) التي تنمي بدورها الملكية المجتمعية (4.1، 5.2) بالإضافة إلى مساحات تخليد الذكرى (5.5). قد تتداخل الاستثمارات المحلية المحدودة مكانيًا مع المناطق ذات الابتكارات التنظيمية الموجهة لإرساء المساواة (1.7)، ويمكن أن تمتد وتتوسع إلى أحياء أخرى، من الناحية المثالية، عند نجاحها (5.4، 1.7).

مقدمة

عامين على انفجار مرفأ بيروت، إعادة النظر في إطار التعافي في المدينة

تتسبب الكوارث الفجائية بتهجير 25 مليون شخص في المتوسط من بيوتهم سنوياً¹ ويكون وقع النتائج المباشرة أشد على المجتمعات الأقل حظاً تاريخياً التي تعيش في مواقع معرضة للخطر ومساكن غير ملائمة. بعد الكوارث، ترسخ الموارد غير المتكافئة المخصصة لإعادة البناء أوجه اللامساواة، حيث تُضح الموارد بشكل أسرع وأوسع إلى الفئات الاجتماعية التي تتمتع أصلاً بامتيازات أكثر من حيث المدخول والثراء والفرص الاقتصادية والعرق والأصل الإثني والدعم السياسي. ونادراً ما تؤدي أطر ما بعد الكارثة إلى نشوء أنظمة أكثر عدالة أو تحسينات معيشية ملموسة لدى المجتمعات المحرومة على الرغم مما يُنفق من أموال طائلة لإعادة بناء المناطق المتضررة. فحتى الكوارث - وجهود الاستجابة الفورية والتعافي الطويل الأمد - تميّز بين الناس².

تتفاقم هذه التحديات في الجنوب العالمي حيث تفتقر المدن إلى أطر الاستجابة الفورية للكوارث والقدرات الحكومية من أجل إعادة البناء على نحو متساو. يتناول هذا التقرير هذين النوعين من القصور. يضع التقرير الذي يركز على انفجار المرفأ في الرابع من آب 2020 إطار تعافٍ يربط ما بين الاستجابة القصيرة الأمد وإصلاح مدينة بيروت المنكوبة وبين التغييرات المنهجية التي لا تقتصر على "استرداد" الوضع الراهن غير المنصف، بل تتناول أوجه الظلم الراسخة وتحشد دعماً أكبر للمجتمعات المحرومة وتدعم قدرة الدولة على الاستجابة للأزمة المستمرة.

انبثق التقرير عن ست اجتماعات عقدها مختبر المدن في بيروت ومشاريع كولومبيا العالمية وكلية الدراسات العليا في الهندسة المعمارية والحفاظ والتخطيط في جامعة كولومبيا والتي جمعت نحو 120 خبيراً ينتمون إلى جامعات ومنظمات مجتمعية ووكالات حكومية محلية ودولية والقطاع الخاص. وعلى الرغم من تركيز الاجتماعات على بيروت وتحدياتها المباشرة، استوحى الخبراء من عدة كوارث وشاركوا معارف اكتسبوها من مختلف أنحاء العالم. وقدم المشاركون في الاجتماعات ابتكارات

مهمة طوّروها خلال عملهم في مجال الاستجابة والتعافي، وهي تجارب ما زالت غائبة إلى حد بعيد عن مؤلفات ما بعد الكارثة. يسلط التقرير الضوء على هذه الابتكارات ويحدّد إمكانية تكرار تلك الممارسات أو حتى توسيعها.

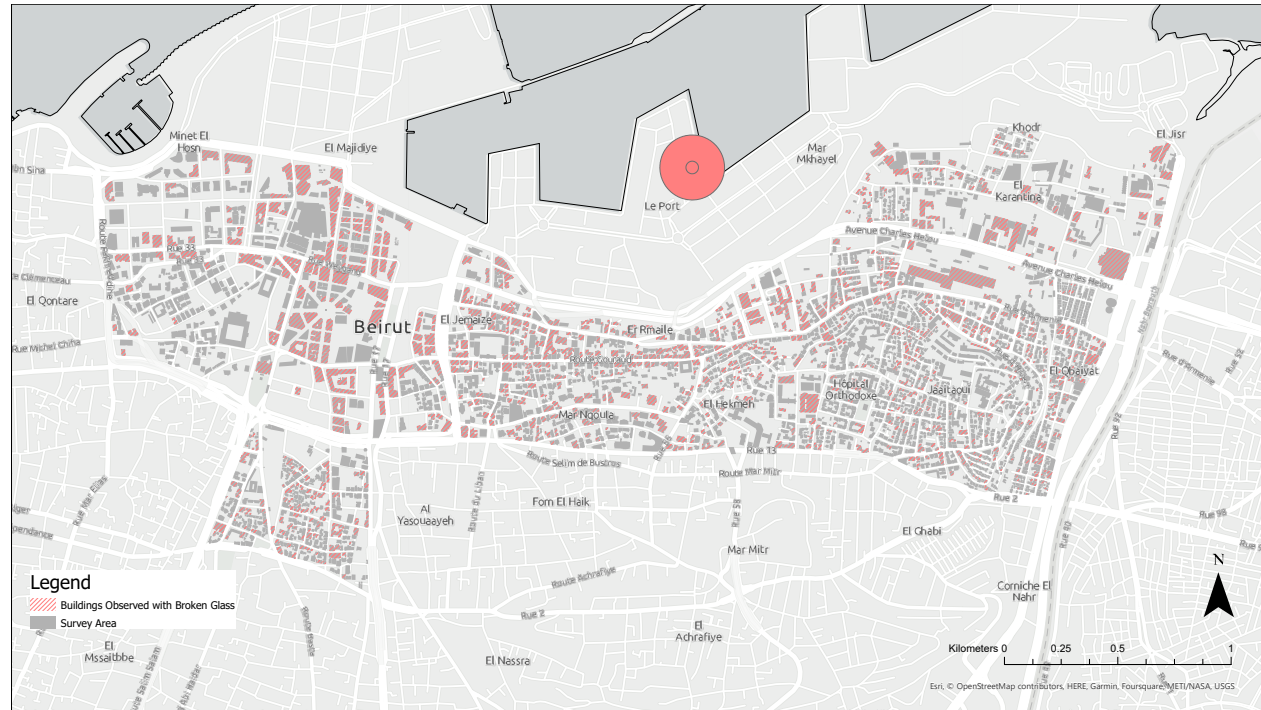
شارك في الاجتماعات مستجيبون للزلازل التي ضربت كونستيتوسيون في تشيلي وبورتو برانس في هايتي. اكتسب بعضهم خبرات في وضع جهود التعافي الموجهة نحو الإصلاح بعد كارثتي التسونامي اللتين ضربتا أتشيه في إندونيسيا وسينداي في اليابان، وفي حالات أخرى، من عمليات الإخلاء الجماعي في كيبتاون في جنوب أفريقيا ولاغوس في نيجيريا. وهناك آخرون عملوا في سياقات ما بعد النزاع بما فيها بغداد في العراق وكابول في أفغانستان. حفزت الاجتماعات الخبراء - وغيرهم - على عقد نقاشات مستمرة مع شركائنا من المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والحكومة في لبنان. وقد قيّمت المجموعة بأكملها المسائل الشائكة التي اتصحت معالمها في بيروت بعد الكارثة وأحاطت بها من عدة جوانب ثم طرحت أفكاراً جديدة وحددت الإمكانيات الجديدة لجهود التعافي.

السياق باختصار

هزّ انفجار المرفأ لبنان وحول بيروت إلى مدينة منكوبة في الرابع من آب عام 2020، ويعود سببه إلى اشتعال 2,750 طنًا مربعًا من نيترات الأمونيوم كانت مخزنة بشكل غير آمن في إحدى عنابر المرفأ. تسبّب الانفجار بمقتل أكثر من 200 شخص وجرح أكثر من 5000 آخرين. كشف تقييم للأضرار أجراه البنك الدولي بعد شهر من الانفجار عن تضرر أكثر من 130,000 وحدة سكنية وتهجير ما يزيد عن 300,000 شخص من منازلهم إما بشكل مؤقت أو دائم. كما تسبّب الانفجار بخسائر مادية محلية والبنى التحتية الأساسية المادية والاجتماعية.

بلغ امتداد موجات الصدمة ستة أميال، ما أدى إلى أضرار كارثية في المنازل والمتاجر في الأحياء المجاورة للميناء. أمّا المباني القديمة والإضافات غير الرسمية، حتى تلك الواقعة في مناطق بعيدة عن موقع الانفجار، فتعرّضت لأضرار جسيمة. أظهر مسح أجرته نقابة المهندسين في لبنان لـ 2,509 مبنى أن أكثر من نصف تلك المباني أصيب بأضرار طفيفة بينما أصبح 323 مبنى (أي 12.9%) تحت خطر الانهيار الكامل أو الجزئي. أحصى المسح نحو 100 مبنى ذي خصائص تراثية متضرّر من الانفجار، ونصف عددها مهدّد بالانهيار.

الشكل 1: خريطة لتقييم الأضرار الذي أجرته نقابة المهندسين في بيروت بعد الانفجار (المصدر: مختبر المدن في بيروت)



شارك آلاف المتطوعين في الاستجابة الأولى للانفجار، لبيّ معظمهم نداءات الاتحادات المدنية والمجموعات الدينية والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية. أمّا الباقون فتوافدوا بشكل عفويّ إلى المناطق المحيطة بالانفجار. عمّ البلاد إحساس مشترك بالألم؛ فقد اعتبر العديد من اللبنانيين أنّ الانفجار لم يحصل بسبب فشل الدولة بل هو اعتداء مباشر من الدولة على مواطنيها.

التقرير نهجًا بناءً يعزز قوة الإدارات العامة ودور الهيئات الحكومية ويمنح المجتمع المدني دورًا أكبر في الإشراف على العمل ومراقبته بالشراكة مع الحكومة.

علاوةً عن غياب العدالة الاجتماعية وتراجع الاستثمارات، كشف الانفجار عن الطوبوغرافيات غير المتكافئة في حياة المدينة وفاقم منها، شأنه شأن سائر الكوارث حول العالم. إلا أنه حرّك المبادرات المدنية وحفز الابتكارات وألهم الأفكار لإعادة بناء المنطقة وفق أسس أكثر شمولية وتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بيروت ولبنان بشكل عام - لتصبح نموذجًا تحتذي به باقي مدن العالم.

يقدم هذا التقرير المسارات الممكنة لتحقيق تعافٍ أكثر شمولية في سياقات ما بعد الكارثة بناءً على تجارب بيروت. فإلى جانب توفير الدافع للنشاطات المجتمعية، يقدم التقرير مسارات لصنع القرار واتخاذ التدابير اللازمة في السياقات التي تتسمّ بضعف قدرة الدولة والغياب التام لهيئاتها. يقترح التقرير نهجًا للتعافي يشجّع القيادة المدنية المحلية ويعزز قدرة الدولة في الوقت عينه. فبدلاً من اقتراحه رؤية تعفي الدولة من مسؤولياتها، يقدم

أما ما زاد احتمالات التعافي تعقيداً فكان تفشي جائحة كوفيد-19 والانهيار المالي في لبنان. ارتفعت نسبة البطالة في لبنان في العامين الأخيرين لتفوق الـ 40% كما ارتفعت نسب الفقر المدقع إلى 40%³، بينما انهارت الليرة اللبنانية. في تلك الفترة، بلغت نسبة انهيار العملة الوطنية 90 بالمئة ما أدى إلى تضخم اقتصادي هائل على وقع تقلص الاقتصاد اللبناني الذي يعتمد على مرفأ بيروت، فبرزت البلاد تحت وطأة حالة ركود اقتصادي تعدّ الأسوأ في تاريخنا المعاصر.

هذه التحديات، وإن كان بعضها جديداً نوعاً ما، ليست إلا انعكاساً لسنوات الحرب الأهلية الخمسة عشر (1975-1990)، وتبني السياسات الاقتصادية النيوليبرالية كركائز لعملية شكلية لإعادة إعمار ما بعد الحرب سلبت أموال الخزينة العامة بدلاً من استثمارها، فضلاً عن تدفق هائل للاجئين واستمرار التوتر الطائفي وتزايد أوجه الظلم الاجتماعي. وقد سبقت هذا الانفجار عدّة ظروف قديمة كامنّة - منها هيمنة النخب وتهاوي الديموقراطية والسيادة الشعبية وهشاشة القوانين التي لم تعد تلائم الأوضاع الاجتماعية المعقدة والمتنّمة باللامساواة الصارخة وارتفاع أعداد السكان المهجّرين - ما جعل عملية إعادة الإعمار الفورية أكثر إلحاحاً وتعقيداً.

كان العامان اللذان تليا الانفجار مليونيين بالتحديات الصعبة التي أعاققت مساعي النهوض بعملية التعافي في بيروت، ما يدلّ أن مفهوم "ما بعد الكارثة" قد لا يكون ملائماً أحياناً في ظلّ تفاقم الأضرار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن توالي الأحداث المرهقة في البلاد. استقالت الحكومة اللبنانية التي تشكّلت عقب انتفاضة تشرين الأول 2019 في آب 2020، وحلّ الفراغ الحكومي لأكثر من عام بعد الانفجار. خلال هذه الفترة الانتقالية ادّعت جهتان متنافستان بأنهما تقودان عملية التعافي. تشكّلت وحدة صغيرة من الجيش اللبناني (غرفة الطوارئ المتقدمة) لتنسيق عملية التعافي بين المنظمات غير الحكومية التي تقود العمل، بينما أيدت الحكومة اللبنانية القاعدة قانوناً (القانون 194) أنشئت بموجبه لجنة لتخطيط عملية التعافي وقيادتها رسمياً. لم تجتمع هذه اللجنة أبداً، أمّا وحدة الجيش فعملت جاهدة دون تمويل كافٍ أو خبرة في التخطيط. ولم تلعب حكومة البلدية دوراً ذا أهمية في استعدادات التعافي كذلك. كانت جميع الهيئات الحكومية الموكلة بقيادة عملية إعادة الإعمار تفتقر إلى الدعم الشعبي؛ ولم ينل أي منها ثقة المنظمات الدولية ودعمها.

كيفية استخدام هذا التقرير

يرصد هذا التقرير الإطار والنهج المتبعين في لبنان لإعادة إعمار ما بعد الكارثة على مدى العامين الماضيين في أعقاب الانفجار. يكشف التقرير عن التباين بين هذين العامين النشيطين في بيروت وبين مجموعة ممارسات تعافي ما بعد الكارثة المستقاة من مختلف المواقع حول العالم التي تهدف إلى الحد من المخاطر والاستثناءات المزمّنة ضمن مساعي التعافي.

تفصّل أقسام هذا التقرير مداخل جدول إعادة الإعمار في بيروت والمناطق المماثلة لها عالمياً. بالاطلاع على الحالات، سنتجلى لنا رسالة موحّدة مفادها أن عملية إعادة الإعمار تتطلب إجراء جرد منهجي لانعدام التساوي في الفرص - وهو أمر عادةً ما يعود إلى عقود من الزمن - كما تتطلب جمع التوقعات لإجراء عمليات وتحقيق نتائج أكثر إنصافاً. وقد تحفّز عملية إعادة الإعمار إعادة هيكلة

منهجية ليس في المواقع المتضررة من الانفجار فحسب بل في الترتيبات الاجتماعية والعقارية الراسخة للانطلاق نحو مدن أكثر إنصافاً وشمولية.

تركّز التوصيات الواردة ضمن هذا التقرير على المنطقة المتضرّرة من الانفجار مانحةً الأولوية للأساليب التي قد تفضي إلى تغيير أوسع نطاقاً في البلاد. تضمّ التوصيات اقتراحات جوهرية طامحة تقدّم بها المشاركون في الاجتماعات للنهوض بالممارسات الشاملة وتعزيز السياسات والحوكمة في لبنان في مرحلة ما بعد الانفجار والمراحل الأبعد. وتشمل:

1.

وضع مروية للتعافي: ثمة حاجة لحشد المجتمعات المحلية والهيئات الحكومية وجهات فاعلة أخرى حول رواية تنهض بالممارسات التعاونية وتساعد في علاج الانقسات الحالية. على الرواية أن تقترح خطة تعافٍ للمدينة لا تقتصر على الإغاثة الإنسانية وأفكار المشاريع الإنمائية المحدودة (كالتراث والإسكان والمرافأ) بل تضع نموذجاً للمدينة يبثّ الأمل بالتعافي في نفوس أصحاب المصلحة على تنوعهم.

2.

تصميم الدعائم المؤسسية للنهوض بعمليات التعافي وكبح الفساد وتركيز الاهتمام على الهيئات الحكومية وتدعيم أدوارها الطويلة الأمد. ويجب أن تتضمن الجهود خطوات عملية للحدّ من تدخّل المساعدات الخارجية التي قد تساهم في تهميش قدرة الدولة وتحجيمها وتشجّع الاعتماد الزائد على الهيئات غير الحكومية والجهات المانحة الدولية. كما لا يكفي الاعتراف بالآثار الوخيمة لاستيلاء النخبة الحاكمة على المعونات واستغلالها لترسيخ الزبائنية والفساد، بل يجب التصدي لهذا الأمر أيضاً. بدايةً، يمكن للإصلاح المؤسسي إعطاء الأولوية للتطويع المحلي من خلال بناء القدرات في المؤسسات العامة التي ما زالت تعمل بشكل فعّال وإن قلّ عددها.

3.

تعزيز التضافر بين الجهات الفاعلة الخاصة والعامة وغير الربحية كشرط أساسي لإطلاق عملية تعافٍ فعّالة وشاملة. على عملية التعافي الاستفادة إلى أقصى حد من القدرات الحالية في القطاعات المذكورة ووضع إطار تنظيمي واضح لتدخل الجهات الفاعلة الخاصة وغير الربحية على حد سواء.

4.

اتخاذ تدابير واضحة لحماية المجتمعات المحرومة ودعمها. غالباً ما تعمل الأنظمة القائمة على إعادة إنتاج الفساد وحالة الركود وتسمح بهيمنة النخبة على الأموال المخصّصة لدعم المنافع العامة والمجتمعات المحلية. في بعض الحالات، يتطلب هذا الهدف رفع الأعباء الإدارية عن كاهل الراغبين بالحصول على المساعدات المادية أو الخدمات التي تقدّمها الحكومة والمنظمات الدولية. ولكن تحقيق هذه الغاية الطموحة يتطلب مزيداً من الشفافية وتسهيل

العمليات الإدارية التي قد تخلق حواجز أمام الفئات المحرومة والهشة اجتماعياً في حال غيابها. في حالات أخرى، يجب إصدار قوانين لضمان حماية أفضل للمجموعات المحرومة كحماية المستأجرين مثلاً أو تأمين حماية متساوية للمباني التراثية القديمة التي تسكنها عائلات ومجموعات ذات مداخيل وموارد محدودة.

5. إدماج الاستثمارات في الوظائف الجماعية والمساحات المدنية والمرافق العامة كعنصر أساسي في عملية تعافي ما بعد الكارثة. ثمة حاجة لإدراج تعافي المساكن والأعمال التجارية ضمن الأهداف الاجتماعية الأكبر التي تعزز الممارسات التعاونية والنشاطات المجتمعية وترسخ فكرة الانتماء الجماعي في الأحياء السكنية المتضررة من الانفجار.

6. إعطاء الأولوية للمشاركة المجتمعية، كوضع أنظمة دعم للمجموعات المتضررة وإدارة أنظمة توزيع الأموال والفرص بالشراكة معها. تهدف هذه التوصية إلى الاستفادة من مواطن القوة في مؤسسات المجتمع المدني على الأرض والمنصات الرقمية الناشئة في بيروت. ويجب موضوعة عمليات التعافي محلياً بحيث يملك السكان المتضررون حصة كبيرة من ملكيتها لكي تحقق عملية إعادة الإعمار نتائج أكثر فعالية وإنصافاً. كما يجب أن تمنح المشاركة المجتمعية والمدنية الأولوية لبناء الثقة بين السكان والأطراف الفاعلة الأخرى في جهود التعافي ومعالجة ديناميات السلطة غير المنصفة ووضع تصورات شاملة نابعة من صميم المجتمع عن التدخلات المكانية لإرشاد أولويات إعادة الإعمار.

7. توفير الفرص لتبني السياسات الداعمة لاستقرار الطويل الأمد. خلقت البنى الأساسية التنظيمية في لبنان المتأثرة تاريخياً بالنزاعات الإدارية الداخلية استجابة غير كافية لحالات الطوارئ تهدد مساعي التعافي بعد الانفجار. وبالنظر إلى تاريخ الفساد الحكومي في لبنان، تتطلب الأطر التنظيمية المحلية والحكومية آليات للمراقبة وضمان الشفافية إضافةً إلى تعزيز قدرة الدولة على

العمل نحو تحقيق المصلحة العامة. كما أن حماية قدرة الدولة من تآكل إضافي ناجم عن تحميل المنظمات غير الحكومية أوزار جهود التعافي بالكامل أمر بالغ الأهمية.

8. توسيع نطاق الابتكارات المحلية التي تقدّمها المنظمات المجتمعية، ويمكن دعم هذه الخطوة عبر اتجاهين. يحدّد التوسّع الأفقي الابتكارات التي أدخلت في مواقع وسياقات أخرى ويقترح إدخال ممارسات مشابهة في بيروت. أما التوسّع العمودي فيحدّد الممارسات المبتكرة التي أدخلتها المؤسسات العاملة في بيروت ويدمجها في السياسات أو يقترح على الهيئات الحكومية دعم هذه الممارسات واستنساخها بشكل أوسع في نطاق المدينة.

9. دعم عملية جمع البيانات وتحليلها ونشرها لإدراج آليات المساءلة ضمن جهود التعافي. في الوقت الراهن، تعكّر مساعي إعادة الإعمار مجموعات من البيانات غير الكافية والموثوقة المصدر. أمام المنظمات الدولية والهيئات الحكومية فرصة لجمع البيانات وتحديد أوجه الظلم في توزيع الأموال والبضائع والخدمات، والتي ستظهر من خلال تحليل البيانات، ثم الإعلان عن النتائج لتعزيز المساءلة وبناء الثقة.

10. اعتبار العدالة والمساءلة من ركائز الحوكمة الرشيدة وشرطاً من شروط التعافي الناجع. ويشمل ذلك المساءلة عن الظروف المؤدية للانفجار والقرارات التي فاقمت آثاره.

تركز الأقسام المتبقية من التقرير على خمس مجالات عمل: (1) الحوكمة، (2) الإسكان واستخدام الأراضي، (3) المرفأ، (4) الحفاظ على التراث، (5) تفعيل المساحات العامة ودعم البنى الأساسية المدنية والاجتماعية. يقدم التقرير في كل مجال عمل توصيات خاصة

أوصى بها المشاركون بالاجتماعات. تغطي التوصيات عمل المنظمات الدولية والهيئات الحكومية والمهنيين ومجموعات تنتمي إلى المجتمعات المحلية المشاركة في جهود إعادة الإعمار والتعافي.

مجال عمل 1: الحوكمة

الخلفية والتحديات الحالية

نتج انفجار مرفأ بيروت عن قرارات سياسية متخذة وغير متخذة بسبب التردد: فالضرر الناجم عن الانفجار هو مثال استثنائي عن إهمال الدولة المعتاد، حيث كان المسؤولون الإداريون وكبار المديرين يعلمون بوجود آلاف نيترات الأمونيوم في المرفأ منذ عام 2014. وقد أدت الخلافات المؤسسية بين مختلف الجهات الفاعلة وتقاذفهم المسؤولية إلى تجاهل التحذيرات بوجود خطر جسيم على مدى ست سنوات.

للحوكمة الفاشلة جذور سياسية ضاربة في لبنان تعود إلى حقبة الحرب الأهلية على الأقل (1975-1990) وهي ليست بظاهرة جديدة. قدّمت الوكالات المانحة مع اندلاع الحرب الأهلية عشرات مليارات الدولارات الأميركية كقروض لدعم إعادة إعمار البنى التحتية الحيوية في البلاد، كالمباني العامة الرئيسية وأنظمة النقل وشبكات الكهرباء وخدمات المياه. ومن المعروف أن الفساد غير مسار هذه الأموال العامة لتصبّ في تحقيق مصالح خاصة.⁴ أعطيت النخبة من رجال الأعمال ذوي الارتباطات الوثيقة بالأحزاب السياسية مشاريع إعادة إعمار مربحة، وفضّلت المصالح الطائفية على العامة. ساهم تسييس عملية إعادة الإعمار بتباين

نوعية البنى التحتية وإمكانية الوصول إليها بين المناطق.⁵ كما أولت إعادة الإعمار الأولوية لمشاريع التطوير العقاري الخاصة بدلاً من البنى التحتية العامة، ما زاد النخبة ثراءً. وهكذا، انتهجت إعادة إعمار ما بعد الحرب التي قادتها الشركات المستثمرة استراتيجية تطوير حضرية تركز على مشاريع المضاربة العقارية عوضاً عن إعادة الإعمار تركز على إعادة توزيع الثروات وعلى حاجات الناس.⁶

بعد الانفجار، ازدادت الفجوة بين سكان المدينة والسياسيين الذين يمثلونهم اتساعاً - وهي قطيعة برزت إلى الواجهة خلال انتفاضة تشرين الأول عام 2019. عمل السياسيون الذين يرتبط الكثير منهم ارتباطاً وثيقاً بالمجموعات الطائفية المسلحة على وضع استراتيجيات ومخططات لإعادة إنتاج النظام السياسي الطائفي نفسه الذي يشكّل الدولة اللبنانية اليوم. تضمّنت بعض الاستراتيجيات تسييس القضاء اللبناني عبر تدخلات متكررة، آخرها حصل أثناء التحقيق في انفجار المرفأ الذي وجّه تهماً لأربع سياسيين بالإهمال الإجرامي، فسعوا من جانبهم إلى إقالة القاضي الموكل بمتابعة القضية. لم يتم القبض على هؤلاء

السياسيين أبداً.⁷ وتركز استراتيجية أخرى على الغشّ في قوانين الانتخاب لمنع انتقال السلطة إلى آخرين، كما أظهرت الانتخابات النيابية الأخيرة في أيار 2022. كما تشمل الاستراتيجيات أيضاً استمالة المعارضين أو قمعهم عبر استخدام العنف. وهكذا، يتكرّر استنساخ النظام السياسي الذي يسهّل إفشال الحوكمة بانتظام فتستفيد الجهات الفاعلة القوية ويواصل الجميع العمل في سياق يكاد يخلو من المساءلة.

فاقم هذا الإرث السياسي تحديات كارثة عام 2020، حيث غابت المؤسسات العامة عن عمليات الإغاثة والتعافي. لم تعقد اللجنة العامة التي تشكلت عبر قانون 194 في أعقاب الانفجار اجتماعاً واحداً ولم تتحمّل أيّ من المسؤوليات الموكلة إليها. ميدانياً، غابت أيضاً الهيئة العليا للإغاثة الموكلة بالاستجابة للحالات الطارئة في البلاد. تولت غرفة الطوارئ المتقدمة في بيروت، وهي وحدة خاصة من الجيش اللبناني، تنسيق جهود الإغاثة وتسجيل نشاطات إعادة البناء، لكن عدّة مجموعات من المجتمع المدني اعتبرتها غير شرعية ورفضت العمل معها، مستشهدةً بالغضب الشعبي على عسكرة التنسيق بين الجهات المانحة.

في أعقاب انفجار المرفأ، أعرب المجتمع المدني عن عدم ثقته بالهيئات والمؤسسات العامة، وقد شاركه هذا الشعور المجتمع الإنمائي الدولي الذي لجأ إلى المنظمات غير الحكومية لتعبئة جهود الاستجابة للطوارئ وإعادة الإعمار بعد الانفجار. منذ اندلاع النزاع بين إسرائيل ولبنان وحزب الله عام 2006 والتهجير القسري لما يزيد عن مليون سوري إلى لبنان مع بداية الحرب الأهلية السورية، لعبت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية دوراً بارزاً في الإغاثة الطارئة وتقديم المعونة والمساعدات والدعم للمجتمعات الأكثر حرماناً في لبنان.

وعلى الرغم من وجود بنى تحتية قوية لتوزيع الإغاثة التي أُرست أساساتها مجموعة هيئات الأمم المتحدة⁸ لم يكن التنسيق بين المجموعات والمبادرات كافياً. فقد اتسقت جهود الإغاثة بالازدواجية والتفكك حتى مع دعم الأمم المتحدة، ما ساهم في ترسيخ أوجه الظلم في توزيع المساعدات على ضحايا الانفجار، وخاصة أولئك الأكثر ضعفاً بينهم.

لا تستطيع المنظمات غير الحكومية تأدية دور الدولة في تنسيق أيّ استجابة

دولية حتى وإن كانت الدولة المعنية فاقدة للثقة. طالت أزمة الثقة جميع جوانب عملية التعافي، وتجلّت هذه الحقيقة الواضحة خلال السنتين الماضيتين. وقد عبّر أحد المشاركين بوضوح عن كون هذه الأزمة حلقة جديدة في سلسلة إضعاف قدرة الدولة، قائلاً: "تتنافس المنظمات غير الحكومية مع قدرة الدولة بدلاً من دعمها وتطويرها."

إدراكاً منها لهشاشة الوضع السياسي في لبنان، أسّس كلٌّ من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (إطار المسارات الثلاث) عام 2020، وهي منصة مؤسسية يمولها صندوق ائتمان متعدّد المانحين (صندوق الائتمان المخصّص للبنان)، بقيمة \$2.584 مليار دولار أميركي مخصّصة للتعافي بالتوازي مع إصلاحات إدارية أساسية ومشاريع إعادة إعمار. انبثق عن إطار المسارات الثلاث لجنة توجيهية وفريق تقني وأمانة عامة بالإضافة إلى مجموعة استشارية تضمّ مؤسسات المجتمع المدني المختارة عبر دعوة مفتوحة، وهيئة إشراف مستقلة ينتمي أعضاؤها لمؤسسات المجتمع المدني. على الصعيد المالي، يعتمد إطار المسارات الثلاث على استراتيجية مؤلفة من

كيف تُوجّه الأموال وعملية صنع القرار للجهات الفاعلة الوطنية ذات الكفاءة لتعزيز التطوير المحلي عمليات التعافي وملكيّتها وتفاذي التكاليف الباهظة الناجمة عن استحضار مستشارين أجانب واستبعاد المعارف المحلية؟

كيف تستطيع المنظمات والحكومات الدولية تعزيز الائتلافات التي تضم المجتمع المحلي والجهات الفاعلة غير الربحية والوطنية والمحلية والهيئات الخاصة وكيف يمكن للجهات الفاعلة الدولية دعم تلك الائتلافات من خلال تهيئة عمليات مؤسسية تعاونية؟

الخاص من أجل الإصلاح وإعادة الإعمار (\$2 مليار دولار أميركي). وتبقى الخطط المؤسسية والمالية مجرد أفكار في غياب هيئات عامة موثوقة وفعّالة تضع حاجات الناس ومصالحهم في صلب عملية صنع القرار.⁹

مرحلتين؛ تعتمد المرحلة الأولى على تمويل من مصادر إنسانية ودعم عيني من لبنان لدعم عملية التعافي والحاجات الملحة (\$584 مليون دولار أميركي). أما المرحلة الثانية فتفرض إحراز تقدّم في مجال إرساء الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الإدارية. وتسمح بمنح قروض ميسّرة وتمويل القطاع

تطرح التجربة اللبنانية أربعة أسئلة جوهرية على الأقل عن عملية التعافي ما زالت دون جواب:

ما هي نظرية التغيير التي قد ترشد عملية التعافي وتعالج مسألة حوكمة التعافي فيما تفسح المجال للإدارة التكيّفية وإعادة التنظيم؟

كيف تُوزّع الموارد بحيث لا تفاقم من إضعاف مؤسسات الدولة عبر المراوغة فيما يُحرّص على تحقيق المساءلة والحدّ من الفساد على المدى الطويل؟

التوصيات

1.1 تصميم عملية مؤسسية قابلة للحياة تعزز التطوير المحلي ولا تعرقل هدف تدعيم القدرة الإدارية للدولة

هناك حاجة لبناء فهم مشترك عن الغاية من التعافي ووضع إطار استراتيجي مشترك وتحديد أدوار الجهات الفاعلة المتنوعة فيه. ومع أن الحوكمة قد لا تُمنح أولوية كافية في تجارب التعافي بعد الكارثة في لبنان - حيث تلاشت الثقة وألقيت مسؤولية الانفجار وآثارها على عاتق الجهات الفاعلة العامة - يجب تصميم تعافٍ يضمّ المجتمعات المحلية والمهنيين والهيئات الحكومية للمضي قدماً على نحو عادل، وإن عولجت التحديات بصورة مجزأة. نمة فرصة للاستفادة من التعافي كاستراتيجية تراكمية لمعالجة المسائل الأكبر حجماً التي تعصف بالبلاد، ومنها الأزمات المتداخلة والحوكمة الفاشلة.

إذا تولّت الجهات الفاعلة الخاصة عملية إعادة الإعمار بشكل أساسي، فمن المرجح أن تتفكك استجابة التعافي على كافة مستويات العملية. حدّر المشاركون من الخطأ الشائع المرتكب خلال أعمال التعافي بعد الكارثة والذي يتمثل بخلق نظامين متوازيين تقود أحدهما مجموعة صغيرة من المنظمات غير الحكومية والأخرى المنظمات الدولية، فكلاهما يضعف عمليات تعزيز قدرة الدولة ومسياعي الهيئات العامة والجماعات المنظمة التي تمسّ الحاجة إليها. وهذا ما يساهم في تفتيت العلاقات بين المواطنين والدولة ويحدّ من المساءلة.¹⁰ هناك

تقدّم الإرشادات الواردة في ما يلي آراء خبراء عالميين في إدارة الكوارث عن تعزيز قدرة استجابة الدولة ومساءلتها في سياقات التعافي والحدّ من نفوذ المصالح الفاسدة. وتنطلق الإرشادات من فرضية أنّ جهود التعافي وإعادة الإعمار الناجحة يجب أن تشرك مؤسسات الدولة والوكالات العامة بشكل فعال على الرغم من ضعف قدراتها لتحسين ظروف ما بعد الكارثة الفورية والطويلة الأجل.

مؤلفات كثيرة عن الدور السلبي الذي تلعبه المعونات في تقويض قدرة الدولة، مستمدة من تجارب سابقة عديدة في أفريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية، وسياقات أدت التدخلات فيها إلى "اختراق المنظمات غير الحكومية" للحوكمة وفشلها على المدى الطويل.

ولتفادي ما سبق، يحث المشاركون على وضع إطار مؤسسي يضمن تولي الجهات المحلية قيادة الإصلاحات - أو ما يُسمى بـ"التطويع المحلي". يجب أن يشمل التطويع المحلي أفرادًا بارزين من المجتمع المدني والمؤسسات الدينية ووسائل التواصل الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية التقليدية، إذ من الضروري تشكيل ائتلاف أكبر يجمع جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص.¹¹ واقترح المشاركون أيضًا أن تتواصل الائتلافات مع المصلحين من خارج الطبقة السياسية وأن ينضم إليهم موظفون حكوميون من أجل تأسيس جهود إصلاح الأجهزة البيروقراطية، وتأسيس بني تحتية مستدامة على مستوى السياسة لإطلاق عمليات إعادة الإعمار.

لخص أحد المشاركين دور الإطار المؤسسي الذي يدعم القيادة المحلية وقدرة الدولة بما يلي: "ما نحتاج إليه هو

أن يشرف المواطنون والمؤسسات على هذه العمليات، ليس عبر تشكيل لجنة صورية بل مؤسسة أو منشأة تعترف بها الجهات المانحة والفاعلة الدولية، توكل بمهام المراجعة ومراقبة سير العمل وتنفيذ الخطط وإنفاق المال كما يجب وتتمتع بسمعة طيبة دوليًا." وقد أيد جميع المشاركين هذا البيان تأييدًا واسعًا واشترطوا اقترانه بإطار إنساني يضمن المساءلة ومشاركة المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الإداريين.

وبالإضافة إلى بناء قدرة الدولة لتولي جهود إعادة الإعمار، سيزيد هذا النهج من احتمالية امتداد جهود إعادة الإعمار الإيجابية إلى القطاعات الأخرى ذات الصلة. فقد ينتج عن المساءلة في نشاطات إعادة الإعمار آثارًا مضاعفة، كما أشار أحد المشاركين. فالشفافية في عمليات الشراء التي تجريها الهيئات ووجود سجل إلكتروني واضح بأسماء المستفيدين، على سبيل المثال، قد يخلق تأثيرًا مضاعفًا. وقد تشعر المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية الأخرى بأن عليها تبني ممارسات مماثلة، ما قد يعيد ثقة الشعب بعمليات صنع القرار وتوزيع الفرص ويحد من احتمال هيمنة النخبة والاحتكار.

1.2 التأقلم والتكيف. تطبيق استراتيجيات الإدارة التكيفية لضمان استمرارية جهود التعافي وسرعة استجابتها للظروف المحلية.

أوصى المشاركون بتبني نماذج الإدارة التكيفية التي تملك القدرة على تقييم أداء الشركاء من حيث الالتزامات المتعلقة بالتعافي. يمكن لمجموعة رقابية أو استشارية مستقلة يصادق عليها مانحون دوليون بصفتهم مدققون للعملية إجراء تحليلات فورية للموارد المحلية ومواطني الضعف بهدف تنفيذ تدخلات استراتيجية إصلاحية. لمعالجة الأوضاع الهشة بسرعة، تُدعم القدرات المؤسسية باستخدام المقاييس كالمؤشر العددي للفقر أو مؤشر عدد السكان، مثلًا، لتحديد الحاجات الملحة. وقد يتبع ذلك مباشرة إجراء تعديلات على استراتيجيات التنفيذ لتحسين أولويات التعافي الضعيفة الأداء.

يُعدّ إدخال آلية لإدماج المجتمع أمرًا ملحًا عند تصميم خطة محكمة للإدارة التكيفية. واقترح المشاركون أن يلعب المجتمع المدني دورًا هامًا على ثلاثة أصعدة. أولاً، يحدّد المجتمع المدني بالشراكة مع الهيئات الحكومية أولويات إعادة الإعمار ويضع خطة شاملة لإعادة البناء. وقد يكمل المجتمع المدني جهود

1.3 تبسيط عمليات التمويل والتنسيق بين الجهات المانحة. إعادة تقويم ممارسات المانحين المفككة من خلال محافل المانحين وتقنيات تتبّع المعونة.

شدّد المشاركون على ضرورة تبسيط عملية التنسيق بين الجهات المانحة بالنظر إلى آليات إيصال المعونة المفككة المتنوعة وغير الموثوقة. لذا قد يقوّم إطلاق محافل المانحين من استجابات التعافي عبر بناء قاعدة بيانات للمانحين وإرساء ممارسات واضحة ومعتمدة وقابلة للرصد. وقد يساعد تنظيم المحافل بشكل دوري على تنسيق أولويات المانحين المتباينة والتخلّص من حالات التكرار وحل مشاكل تأخر التوصيل والجوانب الخفيّة. أشار المشاركون إلى أن عقد اجتماعات للمانحين بقيادة مؤسسة مدنية موثوقة ومشاركة جهات فاعلة حكومية قد يساعد الجهات المعنية بالتعافي على مراقبة فعالية آليات التوصيل بشكل جماعي وعقد تحالفات لدعم الإصلاحات الإدارية في الوقت نفسه.

“ما نحتاج إليه هو رقابة المواطنين والرقابة المؤسسية على تلك العمليات. تتولى مهمة التدقيق فعلاً، مع ضمان تنفيذ الخطط، وضمان إنفاق المال على النحو الصحيح.”

1.4 الاستثمار في الأشغال العامة. دعم نُهج بناء النُظم عبر تحديد نُهج التعافي التي تتطلب عمالة كثيفة والتي تحسّن من الظروف المعيشية لدى المجتمعات المحلية.

يُجمع الخبراء على ميل أوساط المانحين إلى القيام باستثمارات إضافية في الأعمال التي تحقق تقدّمًا ملموسًا خلال عملية إعادة الإعمار. وقد تساهم هيكلية أطر التعافي حول توظيف أفراد المجتمع في توجيه أموال التعافي إلى الجهات الفاعلة المحلية وتزيد من فرص حصول المجتمعات المحلية على تمويل أكبر مع تقدّم المشاريع. لإعادة تفعيل مصادر رزق السكان المتضرّرين من الانفجار عدّة منافع على نطاق المجتمع وقد تحشد المشاركة في مبادرات إعادة الإعمار الكبرى العامة والخاصة التي توفر التمويل اللازم للمجموعات المحرومة.

ينصح الممارسون في مجال إعادة الإعمار بالبدء ببناء البنى التحتية الفعلية قبل الالتفات إلى خطط بناء المؤسسات خلال عمليات التعافي. يتيح استثمار أموال التعافي في مشاريع الأشغال العامة الفرص أمام الجهات الفاعلة المحلية لتحديد المنافع المجتمعية عبر تعبئة

أموال المانحين لدعم أهداف التعافي. فمع تقدّم المشروع، قد ينصبّ الاهتمام على أولويات بناء المؤسسات في حين قد يشخّ التمويل أو ينقطع. لذا فانطلاق أعمال إعادة الإعمار المبكر قد يشكل سابقة في إشراك المانحين وتوحيدهم حول الخطط والعمليات التنموية المنصفة.

لتسهيل الاستثمار في الأشغال العامة، أيّد المشاركون اتباع نهج بناء النُظم لرفع قدرات الحكومة والجهات الفاعلة المحلية وتحقيق التوازن بين توزيع المساعدات الإنسانية والإصلاح البنيوي. يتطلّب إطار بناء النُظم تنمية قدرة السلطات المحلية للحصول على تمويل أكبر لبرامج مشاريع البنى التحتية وإدارة توزيعه. بإمكان خطط التعافي تمكين السلطات المحلية من وضع آليات محاسبة تعيد ترتيب النُظم والعلاقات المسيطرة على عملية توزيع الأموال على الحكومات المحلية إذا ما صمّمت بالتوافق مع مدخلات المجتمع حول أولويات الإنفاق. يمكن لهذه التركيبة المؤلفة من النُظم وبناء القدرات وإعادة الهيكلة والتحسين مع المحفزات المناسبة إرساء ثقافتها المحاسبية والشفافية.¹²

عام 2006، تولّت مؤسسة توركويز ماونتنتن المعنية بمشاريع الحفاظ على الثقافة في مناطق النزاعات مشروع تجديد مجتمعي في مدينة كابول القديمة. أعادت توركويز ماونتنتن بناء حي مؤلف من حوالي مئة وخمسين مبنى تاريخي بالشراكة مع قادة المجتمع المحلي والمسؤولين الحكوميين وذلك من خلال إعادة إنعاش المهارات الحرفية التقليدية وخلق فرص وظيفية للحرفيين. اعتمدت المؤسسة نهجًا تطوريًا متعدد المراحل يعمل على كل حيّ على حدة. ما سمح بتطبيق خطة شاملة تدريجيًا استجلبت الاستثمارات إلى مختلف القطاعات من البنى التحتية إلى التعليم والتدريب والتوظيف. تعمّدت توركويز ماونتنتن اعتماد نهج تراكمي للمشاركة يركز على خطة ذات أهداف طويلة الأمد تُعدّل وفقًا لنتائج الطرح الأولية وتنوّع كل حيّ سكني. ما زالت المؤسسة مستمرة بتقديم خدماتها لأفغانستان من خلال معهد الفنون والهندسة المعمارية الأفغانية - وهي مبادرة للتنمية الاقتصادية تزوّد الأجيال القادمة من الحرفيين بمهارات القوة العاملة وتطوير الأعمال التجارية.

1.5 توسيع نطاق التعافي. وضع خطط للتعافي تسلط الضوء على موازين المشاركة والبنى التحتية المتعدّدة.

يشجّع المشاركون الجهات الفاعلة المعنية بالتعافي تبني نهج تدخّل قابلة للتوسيع، تُصمّم بالشراكة مع شبكات المانحين والمجتمعات المحلية المتضرّرة على الأرض، لتعويض الخسائر المادية والحفاظ على سلامة الأفراد الأكثر حرمانًا في المجتمع.

تُنصح المجموعات المعنية بعملية إعادة الإعمار ببدء العمل عبر تدخّلات متداخلة وتعديل خطواتهم للتصدّي لتحديات الأزمة المحلية، والهدف من ذلك هو توسيع أعمال التعافي بشكل سلس وفعّال والانتقال من التشارك المبدئي مع المجموعات المحلية. فقد يعمل المانحون الدوليون والمؤسسات المجتمعية على إنشاء بني تطويرية تشمل المشاورات مع السكان وأصحاب المصلحة وعمليات صنع القرار المفتوحة المستوحاة من مدخّلات المجتمع المحلي وتوجيهات الخبراء من قطاعات محدّدة

والمستندات المالية المتاحة للعاقبة بالإضافة إلى آليات عديدة للمساءلة لتلبية الاحتياجات على نطاق واسع. وبالتالي، سيكون لدى الجهات الفاعلة المعنية بالتطوير فرصة لتنفيذ استراتيجيات تكرارية شاملة تلبّي مختلف السياقات والمهل الزمنية لإعادة الإعمار.

في البداية، غالبًا ما يسفر العمل مع مجموعات صغيرة من المجتمع المحلي عن نتائج ملموسة ومنافع يستفيد منها السكان المتضرورون لمدّة أطول. ثم يمكن للجهات الفاعلة الكبرى التي تملك القدرة على اختبار آفاق التوسّع عبر السياقات تطبيق الجهود الناجحة في سياقات جديدة وتكييف البرامج خلال عملية التوسيع وبناء منصات للتعلّم من أجل تقييم التدخّلات الناجحة والسياقات التي نجحت فيها، وبالتالي تبني نموذجٍ توسّع قابل للتكيّف والاستنساخ.

1.6 تأسيس مركز تبادل معلومات.
بناء القدرة على تقييم التدخلات والتعبير
عن الاحتياجات أمام الحكومة وهيئات
التنمية الدولية ووضع بنى تخطيطية
لإعادة البناء.

يجب ضمّ البيانات - في صورة تقييمات
للأثر واستطلاعات للمشاركين وخرائط
رحلة/مرحلية وغيرها من أدوات تقييم إعادة
الإعمار الدقيقة - في مركز تبادل معلومات.
يتيح جمع البيانات بشكل مدروس
الفرصة أمام السكان غير المرتبطين
بمؤسسات للتعبير عن أنفسهم. وقد
عبّر أحد المشاركين عن ذلك قائلاً، "قطاع
المنظمات غير الحكومية في لبنان
بمعظمه مثير للإعجاب، لكن العديد من
المنظمات غير الحكومية ما زال يمثل
النخبة وآراءها. ومع أنني لست أكيداً من
قدرتنا على إنشاء مؤسسات تستضيف
المواطنين إلا أنّ بإمكاننا اعتماد آليات
مختلفة لاستشارتهم في مختلف مراحل
عملية إعادة الإعمار: عند تحديد الأولويات
وتصميم التدخلات ومراقبة النتائج. يمكننا
حتى إجراء استطلاعات للرأي باستمرار
بكل بساطة، وتقديم نتائجها ليس
للمانحين فحسب بل للعامة. وقد سبق أن
استُخدمت مجموعات التركيز واجتماعات
تضمّ مجموعات محلية حتى في البلاد
الضئيلة الموارد بالمقارنة مع لبنان."

مركز تبادل المعلومات مؤسسة تجمع
البيانات من مصادر متعدّدة وتحفظها
وتنشرها وهي مراكز ذات أهمية كبرى في
أي عملية إعادة إعمار، وذلك لأسباب عدّة.
فهي توضح خيارات أصحاب المصلحة

وتسمح لهم بالاطلاع على نطاق الأعمال
الجارية والأهداف الطويلة الأجل، بغض
النظر عمّا إذا كانوا ينتمون إلى المنظمات
المجتمعية أو من السكان المستفيدين
من المشروع. كما يرسل مركز تبادل
المعلومات الإشارات الصحيحة للمانحين
عند مراقبته للتدخلات وتقييمها بدقة.
يفسح مركز تبادل المعلومات المجال
لإنشاء البنى التخطيطية حيث يلزم،
ويسلّط الضوء على ثغراتها خلال عملية
إعادة الإعمار. أخيراً، بإمكان مركز تبادل
المعلومات أن يكون منصة للتعلّم
والمساهمة في صقل مخططات إعادة
الإعمار، إذ يسمح لهيئات ومؤسسات
التنمية بتكييف الأعمال على الدوام.

**1.7 النظر في اختبار القوانين
والابتكارات السياسية في موقع
الانفجار والأحياء المحيطة به.**
تسمح المنطقة المحددة مكانياً
بتطبيق قوانين سريعة الاستجابة
وموجّهة نحو الإنصاف وإجراء
إصلاحات سياسية في مجالات
الإسكان والأراضي والبنى التحتية.

ساند عدة خبراء في مجال التخطيط إعادة
بناء موقع الانفجار كـ "منطقة تجريبية
لإرساء الإنصاف" تطبّق فيها السياسات
العامة المتقدّمة والمبتكرة وتُختبر بهدف
تبنيها على نطاق أوسع. وعلى الرغم من
إشكالية تنفيذ "المناطق الخاصة" في مدنٍ
أخرى حيث ساهمت في نمو الفئات التي
تتمتع بامتيازات خاصة، فإن هذه المناطق
هي بمثابة أداة تخطيط قديمة تمّ تحديثها
وتطويرها في أكثر من صورة لتحقيق
الإنصاف. تعمل هذه المناطق بشكل
مستقل عادةً في الدوائر الفرعية ضمن
المدن حيث تسمّى بـ "مناطق الابتكار". توقّر
هذه المناطق مضامير محددة مكانياً لتجربة
التحوّلات التنظيمية والسياسية الداعمة
للابتكار في مجالات الإسكان والأراضي
وإعادة التطوير، إذا صمّمت بعناية واقتربت
بالحوكمة والمساوي التشاركية على نحو
مثالي، كما هو موصى به في مجالات العمل
2 و3 و4 و5 في هذا التقرير.

مجال عمل 2: إعادة إعمار المرفأ

الخلفية والتحديات الحالية

دمر الانفجار أحد أرصفة مرفأ بيروت ما أدى إلى انهيار أهراءات الحبوب في نهاية المطاف، كما تأثرت العجلة الاقتصادية في المدينة والبلاد بأكملها إلى حد هائل. إن إعادة إعمار أحد أهم نقاط الوصول البحرية وموانئ الشحن في لبنان ستعود بفائدة كبيرة على شبكة الاتصالات التجارية في بيروت والمنطقة والعالم وعلى إدارة المرفأ نفسه. كما ستتيح المجال لإعاد النظر في النموذج الاقتصادي الذي أدى إلى تحوّل المرفأ إلى مجرد محطة حاويات (75% من نشاطات المرفأ) وخلق تصوّر جديد للعلاقة بين المدينة والمرفأ، نظرًا لفصل المرفأ مكانيًا واقتصاديًا عن بيروت وعمله بشكل مستقلّ على مدى العقود الثلاثة الماضية.

تمثل إعادة إعمار المرفأ فرصة لإعادة تصوّره
كمكان أهم من مجرد محطة حاويات، ورسم علاقة
جديدة تربطه بالمدينة.

أصبح المرفأ الذي يعمل بوصفه محطة حاويات منقطعاً عن الأحياء السكنية المحيطة به ومتناقضاً مع العلاقة التاريخية الوثيقة التي تربط بين المدينة ومرفئها. على مدى أكثر من قرن تزامن نمو بيروت مع توسع مرفئها ونشاطات التجارة البحرية فيه. فخلال العهد العثماني في القرن التاسع عشر، اكتسبت بيروت مكانة عظيمة وأهمية استراتيجية ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى ازدياد حركة مرور الشحن عبر مرفأ المدينة.¹³ مع بداية القرن العشرين، ساهم توسع المرفأ بإنشاء منطقة الميناء في بيروت. فافتتحت المتاجر والمطاعم الجديدة وممرات للمشاة وخطوط الترامواي ما جعل المنطقة وجهة مرغوبة في المدينة وسهّل الروابط الاجتماعية والمكانية بينها وبين المدن الساحلية والداخلية الأخرى. أدت هذه الروابط بدورها إلى امتدادات تجارية متصلة بالمرفأ. وعلى الرغم من استمرار هذه التداخلات في النصف الأول من القرن الماضي، تغيّرت الظروف في الأربعينات والخمسينات. فمع انتهاء حقبة الانتداب الفرنسي (1920-1943) سيّجت السلطات الأحياء المجاورة للمرفأ لحمايته. وفي الوقت عينه، توقف مسار الترامواي المارّان عبر المرفأ عن العمل بعد أن خدما السكان

كنقطي وصول إلى منطقة الميناء. لذا تزامن نمو بيروت - عاصمة لبنان المستقل حديثاً - مع تلاشي الارتباطات بين المرفأ وبين الأحياء والمناطق والسكان المحيطين به. ولكن كان لتلك الانقطاعات أثر إيجابي، على الرغم من تقسيم النسيج الحضري عن المركز الاقتصادي الحيوي، من حيث تسهيلها لتوسيع المرفأ وازدياد وظائفه وخدماته.

بعد عام 1990، فاقمت الاستراتيجية الاقتصادية التي تبنتها سلطات المرفأ انقطاع المرفأ عن محيطه من جهة. ونماذج إعادة إعمار المناطق المركزية في العاصمة اللبنانية من جهة أخرى. فحتى تاريخ الانفجار، كان المرفأ يعالج 82% من صادرات وواردات لبنان. كما كان يسيّر حركة الحاويات عبر المرفأ عبر اللبنانية بنسبة 98 بالمئة، وهي نسبة كثيفة يرحّج استمرارها نظراً لميزة مستوى عمق مياه البحر الاستراتيجية التي يتمتع بها المرفأ دون مرافئ البلاد الأخرى. على مدى العقود الثلاثة الماضية، وخاصة في السنوات الخمسة عشر الأخيرة، ازدادت خدمات معالجة الحاويات - المعروفة بخدمات الشحن، أو خدمة شحن البضائع ونقلها من وجهة إلى أخرى حيث تنقل البضائع على متن ناقلة واحدة ثم يُعاد شحنها إلى

ناقلة ثانية للوصول إلى المرفأ ذات المياه الضحلة.¹⁴

من الناحية المكانية، تجسّدت عملية إعادة الإعمار في بيروت ما بعد الحرب في ثلاث استراتيجيات حضرية مختلفة في المناطق المحيطة بالمرفأ التي انفصلت عنه مكانيًا واقتصاديًا. أولاً، تولّت شركة سوليدير الخاصة إعادة إعمار منطقة بيروت المركزية جنوب غرب المرفأ. لم يكن هناك أي تشابه بين وسط بيروت الجديد ووسطها التاريخي القديم، حيث استُبدلت البقايا الأثرية وأنقاض المدينة بالمباني الفخمة، وعرقلت الاستراتيجيات العقارية الخطط المكانية لإعادة ربط بيروت بمرفئها وواجهتها البحرية (يخضع الرصيف الأول لمرفأ بيروت لحكم سوليدير). في الوقت نفسه، خضعت المنطقتين الواقعتين في جنوب وشرق المرفأ - الجميزة ومار مخايل - لرأسملة تهجيرية تدرجية غيرت تكوينهما الاجتماعي والمكاني. أما المناطق الصناعية، كالكرنتينا والمدور، فأوّت سكاناً من ذوي الدخل المحدود ينتمون إلى مجموعات سكانية مستضعفة، كاللاجئين الأرمن والفلسطينيين، وشهدت مجازر مروّعة خلال الحرب الأهلية. ما زالت تلك المناطق مدجّجة بالسلاح ولا تحصل

على خدمات عامة كافية. ظلّ المرفأ في تلك المرحلة من النمو غير المتكافئ موقّعاً مزدهراً اقتصادياً ومربحاً مادياً إلا أنّ هذه المنافع الاقتصادية لم تعمّ المناطق المحيطة به (على عكس تطوّر وسط المدينة التاريخي). تمّ تجاهل الاقتراحات التي نادى بإعادة وصل المرفأ بمحيطه، بما فيها الدراسة التي أجريت عام 2008 والتي تقترح تحويل حوض المرفأ الأول إلى محطة ركاب للزوّار.

كان إحداث التغييرات في المرفأ التي سعى إليها الناشطون والمجتمع المحلي تحدياً هائلاً، ويعود سببه جزئياً إلى الإدارة المشرفة على المرفأ. فمذ عام 1993، تولّت لجنة إدارية مؤقتة إدارة مرفأ بيروت، وهي "اللجنة المؤقتة لإدارة واستثمار مرفأ بيروت". عُيّنت هذه اللجنة الإشرافية التي تتمتع بسلطة مالية وميزانية لإدارة عمليات المرفأ بشكل مؤقت. تنضوي هذه اللجنة المؤقتة تحت لواء وزارة الأشغال وتضمّ عدة مؤسسات تدير شؤون المرفأ اليومية، كموظفي الجمارك وقوى الأمن العام والقوات المسلّحة اللبنانية وخطوط الشحن وشركات الشاحنات. استمرّ هذا النموذج الإداري فترةً طويلة تتجاوز صلاحياته المؤقتة، حيث ما زالت عضوية اللجنة سارية منذ آذار 2002. وما زالت

الأصوات المنادية باستبدال "اللجنة الانتقالية" بهيئة إدارية دائمة تمثل المصالح الجماعية في لبنان تتعالى.

في عام 2018 وضعت اللجنة الانتقالية خطة شاملة جديدة لمرفأ بيروت. دعت الخطة إلى توسيع مرافق الحاويات وتحسين مساحات تحميل البضائع واستبدال العنابر المهترئة، بما فيها العنبر رقم 12، موقع انفجار الرابع من آب، 2020. اعترفت الخطة بالحاجة إلى تحديث بنى المرفأ التحتية القديمة. فأجرى البنك الدولي مؤخرًا - بالشراكة مع وزارة الأشغال العامة - دراسة عن الإطار القانوني لتنظيم إدارة المرفأ. كما أجرى خطة وطنية شاملة للمرافئ اللبنانية توضح دور المرفأ في الاقتصاد اللبناني. ولكن منذ آذار 2022 لم يتم تبني أو تنفيذ أي من عناصر الخطة. وما زالت لجنة المرفأ تعمل على أساس ظرفي بينما تم تفويض بعض المهام الإدارية للمرفأ إلى شركة متعددة الجنسيات دون الاعتماد على نظام مناقصات رسمي.

في شباط 2022، تسلّمت الشركة العالمية (CMA CGM Group) عقدًا يخوّلها إدارة محطة حاويات مرفأ بيروت وتشغيلها وصيانتها لمدة عشر سنوات

ابتداءً من آذار 2022. يشمل العقد تحديث العمليات ورقمنتها. وبالنظر إلى موقع محطة الحاويات المركزي بالنسبة إلى عائدات المرفأ¹⁵ وأهميتها بالنسبة إلى صادرات لبنان الحيوية، فقد ينعش تعافي المحطة عنصرًا أساسيًا من المرفأ، حتى وإن استمرّ على نموذج ما قبل عام 2019 الذي يفصل المرفأ عن المدينة.

يُعتبر مرفأ بيروت من أهم نقاط الوصول البحرية على امتداد الحوض الشرقي للبحر المتوسط والشرق الأوسط بشكل عام. وقد ساعد رفع قدرة استيعاب المرفأ في تسهيل الروابط وعلاقات العمل مع أكثر من 50 مرفأ في جميع أنحاء القارات الثلاث وتدابير الإستيراد والتصدير مع أكثر من 300 مرفأ إضافي حول العالم. كما ساهمت الأوضاع الجغرافية السياسية في العقد الماضي بتعزيز موقعه الأساسي. ينافس مرفأ بيروت المرافئ الإقليمية الأخرى، وتحديداً في خدمات شحن البضائع. لكن هناك اعتبارات جغرافية سياسية عدّة جعلت من مرفأ بيروت ميناء الدعوة المفضل. فمع اندلاع الحرب في سوريا منذ ثماني سنوات، ارتفعت العائدات المتحققة من مرور الشحن والعائدات المصاحبة لها ارتفاعاً

ملحوظًا.¹⁶ لدى القوى الإقليمية والدولية مصالح سياسية واقتصادية أساسية من إعادة بناء مرفأ بيروت، وكذلك المؤسسات المتعدّدة الجنسيات فيها. وبما أن هذه المصالح ستتزايد فينبغي التعامل معها خلال عملية إعادة الإعمار. هذه المساعي الهائلة من شأنها تحديد مصير المرفأ في المستقبل وجميع السكان المحيطين به في العقود القادمة، إذ إن عملية تعافي لبنان ونشاطاته الاقتصادية بعيدة المدى.

وإنطلاقاً مما سبق، سيساهم التحوّل المرتكز على الناس في المرفأ في تحسين واقع بيروت الاقتصادي والاجتماعي. يفضل هذا التدخّل اتباع النهج الاقتصادي الذي يؤدّي إلى امتداد النشاطات في كافة أنحاء المدينة ممّا يخلق فرص العمل ويعيد توزيع المداخل على الأحياء السكنية المحيطة بالمرفأ. لكن أي تحوّل مرجوّ ينبغي أن يتصدّى للنهج الإداري المستمرّ في البلاد الذي يفضل المصالح المالية للنخبة القليلة على احتياجات ومطالب الجماهير العريضة. كما يجب على التحوّل طرح الاعتبارات البيئية التي ما زالت غائبة عن النقاشات المتعلقة بإعادة تطوير المرفأ وتعافيه. إلى جانب ما سبق، فمن

المتوقع أن تبلغ كلفة إعادة إعمار المرفأ بعد انفجار الرابع من آب مئات ملايين الدولارات الأميركية،¹⁷ مما يستدعي من المصالح الدولية والإقليمية أن تلعب دورًا أضخم في إعادة بنائه وبالتالي وضع ضمانات لها خلال عملية التخطيط للمرفأ الجديد وإدارته.

التوصيات

يعتمد نجاح عملية تعافي المرفأ على إعادة تنظيم نموذج الحوكمة فيه لرفع مستوى الرقابة العامة وضمان الكفاءة والحد من الفساد. يتطلّب ما سبق تصميم قانون جديد للمرفأ يمنح إدارة المرفأ الاستقلالية وبعض المسافة من الطبقة السياسية ومجلس البلدية. أشار مناصرو إصلاح اللجنة إلى نماذج عن هياكل السلطة المنصفة التي يمكن الاستفادة منها في إعادة تطوير الهيكل الإداري للمرفأ، كتلك التي طوّرتها منظمة الموانئ البحرية الأوروبية ورابطة الموانئ البريطانية. ستؤثر مراجعة الهيكل الإداري للمرفأ على العمليات فيه على المدى الطويل، كما أشار العديد من المشاركين، بما فيها إصدار القوانين وإدارة أصحاب المصلحة والإشراف على عمليات المرفأ وشؤونه المالية. تحدّد سلطة المرفأ الجديدة درجة مشاركة بلدية بيروت في عملية صنع القرار. يحذّر المشاركون من أنّ إصلاح هيكل الحوكمة في المرفأ سيحتاج إلى دعم الجهات الفاعلة ذات الاستثمارات المالية والتشغيلية في عملية إعادة إعمار المرفأ. وبعيداً عن أصحاب المصلحة المالية والتشغيلية المباشرين، يجب الاستعانة بمشاركين وداعمين إضافيين لتفادي خطر تهميش الأهداف التطويرية الشاملة خلال إعادة تطوير المرفأ. اتفق العديد من المشاركين

2.1 تأليف لجنة تنظيمية شفافة وفعّالة. تعيين سلطة دائمة للمرفأ لديها رؤية واضحة عن كيفية عمل المرفأ، من وظائفها مراقبة نشاط المرفأ والعمل مع القطاع الخاص والتخطيط للمستقبل.

أثيرت تساؤلات عدّة حول مستقبل تطوير المرفأ واتجاهه خلال عملية التعافي:

ما هي الفرص والمخاطر التي تطرحها خيارات تمويل إعادة إعمار المرفأ؟

كيف يمكن الحفاظ على السيطرة المحلية للمرفأ في ضوء الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية؟ وهل ستستند أدوات السيطرة المحلية إلى النماذج القانونية أو الاقتصادية أو الحوكمة المجتمعية؟

كيف يمكن لنموذج تطوير المرفأ أن يصلح الشرخ الذي اتسّع على امتداد خمسين سنة بين المدينة ومرفئها، بحيث تؤدي عملية تعافي المرفأ دوراً محفزاً في توزيع الفرص الاقتصادية على نطاق أوسع؟

على ضرورة طرح القيم الاجتماعية كالمج وإعادة التوزيع¹⁸ في نموذج إعادة إعمار المرفأ والمنطقة المجاورة له.

لدى اللجان التنظيمية القوية والملتزمة القدرة على وضع أهداف استراتيجية واضحة لتوجيه عملية التطوير الخارجية. سلط المشاركون الضوء على أهمية دور لجنة المراقبة في تنظيم نشاط المرفأ وإنفاذه والاستثمار في بنى تحتية داعمة للازدهار الاجتماعي والاقتصادي.

يتطلب عمل اللجنة التنظيمية القوية فهم الجهات التي سهّلت من إلحاق الضرر بالأنظمة البيئية المالية والمادية والبنوية في المرفأ ومساءلتها. لذا سلط المشاركون الضوء على مطالب مجموعة من أصحاب المصلحة المحليين المطالبين بتحقيق مستقل في انفجار المرفأ. وقد ردّدت الأمم المتحدة هذه المطالبة مراراً في **دعواتها الأخيرة** مشيرة إلى أهميتها بالنسبة إلى المطالبين بحصة في عملية التعافي بما فيهم الجهات التي ستستخدم المرفأ وتؤسس أعمالاً

في تلك المنطقة وضحايا الانفجار. إذًا، على التحقيق المستقل النظر في توطيد العلاقات الاجتماعية إلى جانب التطوير الاقتصادي لتحقيق نتائج مستدامة وعادلة.

2.2 إعادة تصميم الإطار الاقتصادي للمرفأ. يجب أن تعالج عملية إعادة إعمار المرفأ مسألة التضخم في البلاد عبر النظر في البدائل المتوفرة للنماذج الاقتصادية الاستهلاكية.

منذ انفجار المرفأ، دعا المناصرون إلى إعادة تصور نموذج اقتصادي للمرفأ يدعم المساواة في مصادر الدخل وتوزيعها بشكل عادل. أدركت خطة المرفأ الشاملة الصادرة عام 2018 ضرورة إعادة تصوّر نموذج عمل المرفأ؛ وضمت الخطة اقتراحات لتحويل الحوضين الأول والثاني - اللذان يشكّلان موقعاً لقاعدة عسكرية حالياً - إلى محطة ركاب للزوّار. كما أجرى البنك الدولي ووزارة الأشغال العامة دراسة في شتاء 2022 لوضع استراتيجية وطنية للمرفأ اللبنانية تحدّد أدوار المرفأ الوطنية الأساسية وعلاقتها ببعضها البعض. وسوف تؤثر مصالح أصحاب المصلحة، بمن فيهم مشغلي المحطة وشركات الشحن ومصادر رأس المال الأجنبي، على أولويات إعادة تطوير المرفأ إلى حدٍ بعيد، وذلك بالنظر إلى تأخر البنى التحتية اللبنانية والمنافسة الإقليمية من مشغلي المرفأ في الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

حذر المشاركون من تفاقم أزمة التضخم الحالية الهائلة بسبب قبول مساعدات إعادة الإعمار. لذا يوصي الخبراء ببناء تحالفات تجمع الخبراء الاقتصاديين والمخططين والمصمّمين الحضريين ومراكز الفكر لإعادة النظر في النموذج الاقتصادي اللبناني المتهالك. تميل

2.3 الاستفادة من إعادة تطوير المرفأ لتحفيز النشاط الاقتصادي وخلق الوظائف.

يدرك المشاركون أن المرفأ قد لا يكون صالحًا اقتصاديًا في غياب الشحن بواسطة الحاويات، ما يهدد الوظائف والنشاطات القائمة على المرفأ. لكن لا يمكن اعتبار المرفأ نظامًا للنقل فحسب، إذ يتطلب تعافيه وإعادة تصميمه النظر في آفاق تأثيره الواسعة. نوه بعض المشاركون بقدرة شبكات الشحن على تحفيز النشاطات الاقتصادية الأخرى الميسرة عبر الشحن الصناعي. ونصح المشاركون باعتبار الفرص الاقتصادية، وتحديدًا خلق الوظائف، مؤشر أداء أساسي لعملية إعادة إعمار المرفأ. قبل الانفجار، كان المرفأ يدعم نحو ألف وظيفة مباشرة وفرصًا اقتصادية هائلة مدعومة من الشبكات غير الرسمية الراسية في مرفأ بيروت.

كما شدّد المشاركون على أهمية وضع خطط لإعادة ربط الأحياء السكنية المحيطة بالمرفأ بالمياه، بما يتماشى مع الأساليب الناجحة التي أيدتها المدن المطلة على البحر المتوسط في العقدين الماضيين، مثل برشلونة وجنوة. توفر المناطق التي وقع فيها الانفجار، نظرًا لمجاورتها للمياه الضحلة نسبيًا وحصر استخدامها بالتخزين لعدّة عقود، فرصة ممتازة للنشاطات الترفيهية والسياحية التي تربط ما بين بيروت والمرفأ والواجهة

على المسؤولين والمستثمرين في المرفأ البحث في جداول إعادة الإعمار التي تقلص من أوجه الضعف الاقتصادي في لبنان. سيظل الاعتماد على التجارة أساسيًا في أي خطة مستقبلية تهدف إلى إعادة صياغة النظام الاقتصادي اللبناني نحو تحقيق المزيد من العدالة. فالاستثمار في توسيع قدرة استيعاب المرفأ أمر حيوي خلال مرحلة الانتقال المرجو التي تستدعي منح الأولوية لزيادة التصدير. وهذا بدوره يتطلب التركيز من جديد على إنتاج البضائع للتصدير وبناء القدرة على الإنتاج. يجب أن تنظر جهود إعادة الإعمار في تصميم استراتيجيات واسعة النطاق لإدراج العائدات تربط ما بين شبكات النقل المحلية والإقليمية وتدعم فرص النمو الاقتصادي في المناطق النائية وتعزز النشاطات الصناعية القائمة على المرفأ.

كفة الميزان التجاري بشكل كبير إلى الصادرات في لبنان حاليًا. تشكّل الواردات 38% من إجمالي الناتج المحلي بينما لا تشكّل الصادرات سوى 5% منه. وقد سجّل أحد المشاركين هذه الملاحظة عن الممارسات التجارية الحالية في لبنان، "هو نموذج مصمّم لتفضيل المصالح التجارية الضيقة جدًا التي تحمل رخص الاستيراد والوكالات الحصرية - وهي القلّة القليلة التي استفادت بشكل هائل على مدى العقود الماضية من ربط العملات الذي بالغ في تقدير العملة الوطنية، الليرة اللبنانية، ودعم الواردات وفرض الغرامات على الصادرات ما أدى إلى الاعتماد المفرط على الاستهلاك بدلاً من الإنتاج."

البحرية وتفعّل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة في تلك الأحياء الحضرية. تستلزم إعادة ربط المناطق المقطوعة رؤية استراتيجية تيسر أوجه التفاعل والتضافر بين المرفأ والمناطق المجاورة له.¹⁹ يجب أن يلتحق التنشيط الحضري بإعادة إعمار المرفأ (والعكس صحيح).

2.4 الاستفادة من منطقة المرفأ لاستعراض البنى التحتية الخضراء. الاستناد إلى الخطط والمقترحات الحالية لإظهار كيفية توجيه عمليات الإعمار وإعادة التطوير للعناية بالصحة والاستدامة.

يقدم سياق ما بعد الكارثة في بيروت فرصة فريدة تمهد لاستثمارات أكبر في البنى التحتية العادلة والمستدامة. يفسح تعافي بيروت من انفجار المرفأ المجال لإعادة البناء على نحو أكثر استدامة عبر منح الأسبقية للبنى التحتية الخضراء في منطقة المرفأ - من الحراجة الحضرية والأسطح الخضراء إلى تصاميم المباني الموجهة لخفض استهلاك طاقة والمحافظة على الأراضي - كركيزة أساسية في عملية إعمار ما بعد الكارثة. يتمثل التحدي باستبعاد الأفكار المرتبطة بكون البنى التحتية الخضراء ذات قيمة دخيلة أو ثانوية وتأطير سيناريوهات تعافي ما بعد الكارثة كفرص لمناصرة العدالة البيئية في منطقة المرفأ والأحياء ذات الصلة. لا ينبغي فصل الإنصاف عن مرويات الاستدامة. يوصي المشاركون عند صياغة النداءات العامة بالتشديد على المنافع المباشرة للبنى التحتية في تحسين الصحة العامة والاستدامة البيئية والاقتصادية الطويلة الأمد.

هناك العديد من المشاريع الخضراء قيد الإعداد التي تنتظر التمويل. وقد تمت بلورة بعض الاقتراحات بالكامل والموافقة عليها رسمياً قبل الانفجار. تشمل هذه المشاريع "Plan Vert" و "Laisons Douces"، وهو المستند الشامل الأول الذي يستعرض رؤية تخضير المدينة وتحويلها إلى مدينة صديقة للمشاة ووصل الأحياء السكنية المنعزلة. طرح المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من الجامعات والمصممين اقتراحات أخرى بعد الانفجار، تشمل حديقة فؤاد بطرس، وهو اقتراح يسعى إلى ربط الأحياء على امتداد حزام أخضر وضمّ الحدائق والمباني التاريخية في موقع عام متصل يوفر مساحات خضراء للترفيه والتجمّعات واستضافة البنى التحتية المدنية والاجتماعية في الوقت نفسه. يلخص اقتراح الحديقة معظم التوصيات الواردة في هذا التقرير. وتقدم عملية إعادة الإعمار فرصة لتتبع مسار تطوير هذه المشاريع.

يتمثل التحدي في استبعاد المفاهيم التي ترى البنى التحتية الخضراء دخيلة، وتأطير سيناريوهات التعافي بعد الكارثة بدلاً من ذلك كفرص لمناصرة العدالة البيئية.

2.5 التعاون مع الجهات الإصلاحية. التأكد من استعداد الاستثمار الأجنبي لدعم الإصلاحات الحكومية في لبنان.

يجب أن تعمل الجهات المعنية بالتعافي نحو إصلاح أوجه الهشاشة في إدارة المرفأ. لذا فإن تحديد الشركاء الدوليين المتعاونين والمنظمات غير الحكومية والمستثمرين في إعادة التطوير أمر أساسي لخلق بيئة داعمة للإصلاحات التنظيمية. أشار بعض المشاركين إلى أن المستثمرين الأجانب سيجلبون فرصاً هائلة لإعادة الإعمار خاصة إذا ما اقترنت استثماراتهم بأطر تخطيطية قوية وموجهة نحو الإنصاف وشروط إقراض خضعت لمفاوضات جادة، حتى وإن خُفضت الدول الأخرى المستثمرة في المرفأ قدرتها الإجمالية مفضلة مصلحة مرافئها الخاصة في التنافس على التجارة العالمية. وهذا ينطبق بشكل خاص على المستثمرين الراغبين بالاستثمار العالي المخاطر في المرفأ كالصين وفرنسا والسعودية.

ووفقاً للشروط المناسبة، يمكن للمستثمرين الأجانب إدخال تقنيات ونُهج أرخص وأكثر فعالية لتحقيق أهدافها التطويرية بسرعة. حذر بعض المشاركين من الاستثمار الأجنبي العشوائي الذي قد يؤثر سلباً على ديناميات الصراع المتأجج المعقدة في البلاد، ويفاقم المديونية، حيث ما زالت مشاريع إعادة التطوير

وإنشاء البنى التحتية الحضرية في بيروت ساحة مركزية للتنافس بين المجموعات الطائفية.²⁰

وتشمل تحديات إقامة الشراكات الاستراتيجية الحرس على استعداد المستثمرين الأجانب لدعم الإصلاحات التي من شأنها تحسين الحوكمة الطويلة الأمد. فبالنسبة إلى بيروت تحديداً، يحث المشاركون على التعاون مع الشركاء ذوي الكفاءات الواسعة في العمل في سياقات النزاع. يشير عدد من المشاركين إلى إشكالية إشراك الأجانب في غياب أطر تنظيمية راسخة، نظراً لاعتماد قرارات المستثمرين على توقعات النمو واستراتيجيات تطوير الأعمال العالمية. قد يفاقم موقف المستثمر من تأثير الضغوطات المحلية عندما تفتقر خطط إعادة البناء لأطر عمل تعالج أوجه الضعف العام في السياقات المشحونة بالنزاع. أوضح أحد المشاركين أهمية الإصرار على إجراء تقييم بيئي استراتيجي، مستشهداً بتجارب التفاوض على الاستثمارات في مرافئ المياه العميقة في الدول ذات القدرة المحدودة على تطوير مشاريع البنى التحتية الكبرى. فهذا التقييم يفسح المجال لدرء المخاطر عن المجموعات المستضعفة دون إشراك الديناميات السياسية المعقدة بين المجموعات الطائفية بصورة صريحة.

في بيروت، تتداخل التوترات الطائفية ومصالح الشركات وأوجه الضعف الاقتصادي وتتغلغل في جميع القطاعات في المجتمع، مما يهيء الظروف لحصول تضارب واسع في المصالح. إن إحرار أي نتائج ملموسة في عملية التعافي يتطلب إقامة شراكات مع المستثمرين ذوي الخبرة في إدارة النزاعات وذلك لضمان اتخاذ قرارات سريعة الاستجابة في الأوضاع المحلية المتقلبة والديناميكية. وفي الوقت عينه، شدد المشاركون على ضرورة تجنب النموذج التمويلي المتبع في عملية إعادة إعمار المرفأ تحمیل الأجيال القادمة أعباء تسديد قروض إضافية.

مجال عمل 3: الإسكان واستخدام الأراضي

الخلفية والتحديات الحالية

تسبب انفجار مرفأ بيروت بأضرار واسعة النطاق في قطاع الإسكان. قُدّرت **خريطة تعافي بيروت** التي أنتجتها جامعة راييس تضرّر نحو 12,000 ميني (أو 46.8% من رصيد بيروت السكني) بالانفجار. كُشف **مسح للأضرار** أجراه البنك الدولي بعد شهر من الانفجار عن تضرّر نصف الرصيد السكني في الأحياء المحيطة بموقع الانفجار، حيث تعرّضت 14,000 وحدة سكنية للدمار وأكثر من 130,000 وحدة لأضرار تستدعي الإصلاح. تحمّلت الوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود العبء الأكبر من الأضرار التي تفاقمت بسبب الصيانة المتأخرة. قُدّرت كلفة إصلاح الرصيد السكني الحالي بـ \$1.875 مليار دولار أميركي من الاستثمارات الجديدة.²¹ وبصرف النظر عن الحاجة للإصلاح، يتخوّف الناشطون والسكان على حد سواء من استعجال أصحاب المنازل على بيع أراضيهم وتسريع وتيرة ممارسات المضاربة العقارية الخطيرة بسبب الكارثة. شكّلت آفاق إعادة إعمار وسط بيروت التاريخي سابقة مقلقة لأنها كرّرت فرص تفعيل التحويلات الهائلة للممتلكات (والثروات) التي حدثت في فترة إعادة إعمار ما بعد الحرب الأهلية.

بعد شهرين على الانفجار، أصدر البرلمان اللبناني القانون 194 وهو قانون أصدر كإجراء مؤقت لحماية المستأجرين والمالكين. قدّم التشريع مجموعة من التسويات المؤقتة، بما فيها تجميد عملية إخلاء المستأجرين والمالكين المتخلفين عن تسديد مدفوعات الإيجار أو الرهن. كما جمد القانون 194 معاملات الملكية في المناطق المحيطة مباشرةً بموقع الانفجار لمدة عامين ومطالبة المؤجرين بالسماح للمستأجرين بالعودة للإقامة لمدة عام كامل. ينص القانون على تولّي وحدة من الجيش اللبناني (غرفة الطوارئ المتقدمة) مهمة تنسيق العمليات بعد الكارثة تنضوي تحت لواء لجنة التعافي التي تضم مديرين من عدة هيئات عامة. لكن هذه اللجنة لم تقم بوظائفها، ولم تتدخل إلا غرفة الطوارئ المتقدمة في تنسيق توزيع مواقع الإصلاح على المنظمات غير الحكومية (والهيئات التابعة للأمم المتحدة) والتعويضات - إلى حدّ توّفرها. عملياً، لم تُوزع سوى نسبة قليلة من الأموال المخصصة حتى اليوم. وعلى الرغم من اعتبار هذا القانون ضرورياً عمومًا كخطوة مبدئية اتخذها البرلمان، **فوّت المشرعون عليهم فرصة إرساء عمليات ثابتة** ضمن نهج التعافي. وعلى الرغم من **التأييد المستمر لتعديل هذا القانون وتوسيعه**.

فمن المقرّر إنهاء صلاحيته في خريف 2022.

جرى العمل على إصلاح المنازل المتضررة من الانفجار عبر نهج لا مركزي عوملت فيه كل أسرة كوحدة مستقلة. وبدءًا من ربيع 2022، أظهرت العينة الخاضعة لدراسة مختبر المدن في بيروت والمؤلفة من ثماني مجمعات (432 وحدة، 87 مبنى) أن أكثر من 40% من الوحدات الواقعة في المناطق المتضررة من انفجار المرفأ ما زالت شاغرة.

بالإضافة إلى ما سبق، لم توضع خطة شاملة للإسكان واستخدام الأراضي في منطقة الانفجار. بل على العكس، ما زالت معظم أعمال إصلاح المساكن المعدة للإقامة الشخصية تجري عبر نهجين. عملت الأسر التي تحصل على أموال بالعملات الأجنبية على إعادة تأهيل شققها بأنفسها بعد أن فقدت الأمل بالحصول على تعويض عن طريق صناديق إعادة الإعمار.²² منذ خريف 2020، أعرب العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية عن تأييدهم لإصلاح شقق العائلات ذات الدخل المتوسط إلى المتدني. وعلى الرغم من بعض المساعي التنسيقية التي قامت بها هيئات تابعة للأمم المتحدة وخاصة غرفة الطوارئ

المتقدمة، عملت معظم المنظمات غير الحكومية بشكل مستقلّ وبتنسيق ضئيل جدًا. أنجزت تلك المنظمات أعمال الإصلاح إما بمفردها (من خلال فرقها الخاصة بها أو فرق تعيّن لها لأداء المهمة) وإما عن طريق تمويل الأسر التي تولّت إصلاح منازلها بأنفسها.

بعد عامين على الانفجار، أُدرج نصف الشقق في المناطق المتضررة مباشرةً من الانفجار تحت تصنيف "تم إصلاحها". لكن هناك تضارب كبير في جميع مستويات الإصلاح ونماذجه. فعلى سبيل المثال، ليس هناك معيار واضح لتصنيف الشقة على أنه قد "تم إصلاحها"، أو يحدّد ما إذا كانت أعمال الإصلاح ستغطي الأبواب أو الشبابيك فقط أو ستمتد لطلاء الجدران أو إصلاح الأثاث. تبنّت معظم المنظمات غير الحكومية ميزانية المبلغ المقطوع لكل وحدة سكنية، ما يعني أن الإصلاحات تتفاوت إلى حدّ بعيد بحسب درجة الضرر، حيث ستكون الشقق ذات الضرر الأكبر هي الأسوأ حالاً.

كما عملت المنظمات الحكومية على مستوى الشقة الواحدة، دون الاهتمام بالمرافق المشتركة (مداخل المباني، السلالم، المصاعد، الواجهات). ولم تتبّع إرشادات ثابتة حيال تحديد الفئات الأكثر استحقالًا للمساعدة، حيث اختارت معظم المنظمات غير الحكومية منح الأولوية للمواطنين اللبنانيين وتفضيلهم على العمال المهاجرين أو اللاجئين. وبخلاف ذلك، اختار بعض المنظمات التدخل على صعيد المجمع الواحد وإصلاح جميع مبانيه. وبالتالي، أدّت الفروقات في أساليب العمل إلى الإجحاف على نطاق الأسر والأحياء السكنية، ما عزز شعور الظلم لدى الأسر المهملة. أما الأسوأ مما سبق فهو اشتعال المنافسة بين الأسر على جذب مساعدات المنظمات غير الحكومية بسبب عملية التعافي الفردية غالبًا، ما أضعف العمليات التعاونية التي شهدتها المدينة في أعقاب انفجار المرفأ.

حُدِّت الأسئلة التالية بوصفها تحديات حرجة يجب أخذها بعين الاعتبار في عملية تعافي ما بعد الكارثة:

ما هي الابتكارات الداعمة للنهج الشاملة في إدارة إعادة الإعمار التي تتعدى سيناريوهات تعافي ما بعد الكارثة؟

كيف يصبح توسيع السكن الميسور الكلفة هدفًا مركزيًا لجهود التخطيط لإعادة الإعمار؛ ما هي السوابق المعروفة لحماية قطاع الإسكان المهدهد من أنظمة الأمولة الجشعة؟

كيف يمكن الحفاظ على الامتيازات السياسية المتمحورة حول الكارثة ما بعد مرحلة التعافي وما الذي يمكن استخلاصه من السوابق التجريبية في مجال الإسكان الساعية لتحسين معيشة المجموعات السكانية المستضعفة؟

السكن المحمية دستوريًا وخلق فرصة لإعادة تصوّر الأرض والإسكان بطرق مبتكرة. وقد يساعد الوصول إلى إجابات مبدئية للأسئلة أعلاه في الحد من العوائق التي تحول دون الحصول على السكن.

إن امتداد جهود إعادة البناء هو بمثابة فرصة لإجبار القادة في الحكومة والجهات الفاعلة المعنية بالتطوير على إدخال إصلاحات فات موعد استحقاقها على السياسات العامة من شأنها دعم حقوق

مركز موارد "البيت المفتوح" للإعلام عن خطة التعافي وعمليات صنع القرار الجماعية

بعد الزلزال والتسونامي المدقّرين اللذين ضربا مدينة كونستيتوتوسيون الساحلية في تشيلي عام 2010، بنت الجهات الفاعلة الخاصة المعنية بإعادة بناء المدينة مركز موارد للتعافي في ساحتها العامة لإرشاد السكان خلال عملية التعافي. أتاح "البيت المفتوح" للسكان الاطلاع على خطط التعافي والمشاركة في الاجتماعات والتعبير عن تساؤلاتهم حول إعادة الإعمار والانضمام إلى عمليات صنع القرار الجماعية. ساعدت عملية إشراك المجتمع المحلي على استطلاع عملية التعافي بما في ذلك الاستيضاح عن الوكالات الحكومية والشركات المشاركة في تصميم المساكن وإعادة بنائها، وأسفرت عن ملاحظات وتعليقات يطرحها أفراد المجتمع. ساهم إدخال البنى التحتية التشاركية كمركز موارد التعافي لمناقشة خطة استخدام الأراضي في بناء الثقة وتعزيز الشفافية بين السكان والجهات الفاعلة غير المحلية. أشارت الجهات الفاعلة الخاصة أن "البيت المفتوح" آلية مفيدة في جمع المعلومات من سكان المنطقة والتي عادةً ما تكون غير متاحة عبر قنوات الدولة الرسمية. وقد علّق أحد المشاركين في الاجتماعات قائلاً، "لولا فرصة التبادل الشامل للمعارف لانتهجت مخططات التعافي نهجًا مضملاً في إعادة الإعمار." ومع أنها بحاجة للكثير من التحسينات، إلا أن هذه العملية قد فتحت باب المناقشة على مصراعيه حول مسألة التخطيط التشاركي في تشيلي.

توصيات

3.1 منح الأولوية لتأسيس بني تحتية تشاركية للأراضي والإسكان.

حتى بعد عامين على حصول الكارثة، كما هو الحال في بيروت، يساهم تأسيس بني تحتية تشاركية يتعاون فيها المجتمع المدني مع الجهات المعنية في سدّ الثغرات المعرفية وإصلاح الانقسامات بين الفرق العاملة على الأرض.

تسهّل العمليات التشاركية من الإسكان الشامل وإصلاح طرق استخدام الأراضي في سياقات ما بعد الكارثة. ومع أن العمليات التشاركية تتطلب الوقت والجهد، تُبَيّن الدراسات الدولية دورها الفعّال في تسريع جهود التعافي وتحقيق نتائج أكثر إنصافاً²³ وضمان المساءلة.²⁴

أشار أحد المشاركين، مستشهداً بمثال عن جهود التعافي بعد أحد الزلازل، أنه من الضروري وضع بنية للاستماع إلى أولويات المجتمع المحلي قبل تحديد الاستجابات الممكنة للكارثة. وأضاف، "المشاركة ضرورية ليس للحصول على إجابات من الناس فحسب، بل لصياغة الأسئلة الصحيحة أيضاً. فلولا المشاركة كنا سنُجيب عن الأسئلة الخاطئة."

إضافةً إلى ما سبق، تدرك أطر الصمود الناجحة للمجتمعات أهمية الاعتراف بالخطط القائمة المتمحورة حول المجتمع المحلي وممارسات صنع القرار كجزء أساسي من جهود التعافي. لذا تُشجّع وكالات المعونة الإنسانية على تحديد تلك الخطط القائمة ومتى تُستخدم وفهم الظروف السابقة والتحوّلات المرجوة. هذا الأمر ضروري تحديداً في الأماكن التي تفتقد إلى مؤسسات التخطيط المركزي كبيروت حيث يضطر السكان إلى تنفيذ خطط على مستوى الحيّ بأنفسهم.

وبالإستناد إلى تجربة الاستجابة للدمار الذي خلفه إعصار ماريا في بويرتوريكو والذي **فاقم حالات الفقر والتمييز الطبقي** هناك، علّق أحد الحاضرين أن الخطط المجتمعية القائمة سمحت للجهات الفاعلة المحلية والدولية بتحديد حاجات المجتمع التي عبّر عنها أفرادهم بأنفسهم ومنحها الأولوية، ثمّ اضعاف طابع رسمي عليها من خلال استشارة المنظمات غير الحكومية المحلية وهيئات البلدية. وعلّق مشارك آخر متحدثاً عن جهود تعافي ما بعد الإعصار المدقّر عينه، "للتخطيط أهمية عظيمة. وقد تعلّمنا إلى جانب الدروس الأخرى أننا لسنا مضطرين للبدء من الصفر. تملك المجتمعات المحلية خططاً فعّالية في أغلب الأحوال. لذا يمكننا البدء بها.

يمكننا البدء بتلك البذور، بذور التخطيط الموجودة فعلاً." كُشف عن عمليات تخطيط عضوية مصمّمة قبل إعصار ماريا من خلال سلسلة مراجعات للأحياء، ممّا ساعد وكالات العون على تعزيز الرؤى المجتمعية عبر تنفيذ بني تحتية تخطيطية رسمية لا يتم أخذها بالحسبان عادةً عند وضع المناهج غير الرسمية. كما اعتُبرت المشاركة الناشطة للمجتمع عبر إطار تعاوني لإعادة البناء مؤشراً إيجابياً مشجعاً للأوساط المانحة القادرة على تخصيص تمويل إضافي لجهود التعافي.

وإنطلاقاً من هذا الزخم، يساند مختبر المدن في بيروت أحد جهود بناء المجتمع المحلي الذي وُضعت من خلاله تدخلات تصميمية تشاركية في أحد أفقر الأحياء السكنية المتضررة من الانفجار (الكرنتينا). تتجسّد مقترحات التصميم حتى اللحظة بإنشاء مركز للمجتمع وإعادة تصميم أحد شوارع الحيّ.

قليلة هي الأطر التنظيمية التي تكفل حماية للمستأجرين بالمقارنة مع سياسات الإسكان التي تحمي حقوق المالكين. لطالما حققت منابر المناصرة، كالروابط الاجتماعية المؤلفة من السكان أنفسهم، نتائج إيجابية في تعزيز القدرة السياسية للمجموعات المستضعفة. ومن الأمثلة

عن ذلك، تعاوّن التحالفات السكنية في مناصرة حقوق المستأجرين إثر الزلزال الذي أصاب منطقة غولجوك في تركيا في عام 1999.²⁵ فقد نجحت تلك التحالفات في الحدّ من أوجه الضعف لدى المستأجرين عبر التعبير عن حقوقهم وتعزيز التواصل بين المستأجرين والمالكين وتحسين صيانة الأملاك والظروف المعيشية والحرص على إدراج الإنصاف الاجتماعي في عمليات التخطيط الكليّ. وبالعودة إلى ظروف ما بعد الكارثة في بيروت، تمنح الروابط الاجتماعية المسجّلة قانونياً قادة المجتمعات فرصاً أكبر لتمثيل شريحة واسعة من ضحايا الكوارث وترفع من قوّة المواطنين على المساومة والتفاوض من خلال العمل الجماعي والتمثيل.²⁶ يمكن التعاون مع منظمات المعونة القانونية أو شبكات المناصرة الداعمة السكان من تأليف روابط معترف بها رسمياً للتفاوض مع الدولة والمنظمات الإنسانية ومراقبة تدابير استرداد الحقوق والحصول على حصة مطالبة في عمليات التخطيط الطويلة الأمد.

لتعبئة الفئات السكنية المتنوعة والمنقسمة في بيروت نحو تشكيل تحالفات قائمة على المكان يتوجّب خلق مرويات جذابة تسلّط الضوء على الأهداف

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المشتركة. فبالإضافة إلى مناصرة حقوق السكن، قد يدفع ربط السكان بالمخاوف المعروفة - كقلب الوضع المالي والفساد الحكومي - إشراك المجموعات التي لم تجد انسجامًا مع أي جهة تمثيلية قبل اليوم. وقد تلعب التحالفات السكنية المتنوعة أدوارًا أساسية في استراتيجيات التعافي الطويلة الأمد، حيث يظلّ القادة المحليون متجذرين في مجتمعاتهم حتى بعد أن تقلص الجهات الفاعلة الدولية والمانحة حضورهم في مخططات إعادة الإعمار.

3.2 تبني ضرائب شغور مؤيدة للمساكن الميسورة الكلفة. تحفيز استخدام الأراضي لتأييد الشمولية والحد من الانتهازية، وذلك عبر تطبيق ضريبة على الأراضي والوحدات الشاغرة لتحفيز نمو قطاع الإسكان.

ترتفع نسب شغور المنازل في جميع الأحياء السكنية المحيطة بالمناطق المتضررة من انفجار المرفأ في بيروت، حيث أن حوالي 25% من الأملاك ما زال شاغراً. لزيادة عرض السكن، يقترح المشاركون محاربة ممارسات المضاربة العقارية عبر تبني قوانين شغور تفرض الضرائب على الوحدات السكنية الشاغرة المعفّية اليوم من ضرائب البلدية والأملاك. وتجدر الإشارة إلى أن صنّاع السياسات العامة في لبنان يلجأون إلى إعفاء المساكن الشاغرة من دفع الضرائب لتحفيز المضاربة وهو ما يتعارض مع الممارسات الفضلى في المدن الأخرى حول العالم. وقد نجحت المجالس البلدية وحكومات الولايات في سنّ زيادة الضرائب على الأراضي الشاغرة على مدى العقود الماضية في مدنٍ رئيسية كنيويورك وسيول وفانكوفر. تقترن الضرائب عادةً بعمليات التجديد الشاملة لإعادة النظر في

إمكانيات استخدام الأراضي الشاغرة بطريقة مبدعة.²⁷ في الأمثلة التي طرحها المشاركون ذوو الخبرة في السياسات الضريبية في كل من البيرو وفانكوفر، كانت عائدات الضريبة تُوجّه إلى بناء المساكن الميسورة الكلفة مباشرةً. وعلى الحكومة اللبنانية نسخ هذه التجربة في ضوء أزمة الإسكان الكارثية الحجم.

إذا لم تُجرى الإصلاحات اللازمة ستستمر التدابير السياسية المشجّعة لشغور الأراضي، وخاصةً تلك التي تعفي الشقق الشاغرة من رسوم البلدية والأملاك، في تعقيد أزمة الإسكان في بيروت. يجذب الإطار التنظيمي الحالي الاستثمار الأجنبي في العقارات التي غالباً ما تكون شاغرة. وقد أصدرت الحكومة اللبنانية قوانين تسمح للمطوّرين العقاريين بتعديل أسعار الأراضي قبل أن تُفرض الضرائب. تحفز هذه البيئة التجارية المطوّرين على الاستثمار في العقارات وهم على ثقة بأن السياسات العامة في لبنان تحمي الالتفاف على دفع الضرائب في عمليات حيازة الأراضي عن طريق المضاربة.

إن اتخاذ إجراءات سريعة لفرض ضريبة على الأراضي الشاغرة مسألة ملحة كغيرها من التدخّلات التي قد تحدّ من الثغرات المضحمة بشكل مصطنع

في الأراضي والناجمة عن تكثّف عوامل استغلال الأراضي خلال العقود الثلاثة الماضية (كقانون بناء عام 2004). حالياً، وفي غياب إطار تنظيمي يحارب الأملاك الشاغرة والمهجورة - يجري تحفيز حاملي سندات الملكية على هدم المباني وتركها شاغرة حتى تتوفر ظروف جاذبة للتطوير. يتماشى إدخال الضريبة على الأراضي الشاغرة مع المبادرات المحلية السابقة. فقد صوّتت المؤسسة العامة للإسكان بالموافقة على سلسلة من الإصلاحات على قطاع الإسكان بما فيها الضريبة على الأراضي الشاغرة على نطاق البلاد.

قوانين الشغور التي تفرض ضرائب على الوحدات السكنية والأراضي الشاغرة قد تقلل المضارب وتساعد على تمويل بناء المساكن ميسورة الكلفة.

3.3 تعزيز حماية المستأجرين من الإخلاء. مواصلة تجميد عمليات إخلاء المستأجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني.

إن عملية الحصول على السكن - والحقوق المتعلقة به - هي أهم بالنسبة إلى الأسر المهجرة في سياقات ما بعد الكارثة من أي شكل معماري أو موقع حضري محدد.²⁸ أيد المشاركون في الاجتماع تمديد الوقف الاختياري للإخلاء وإعانات الإسكان للأفراد الأكثر ضعفاً من المهجرين جرّاء الانفجار. وبينما تشكّل هذه الخطوات ضماناً أساسياً داعماً لقطاع الإسكان في بيروت في الفترة التي تلت وقوع الانفجار مباشرة، لن تنجح الصلاحيات المؤقتة سوى في تأخير انهيار قطاع الإسكان دون الإلتزام بإصلاح السياسات العامة.

وعلى الرغم من تجميد القانون 194 لعمليات الإخلاء وتمديده لاتفاقيات الإيجار القانونية، يظلّ السكان، ومعظمهم من العمال المهاجرين واللّاجئين، الذين لا يملكون عقود سكن رسمية غير محميين من الإخلاء. أثناء عملية السماح، يتحكّم المالكون والمؤجرون بعملية إصلاح الممتلكات ويستفيدون من برامج استحقاقات إعادة الإعمار التي تعوّض عمليات الإعمار المُدارة ذاتياً لكل أسرة على حدة. أمّا المستأجرون الراغبون بإجراء إصلاحات فلا حول لهم ولا جهة داعمة تعوّضهم دون إذن من المؤجرين. تسهّل أوجه الخلل في عملية السماح، إلى جانب

ارتباط الملكية بمعونات التعافي، من تهجير المستأجرين المستضعفين وذلك عبر تحفيز المؤجرين الانتهازيين على إخلاء السكان، خاصةً في المساكن المتعدّدة الوحدات، مقابل الحصول على حصة أكبر من معونات التعافي المخصصة للملك. ناصر المشاركون تدخّل الحكومية للحفاظ على إجراءات حماية حقوق السكن للجميع وتمديد حظر الإخلاء بغض النظر عن الوضع القانوني أو الاجتماعي للمستأجرين.

3.4 تبني عملية تعاف تدريجية للمساكن. تبني الإعمار التدريجي والتخطيط الاستراتيجي.

نادراً ما تكون الموارد المخصصة لبناء المساكن كافية في سياقات ما بعد الكارثة. بالنسبة إلى بيروت، يؤيد المشاركون تبني الجهات الفاعلة على الأرض للبناء التدريجي، وهو نهج مُمرحّل لإعادة الإعمار يسمح للمالكين بإعادة بناء منازلهم وفقاً لتوقعات النمو الطويل الأجل. يدعم البنك الدولي إعادة البناء التدريجية أو التي يقوم بها المالكون نظراً لمرونتها وفعاليتها من حيث التكلفة، مشيراً إلى أنها تقدّم "نهجاً أكثر تمكياً وكرامةً واستدامةً وفعاليةً من حيث التكلفة في عدّة أحوال ما بعد الكارثة."²⁹

كان الإعمار التدريجي استراتيجياً تعافياً أساسية في الاستجابة للأضرار الكارثية التي خلفها الزلزال والتسونامي في كوستيتوتوسيون في تشيلي عام 2010. نفذت الحكومة التشيلية إلى جانب الجهات الفاعلة الدولية خطة إعادة إعمار تعطي الأولوية لتوزيع المعونات على المشاريع التي يصعب على المالكين والمستأجرين تنفيذها بأنفسهم (مثل الإصلاحات البنيوية والإعمار الذي يتطلّب معدات وآلات ضخمة)؛ والمشاريع التي

تتطلب تنسيقًا عالي الدقة (كالمشاريع التي تتطلب روابط معقدة بالخدمات الأساسية أو رخصًا خاصة والمواقع ذات الكثافة السكانية العالية). لذا نال السكان فرصة تولي ملكية إنجاز المشروع. وقد أكد أحد المشاركين أن "ينظر سؤال التدرجية... في التوسيع الذي سيحصل على أي حال، بإمكان [السكان] تخصيص الأمور التي يستحيل تخصيصها على مستوى مركزي". يستثمر السكان خلال هذه العملية في الأصول التي تقدّر الثروات الأسرية وتعمل على بنائها، على عكس معظم أشكال المساكن الاجتماعية التي تفقد قيمتها حالما يُنجز الإعمار. عند حصولها على معلومات عن البائعين والمقاولين، سوف تساعد العائلات في تحفيز الاقتصاد المحلي عبر تشغيل العمّال من قطاع الإعمار المحلي في المنطقة. يجب أن يتم تبني هذا النموذج من الاستثمار الحكومي إلى جانب النفقات الفردية والتصاميم الإسكانية المفتوحة المصدر في بيروت.

3.5 تشجيع تبني الأدوات والسياسات التي تحسّن من أتمنات الأراضي وهياكل الإسكان التعاوني التي تقودها المجتمعات المحلية. خلق فرص لظهور مناهج جديدة للإسكان والتمويل.

ما زالت الآليات المالية الداعمة لجهود التعافي في بيروت معطلة وتفتقر إلى التنسيق بسبب سوء الإدارة البيروقراطية، ما يعرقل تخصيص المعونات لإصلاح المساكن والأعمال التجارية الصغيرة. أمّا ما يزيد الاضطراب سوءًا فهي السياسات العامة المزمّنة التي يستفيد منها أصحاب الأملاك وتهدّد عودة المستأجرين المهجّرين والحياة في الأحياء السكنية المركزية في بيروت. ومع أنّ السكان الرياديين - وتحديدًا أولئك الذين يملكون رصيدًا ماليًا واجتماعيًا عن طريق موارد خاصة وارتباطات بشبكات المغتربين - يبادرون في إجراء عمليات إصلاح الأملاك العاجلة، لكن هذه الحلول الحديّة لا تعالج سياسات وممارسات الإسكان الإقصائية. وبالنظر إلى البيئة السياسية المنقسمة في لبنان، يوصى بالاستثمار في النماذج المالية والإسكانية البديلة، كالتعاونيات وأتمنات الأراضي المجتمعية، لتدعيم قطاع الإسكان وإصلاح الروابط الاجتماعية على المديين القريب والبعيد.

وعلى الرغم ممّا نالته التعاونيات وأتمنات الأراضي المجتمعية من تأييد واسع، ومع أنّها لم تطبق إلا نادرًا، فهي تقدّم نماذج تحتوي مبادئ قيّمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والبنوية التي لم تلبى في السابق. وقد سلّط مناصرو الإسكان الضوء على القيم الأساسية، كعملية صنع القرار الجماعية والتطوير التعاوني والإنصاف المجتمعي المشترك، وهي قيم شائعة في نماذج التعاونيات وأتمنات الأراضي المجتمعية، واعتبر المناصرون بأنها مداخل قابلة للتوسيع إلى تبني نماذج الإسكان والأموّلة الشاملة. تتيح نماذج الإسكان التعاوني الفرص للمشاركة في ملكية السكن التي يخضع لسيطرة وإدارة جمعية قائمة على العضوية من أجل تلبية مجموعة من الحاجات والآمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.³⁰ وبالمثل، قد تلعب أتمنات الأراضي المجتمعية دورًا حيويًا في استقرار الإسكان الميسور الكلفة للفئات السكانية المستضعفة. صمّمت أتمنات الأراضي لضمان إشراف أفراد المجتمع القائم على المكان على الأراضي عبر اتفاقيات ملكية مستجدة تديرها مؤسسة غير ربحية.³¹ وبينما تُعدّ أتمنات الأراضي المجتمعية قابلة للتكيف مع مختلف التكوينات المجتمعية،

تظلّ قيمتها الأولية ضمان السكن الميسور الكلفة الطويل الأمد. وبغض النظر عمّا إذا نفذتها مجموعات متناغمة أم استخدمت كسابقة لجهود التعافي التي تقودها الدولة، فإن استكشاف قابلية تكيف نماذج الإسكان البديلة قد يعود بالفائدة على بيروت خلال أزمة الإسكان الحرجة. ذُكرت التجارب السابقة لبويرتوريكو وشيكاغو لتوضيح مناهج تمكين الفئات السكانية المستضعفة عن طريق الملكية الجماعية وأطر تقاسم الموارد.

مجال عمل 4: التراث العمراني

الخلفية والتحديات الحالية

تسبب انفجار المرفأ بأضرار جسيمة في التراث الحضري في العاصمة اللبنانية. وكانت المناطق المحيطة بالمرفأ، بما فيها وسط المدينة التاريخي والمناطق المجاورة له الأكثر تضرراً من الانفجار. وبناءً على مسح أجراه كلٌّ من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة خلال الأسابيع التي تلت الانفجار، تبين أنّ هناك 652 مبنى عام وخاص ذو قيمة تراثية متضرر على الأقل. يعود تاريخ هذه المباني إلى أكثر من قرن، من أواخر القرن التاسع عشر إلى ثلاثينات القرن الماضي، ويمثل عدد منها الشكل المعماري العصري المميّز الذي ظهر في لبنان في نهاية العهد العثماني.³² ووفقاً **لتقرير تقييمي أعدته نقابة المهندسين في بيروت**، هناك 92 مبنى منها تحت خطر الانهيار بدرجة متوسطة أو عالية. كما أنّ هناك 30 مبنى على الأقل من المباني التراثية الأكثر تضرراً مهدد بالهدم الفوري.

للأحياء الحضرية الأكثر تضرراً بالانفجار تاريخ وأنماط حضرية مميزة. حيث تستند القيمة التاريخية لتلك المباني، والتي تتعدى كونها مجرد مبانٍ أثرية ذات ميزات استثنائية، إلى كونها أحياء حضرية حيوية تعكس التحوّلات التاريخية والمعاصرة في المدينة وأسلوب الحياة فيها أيضاً. فمفهوم التراث يتعدى كونه

مجرد مجموعة مبانٍ تعكس لحظة زمنية متحرّرة أو تتميّز بتصميم فريد. إنّ التراث الموجود في المنطقة التاريخية في بيروت "حيّ"، وخاضع للتطوّر والتكيّف. لذا فالحفاظ عليه بهذا الشكل هام جدًا من أجل مواصلة استخدامه من جهة وللحفاظ على التواريخ والقيم المتعدّدة التي تعرّف عن تراث بيروت من جهة أخرى.

هناك تحدّد أساسي يواجه حماية تراث المدينة - قبل الانفجار وبعده - وهو الإطار التنظيمي الذي يزيد من فوارق الإيجار على نطاق المدينة ما يعيق الحفاظ على التراث. فالأنظمة التي تعنى بالحفاظ على المباني والمعالم التاريخية يشوبها القصور، وكذلك معايير تصنيف المواقع التراثية، وهناك نقص أيضًا في الدعم والمساندة المالية لأصحاب الأملاك المصنّفة كـ "تراثية". يعود تاريخ إطار الحفاظ الوحيد في لبنان إلى عام 1933 الذي سنّ خلال الانتداب الفرنسي والذي يحمي المباني المُشيّدة قبل القرن الثامن عشر (1700م). ناضل الناشطون والمهندسون المعماريون والممارسون الحضريون لحماية تراث المدينة منذ اتفاق الطائف عام 1990 الذي أنهى سنوات الحرب الأهلية الخمسة عشر رسميًا. ناصرت تلك التحالفات تصنيف العديد من المباني

التراثية، لكن جميع الجهود المبذولة لحماية النسيج الحضري ككل أو مجمّعات حضرية معيّنة باءت بالفشل نظرًا لمقاومة المصالح العقارية المؤثرة للتصنيفات باعتبارها تتعارض مع مصالح أصحاب الأراضي. وبالتالي، لم تنجح سوى التصنيفات الفردية للمباني التراثية وهي ما زالت خاضعة لمساومات وعمليات إعادة تصنيف متكرّرة. أهملت هذه التصنيفات المتفرّقة دمار مساحات شاسعة من المواقع التراثية في المدينة. وبموازاة ذلك، سُلم العديد من مسودات قوانين الحفاظ على التراث إلى مجلس النواب اللبناني ولكن لم يتم الموافقة رسميًا على أي منها. ويبقى أن نرى ما إذا كان هذا التدبير سيلقى دعمًا سياسيًا أو تأييدًا كافيًا لإصدار قانون بشأنه، بالنظر إلى نفوذ اللوبي العقاري.

من جهة أخرى، تقوّي الأنظمة الحضرية التي تنظّم تطوير الأملاك والمباني، وتحديدًا قانون البناء الصادر عام 2004 الذي كُتف حقوق البناء بشكل هائل، حافظ هدم المباني القديمة. وما زال نظام الإيجار القديم الذي لا يقلّ عنها أهمية، والذي يعود تاريخه إلى فترة ما قبل الحرب الأهلية، يتحكّم بالعديد من المباني التراثية وسكانها على نحو غير

متكافئ. يحفّز هذا النظام المؤجّرين والمالكين على هدم أملاكهم للاستفادة اقتصاديًا من العقارات بدلًا من إصلاحها.

خلال العقدين الماضيين، ونتيجة التآكل والتداعي، انخفض عدد المباني التراثية في المدينة بنسبة 20 بالمئة، وما زال هناك عدد أكبر مهدّد بالانهيار في إثر غياب الصيانة. منذ انفجار المرفأ، لفت الدور الذي تضطلع به حماية التراث في عملية التعافي أنظار الأكاديميين والممارسين الحضريين والمسؤولين الحكوميين والمنظمات الدولية. وقد لعب كلٌّ من المديرية العامة للآثار ومحافظ المدينة والنقيب (السابق) للمهندسين ومجموعة من المعماريين دورًا أساسيًا في استطلاع الأضرار وتقييمها - وتكثفت الدعوات لإعادة تأهيل تراث المدينة. وقد شملت تدخلاتهم اتخاذ قرار ظرفي بحماية المباني ذات القيمة التاريخية حتى وإن لم تُصنّف رسميًا كذلك. بعد الانفجار، شكّل المهندسون المعماريون المحليون تحالفًا سُمّي **مبادرة بيروت للتراث** لتنسيق جهود تعافي التراث. أصدرت المبادرة بالتعاون مع فونداسيون دو فرانس **كتيبًا إرشاديًا للترميم** يضمّ إرشادات تقنية لإعادة تأهيل المباني

التراثية. تدخلت جهات فاعلة سياسية وقانونية من خلال العمل على تعديل القوانين التي تنظّم إعادة تطوير المناطق المدقّرة، وأهمها القانون 194.

في الوقت عينه، التزمت الجهات الفاعلة الدولية كالأونيسكو بجمع الموارد الضرورية لإعادة بناء المناطق الأكثر تضررًا في بيروت، مع الاهتمام بالثقافة والتراث. مولت الأونيسكو دراسة "تحديد صفات التراث الثقافي في المناطق المتضرّرة من انفجار بيروت" (بقيادة هويدا الحارثي، إحدى مديرات مختبر المدن في بيروت) لتحديد الطبقات التراثية، وتجرى حاليًا دراسة متابعة هدفها مراجعة الأنظمة الحضرية لحماية تلك الطبقات. كما وافق البنك الدولي على تمويل حزمة إصلاحات بقيمة \$13 مليون دولار أميركي لإصلاح مبانٍ ذات قيمة ثقافية واجتماعية متضرّرة بنيويًا، وهي حزمة تمويلية مبدئية وإن كانت غير كافية لحماية التراث الحضري. يأتي هذا الدعم في إطار مناقشة التراث من منطلق ارتباطه الوثيق بخطة التعافي الاقتصادي، حيث تمثّل أصول المدينة التراثية أدوات نفوذ اقتصادي لوضع استراتيجية تطوير مستقبلية.

التوصيات

4.1 تمكين المجتمعات من خلال التعافي التمثيلي للتراث. وضع خطة تعافٍ للتراث ذات تمثيل واسع من خلال تشجيع نهج التخطيط التشاركية.

دعا المشاركون ذوي الخبرات في الحفاظ على التراث الجهات المعنية بإعادة الإعمار في لبنان إلى الاستثمار بعمليات الاستجابة لتعافي التراث التي تدعم تمكين المواطنين كأولوية في برامج الإدارة الثقافية. يتطلب تحديد الأصول التراثية المحلية - من المواقع غير المحددة ذات الأهمية المحلية إلى التواريخ الاجتماعية المعنوية والعادات - تبني ممارسات مبتكرة للإدارة الثقافية تشرك الجهات المعنية على تنوعها من خارج المجال. استجابةً لذلك، أيد المشاركون ما يلي بوصفه ضروريًا في أعمال إعادة تجديد التراث:³³ تنفيذ استراتيجيات التخطيط الشامل التي تدمج المعرفة المجتمعية والانخراط التشاركي واتخاذ القرارات الجماعية لدعم الصمود المجتمعي وضمان حماية الموارد الثقافية المحلية بالتساوي مع المعالم المحددة تاريخيًا.

تشمل هذه الخطوة إمكانية إعادة تعريف التراث ليضم تعريف المجتمعات المحلية للتراث، وما يعتبرونه هامًا لإحياء ذكرى الأماكن وتصوّر مستقبلها. يجب أن يضم هذا التعافي عملية يتشارك فيها الناس في تعريف مكونات التراث، كي لا تكون مجرد إسقاط للتعريفات التخصصية. يوسع هذا الجهد معنى التراث ليضم مساحات الذكرى المشتركة والأماكن

يطرح القسم التالي خمسة أسئلة جوهرية:

كيف نحرص على تأطير حماية التراث كمشروع يدرك تطلعات السكان ويعترف بها ويحمي أرزاقهم بدلاً من كونه مجرد مشروع لتخليد المباني وتأخير التعافي؟

كيف يمكن بناء ائتلاف يدعم الحفاظ على التراث بأساليب تتعارض مع ترسيخ المصالح العقارية في البيئة المبنية القائم منذ عقود؟

إلى أي حد ينبغي علينا إحياء ذكرى الكوارث عند ترميم المواقع التراثية؟

ما هي القدرات المؤسسية المتوفرة وما هي درجة التنسيق المطلوبة لاتباع أساليب شاملة ومتكاملة للحفاظ على التراث تربط ما بين الحماية والحوافز الاقتصادية؟

كيف ندخل البنى التحتية الاجتماعية في الحفاظ على التراث من أجل جمع شتات المجتمعات المحلية؟

إعادة بناء منازل الزنجبيل في هاييتي

شدّد خبراء الحفاظ على التراث الذين عملوا في هاييتي بعد زلزال بورتو برانس عام 2010 على أهمية تحالف أصحاب المصلحة المتنوعين المحليين في إعادة إعمار حي منازل الزنجبيل. جمعت عملية الاستجابة التي نسقتها مجموعة من المنظمات غير الحكومية أصحاب المنازل والفنانين والحرفيين المحليين إلى التعاون والعمل مع المؤسسات الدولية والسلطات المحلية لحفظ هذا الحي الهاييتي الذي يضم تراثًا معماريًا مميّزًا يُعرف بمنازل الزنجبيل. حظي أفراد المجتمع المحلي بفرصة التعبير عن آرائهم في ما يتعلق بالأهمية الثقافية للمباني التاريخية المحميّة واكتساب مهارات دائمة تدعم رعاية التراث، وذلك من خلال اجتماعات دورية تضمّنتها سلسلة من المبادرات الهادفة إلى بناء القدرات والبرامج التعليمية التي استقطبت أكثر من 200 فرد من سكّان الحي. وقد علّق أحد مديري البرامج قائلاً، "بعث تعزيز دور المجتمع في عملية التعافي شعورًا بالفخر والأمل في الحيّ، وقد كان ذلك ضروريًا لإدارة استجابة ما بعد الكارثة... أكثر ما احتاجه الناس كان الأمل وفرص العمل والتدريب - أي إعادة بناء الحيوانات".

على المجتمع يفيد السكان وأصحاب المشاريع التجارية الصغيرة الذين قد يتعرّضوا للإهمال³⁴ - ويخلق تفسيرات معقّدة للعمليات التاريخية - كاشفًا عن طبقات الديناميات الاجتماعية والتواريخ الدينية والعلاقات الاقتصادية والتدخلات والمناطقية التي ترسخ فهم التراث الثقافي وتحرك الارتباطات بمواقع الذكريات الحيّة.

ذات الأهمية التي قد لا ترقى إلى الأهمية التاريخية، والمساحات التي تحفظ الممارسات الاجتماعية للمجتمع المحلي.

ولتحقيق مشاركة مجتمعية حقيقية، يشدّد الخبراء على أهمية تحديد المستفيدين المستهدفين من مبادرات حفظ التراث والعمل معهم لتحقيق أهداف التعافي وتعزيز ممارسات الرعاية المستدامة. وبالتماشي مع ما سبق، يوصي المديرون الثقافيون بتصميم عمليات متاحة مخصّصة لفئة محددة من المجتمع بالتعاون مع الجهات المعنية المحلية، تشمل تحديد الأصول ورسم خرائطها والتوثيق والترجمة الفورية والتخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد. وكما أشار مديرون في مجال التراث، فإنّ الاستثمار في أساليب التخطيط القائمة

4.2 تعزيز بناء المهارات والتمكين الاقتصادي. ربط ترميم التراث وجهود إعادة البناء بفرص بناء القدرات.

يشجّع المهنيون التراثيون في بيروت القادة في الحكومة والمنظمات غير الحكومية على توسيع مشاريع بناء القدرات كبرامج تنمية القوى العاملة التي تدرّب العمال في مهن البناء وتقنيات البناء المحلية. يساعد الاعتماد على المواد والتقنيات التقليدية على إدراج بناء القدرات ضمن عمليات ترميم التراث بحيث تشكل فرصة اقتصادية للعمال المحدودي الدخل الذين يساهمون في الوقت نفسه في عمليات الإعمار المستدام. وقد استخدمت هذا النموذج مؤسسات عدة بفعالية عالية في عدة أماكن كمؤسسة الأغا خان ومؤسسة توركويزماونتن.

من خلال جهود إعادة الإعمار التي تقودها المنظمات غير الحكومية يعمل السكان على ترميم المباني المحلية مع الجيران والتعرّف على التراث وتعريفه وإصلاحه. يضمن إحياء مهارات البناء الحجري والنجارة والحدادة وغيرها أصالة جهود حفظ التراث من خلال استعادة استمرارية المعرفة الثقافية في ممارسات البناء الحرفية والإلمام بخصوصية المواد المحلية المستخدمة.

قد يفيد ربط ترميم التراث ببرامج تدريب القوى العاملة في حلّ أزمة البطالة المتفشية في بيروت وفتح مسارات

مهنية في الإعمار والحفاظ على التراث. أدى انتشار الدمار في سوريا على أثر النزاعات القائمة خلال العقد الفائت إلى نقص في اليد العاملة الماهرة لإعادة تأهيل عدد لا يحصى من البنى المدقّرة، بما فيها المنازل والمباني العامة. استند صندوق تراث حلب إلى عقود من التجارب التي أجرتها الحكومة والمنظمات غير الحكومية لوضع برنامج لحفظ التراث يركز على تمكين المرأة لتقليل هذا التباين. تصقل هذه البرامج مهارات المشاركين التجارية الفنية لترميم المباني التاريخية، وتدعم المعارف المكتسبة منها عملية التعافي وتبني المهارات اللازمة ليتمكن الأفراد الراغبين من الانخراط في مشاريع إعادة التأهيل بشكل مستقل. تنمّي برامج التدريب المعرفة الأساسية وتفسح المجال أمام الأجيال لرعاية الأصول التراثية التي قد تتيح فرصاً وظيفية طويلة الأمد وتحسّن من معيشتهم.³⁵ كما تدعم إعادة تدريب القوى العاملة في قطاع البناء في جميع أنحاء المنطقة الذي يعاني من نقص مستمر في اليد العاملة.³⁶

ويمكن الاستفادة من بيئة المعونة غير الرسمية الداعمة للتمكين الاقتصادي في تعزيز القدرات المجتمعية. والوضع الأمثل هو أن تتولّى إحدى أجهزة الدولة القوية والمسؤولة التمويل وتوجّهه في بيئات ما بعد الكوارث. بالنظر إلى التأخر المستمر في

وصول المساعدات من المصادر الحكومية، لجأ المواطنون إلى قنوات الدعم المجتمعية لتمويل إصلاحات المباني العاجلة. كما لجأ الأفراد والمؤسسات غير الربحية والمشاريع التجارية الصغيرة المحرومون من دعم برامج التعافي إلى آليات التمويل الجماهيري لاكتتاب مشاريع الترميم المُدارة ذاتياً. وقد أثبتت حملات التمويل الجماهيري نجاحها في إعانة المشاريع الصغرى والمتوسطة. أما الحملات التي تنظم حسب الاقتضاء والتي تستفيد منها مشاريع الأسرة الواحدة فقد نجحت في جمع مساعدات قُدّرت بمبلغ \$80,000 دولار أميركي. كما فاق مجموع المساعدات التي تم جمعها عن طريق جهود حثيثة بذلتها مشاريع تجارية صغيرة ومؤسسات غير ربحية مبلغ \$1 مليون دولار أميركي. يمكن توفير البنى التمويلية غير الرسمية كالتمويل الجماهيري والمعونة المتبادلة والإقراض بين الأقران على نطاق أوسع من خلال مشاركة المواد التقنية التي توضح النظام الإيكولوجي لمنصات التمويل وترشد ممارسات إشراك التمويل الجماهيري وتداعيات تلقي التمويل. يقترح آخرون **تمويل تحسين المساكن المراعي لإعادة البناء** عند توفر القدرة على التسديد. وقد لا يُنصح بتوسيع نطاق الفرص التمويلية المتوفرة كاستراتيجية تمويلية طويلة الأمد، لكنها تعتبر أسلوباً ناجحاً لتلبية حاجات التعافي العاجلة.

4.3 تحديد الشركاء الموثوق بهم والوسطاء الثقافيين.

أوصى المشاركون بإشراك الوسطاء الثقافيين لإجراء عمليات الوساطة بين الخبراء وأفراد المجتمع المحلي. يشير مصطلح "الوسطاء الثقافيين" الذي صاغه عالم الأنثروبولوجيا الثقافية ريتشارد كورين إلى الجهات الفاعلة - من أفراد ومؤسسات أكاديمية ومؤسسات معنية بشؤون المناصرة ووسطاء آخرين - التي تؤدي دور صلة الوصل بين المؤسسات صاحبة المصلحة وأفراد المجتمع المحلي لجذب الانتباه إلى المصالح المشتركة. يوظف هؤلاء عادةً على نطاق ضيق، وخاصةً في سياقات ما بعد الكوارث، لضمان تمثيل الأصوات المحلية والوصول إلى الموارد وحماية حقوق المجتمع المحلي. للوسطاء الثقافيين دور فعال في المواقع التراثية على صعيد المجتمعات والمؤسسات. يساعد هؤلاء الوسطاء في الحد من النزاعات عبر تسهيل فهم كافة الأطراف للعمليات والأهداف وذلك من خلال تقديم خدمات الترجمة الثقافية واللغوية. كما يمكنهم تسهيل عملية تمكين المجتمع على المدى الطويل عبر مشاركة المعارف والأدوات اللازمة مع الفئات السكانية المستضعفة لإشراكهم في عملية الحوار والتفاوض مع القوى المؤسسية النافذة.

يمكن لبيروت الاستفادة من مفهوم "الوسيط الثقافي" الذي لا يُستخدم بشكل كافٍ وغالبًا ما يساء فهمه، حيث تلعب الجامعات دور هذا الوسيط الثقافي. فلطالما عملت جامعات بيروت العريقة مع الفنانين والتجمعات الثقافية والمنظمات غير الحكومية المحلية والمؤسسات الدينية المحلية، وبإمكانها المساهمة في خلق بيئة إيكولوجية مدنية محلية أقوى. وعلى المنظمات الدولية أن تمنح الأولوية لتأسيس شراكات مع هذه المؤسسات التعليمية أثناء توليها عملية ترميم التراث.

4.4 إيجاد فرص لتعزيز عدة أهداف، منها ترميم المساكن وبناء البنى التحتية الاجتماعية والمدنية. تقصي فرص التنمية وإصلاح السياسات العامة لتحفيز ترميم التراث وتعزيز الأهداف الموجّهة نحو المجتمعات المحلية في الوقت عينه.

على السياسات العامة أن تربط ما بين حماية التراث والتشريعات الملازمة له وبين الأهداف الاجتماعية الأعم. فبدلاً من تحفيز الترميم، تدعم مدونة الضرائب العقارية الحالية الممارسات التطويرية التي تفضّل هدم الأملاك لتحقيق أرباح اقتصادية، كما شرحنا في القسم السابق من التقرير. يوصي المستشارون التراثيون بوضع آليات للاستهلاك تخفض من قيمة الأملاك الحقيقية كمحفز لتنمية التراث. قد يلبي إدخال بنود الاستهلاك الحاجة إلى خلق بيئات باعثة على الاستقرار من خلال مطالبة أصحاب الأملاك والمطورين بالوفاء بالتزاماتهم عن طريق وضع جداول زمنية محدّدة كوسيلة للاستفادة الكاملة من مكاسب قيمة الاستثمارات. ويعلّق أحد المشاركين في الاجتماعات قائلاً، "إن نشر المثبطات عن المضاربة العقارية هو أسهل طريقة لإثبات الحكومات لالتزامها بمبادرات حفظ التراث. في سياق تعافي بيروت، قد يكون من الأسهل أن

ندعو القادة الحكوميين إلى إصدار شروط تنموية انتقائية لتحقيق أهداف الحفاظ بدلاً من عرض حزم تمويل سخية على المطورين العقاريين.

بالنسبة لأصحاب المصلحة في المجتمع المحلي، فقد ترشد استراتيجيات تمويل التراث توضيح مصادر التمويل المتاحة. سيسمح تخطيط واقع تمويل التراث، من المعونة على المستوى الجزئي إلى صناديق رؤوس الأموال والأموال العامة الكبرى، لقادة المجتمع المحلي بتنسيق مجالات التضافر بالتماشي مع الأهداف الاجتماعية. تستهدف هذه الأساليب المجالات التي يجب أن تُطرح فيها المثبطات - أي المجالات التي قد يظهر فيها محو للذاكرة الجماعية أو مخاطر تهدد المواقع ذات الأهمية المحلية. يوصي المستشارون الثقافيون باستكشاف الجهات الفاعلة المحلية لفرص إعادة تخصيص الصناديق المتاحة لاستعمالات عامة أخرى - كالمدراس والمستشفيات والمرافق المجتمعية وغيرها - والتي قد تدعم جهود حفظ التراث. فكما أشار أحد المشاركين، "لا يتوفر المال أبداً عند الرغبة في الحفاظ على المباني التراثية، ولكنه يتوفر دائماً عند الرغبة في بناء مدرسة أو عيادة طبية أو إنشاء مرافق مجتمعية. لذا فمن الرائع

أن يقوم أحد أفراد مجتمع الحفاظ على التراث، أيًا كان، بالمساعدة في إعادة تحويل بعض هذه الأموال لتحديث مبنى تاريخي أو إعادة استخدامه على نحو تكيفي [مع استخدام الموقع لوظائف اجتماعية أخرى في الوقت نفسه]."

تُشجّع المجموعات المحلية على استكشاف فرص التمويل المخصصة للمرافق العامة والتي قد تدعم إعادة الاستخدام التكيفي للمباني التاريخية، ما يسمح باستعمالها لغايات عملية - كإدماج عيادة طبية تخدم المجتمع (التي قد يتوفر التمويل لإدماجها) ضمن موقع تراثي (الذي قد لا يتوفر التمويل له) - مع الحفاظ على الذكرى الاجتماعية وغرس شعور الفخر بالمجتمع. ونوه أحد المشاركين بتجربة إندونيسيا حيث أدخلت مواد مجتمعية ضمن مواقع تذكارية لتعزيز الشعور بالارتباط: "بدأنا بمتحف يسمح للناس أن يعلّقوا أنفسهم بالموقع وأن يرووا شيئاً عن حياتهم اليومية [...] فكروا بالصورة الفوتوغرافية والخرائط ووضع العلامات على الخرائط في المتحف بحيث يتمكن الناس من الارتباط بالمشهد المدقّر مجدداً."

ويرتكز أحد الأهداف الهامة المتعددة الأبعاد على تعافي المرفأ وعلاقته بالمدينة

كجانب أساسي من النهج التراثية. يستند تاريخ بيروت الفريد على موقعها كمدينة ساحلية ترتبط دولياً بمراسي أخرى تحيط بالبحر المتوسط من خلال التجارة التاريخية. وقد يتحقق ذلك على أكثر من مستوى، فعلى المستوى المكاني، يُترجم إلى استراتيجيات تصميم حضري (أنظر أيضاً قسم المرفأ وأقسام المساحة العامة) حيث يتم تعافي الترابط التاريخي القائم بين المرفأ والمدينة. أما على المستوى الاجتماعي، فقد يستلزم إطلاق مبادرات تدعو سكان المدينة لاستعادة "المدينة الساحلية" عبر تخليد شبكات الروابط التاريخية.

4.5. النظر في التوجيهات المعمول بها من قبل المؤسسات المحلية والدولية. تعزيز أطر سياسات التنمية التراثية المحلية والدولية لإرشاد تعافي التراث بعد الكوارث في لبنان.

يُعدّ سياق بيروت فرصة متمثلة بحدث إعماري مدينيّ لتدعيم توصيات السياسة العامة المعمول بها من قبل الهيئات المحلية والدولية لخلق توازن بين التراث الثقافي والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. وبناءً على ذلك، يُدعي قطاع الحوكمة والتراث في لبنان إلى تبني التوصيات السياسية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة المنعقدة في وارسو عام 2017، تحت عنوان "تحديات تعافي التراث العالمي". طرحت الاتفاقية الممارسات المتجددة لتعافي التراث الثقافي وإعادة إعماره في سياقات ما بعد الكارثة. تشدّد التوصيات على عدم النظر في أطر تعافي التراث الثقافي "بمعزل عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأعمّ عند وضع سياسات وخطط للتعافي وإعادة الإعمار في سياقات ما بعد النزاع أو الكارثة".³⁷ ينادي المبدأ بوضوح بمعالجة مسائل سندات الملكية جنباً إلى جنب مع العدالة الاجتماعية.³⁸ ينظر النهج المرتكز على الناس في المعنى الأشمل للوصول في السياق الحضري العام والمتنوع حيث لا يكون التراث الثقافي متجانساً. ويجب أن يسعى النهج القائم على الحقوق إلى تحديد الحقوق التراثية والتعرّف إلى أصحابها لضمان موافقة أصحاب المصلحة الثقافية عن علم ودراية على القرارات المتخذة.

نصح المشاركون بتبني أطر قانونية حكومية وبلدية تحمي التراث الثقافي. ففي عام 2017، صادقت الحكومة اللبنانية على اقتراح قانوني لحفظ التراث في مناطق حضرية محدّدة - وهو قانون التراث المبني. ما زال هذا القانون ينتظر مناقشة وموافقة مجلس النواب اللبناني. يسمح قانون التراث المبني بحماية المباني والمناطق عبر نقل حقوق التنمية كإحدى أدواته المبدئية لحماية التراث. انتقد العديد من الباحثين الحضريين في لبنان هذا القانون باعتبار نقل حقوق التنمية سياسة غير كافية وملتبسة. يصرّ هؤلاء الناقدون على أن السلطات العامة لديها أدوات سياسة عامة أخرى موضوعة تحت تصرفها. كإلغاء "حقوق البناء" (نسبة مساحة الأرض أو نسبة الكثافة السكانية المسموح بها density allowances)، وهي خطوة تسمح بها القوانين الحضرية الحالية في لبنان. وبالتالي، يصبح نقل حقوق التنمية حلاً لا طائل منه لمشكلة تتطلب حلولاً أكثر شمولية تأخذ بعين الاعتبار النسيج الحضري الأوسع في المدينة. تجري حالياً دراسات جديدة تراعي إمكانية تطبيق قاعدة (نقل حقوق التنمية) عبر تحديد "المناطق المتلقية" والآليات ذات الصلة.

ولتجاوز مسألة انعدام الثقة بالمؤسسات وغموض عمليات صنع القرار ذات النهج التنازلي/من القمة إلى القاعدة، على الجهات الفاعلة المحلية العمل مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية مع الاحتفاظ بحرية النقد وشجب المخالفات وسوء السلوك. علاوةً على المؤسسات العسكرية اللبنانية، حدّد المشاركون المديرية العامة للآثار كهيئة عامة ناشطة في التنسيق الميداني بين مختلف الجهات المعنية بإعادة إعمار التراث وعملياته. ومع تقدّم عملية التعافي، ستكون المديرية العامة للآثار، وهي الهيئة الموكلة بحماية الإرث الوطني في لبنان، المؤسسة التراثية الوحيدة ضمن الحكومة اللبنانية المشاركة في عملية إعادة الإعمار. لذا يجب أن تكون المديرية جهة فاعلة أساسية تتسق مدخلات المجتمع وعملية صنع القرار.

مجال عمل 5: تفعيل الفضاء العام

الخلفية والتحديات الحالية

خلف الانفجار أضرارًا جسيمة في البنى التحتية للمساحات العامة الضئيلة أصلاً، حيث تفتقر بيروت منذ ما قبل الانفجار للمساحات الخضراء المفتوحة والمساحات العامة الناشطة. فهناك عدد قليل من الحدائق العامة المخصصة رسميًا والتي تعاني من تراجع كبير في الاستثمارات. وجدت دراسة بلان فير دو بيروت Plan Vert de Beyrouth، التي أجريت بدعم من منطقة إيل دو فرانس الفرنسية لرسم خرائط للبنى التحتية الخاصة بالساحات العامة والمساحات المفتوحة في المدينة وتحسينها، أن هناك أقل من متر مربع واحد من الفضاء المفتوح للفرد - أي أقل بكثير مما توصي به منظمة الصحة العالمية، وهو 10 أمتار مربعة للفرد. كما أن الساحات بمعظمها؛ فبعضها متروك في حالة من التدهور والبعض الآخر مغلق ومحظور على العامة فلا يستفاد منه.³⁹ نتيجة لذلك، تتكوّن البنى التحتية للمساحات العامة من أرصفة مشاة ومساحات مشتركة مخصصة أصبحت بمعظمها غير صالحة للاستخدام جزاء الانفجار، وما زالت فوضى الأنقاض والسقالة تعمّ عددًا منها حتى اليوم.

وعلى الرغم من أحوالها السيئة، لا تزال المساحات العامة المحدودة العدد

توفّر مساحات مشتركة حيوية وتُعتبر من أولويات جهود إعادة الإعمار بحسب السكان. وقد أثبتت ما سبق دراسات أجراها مختبر المدن في بيروت في ستة أحياء سكنية متضررة من الانفجار في خريف 2020 بالشراكة مع المنظمة غير الحكومية أكتيد. أظهرت الدراسات أن السكان يذكرون باستمرار استعمال زوايا الشوارع كمساحات للقاءات الاجتماعية، بقدر استعمال الساحات العامة والمرافق الأخرى على الأقل. تناقش الممارسات على صعيد الشارع الأحوال الاجتماعية-المكانية في مناطق محدّدة من المدينة أو التداخل بين العلاقات الاجتماعية والمساحات العامة وكيف يتبادل كل منهما المعرفة والتأثير والوساطة. وتظهر هذه الممارسات كيفية مساهمة النشاطات غير الرسمية بإنعاش الحياة في الحيّ. فبعد انفجار المرفأ، مثلاً، تجمّع بعض سكان حيّ الكرنتينا المواجه تماماً للمرفأ والأكثر تضرراً من انفجاره في الأزقة - وسط أنقاض بيوتهم - حيث استمر الأطفال بلعب كرة القدم في الشوارع المزدهمة بالأنقاض.⁴⁰ تشير هذه الأمثلة عن اللقاءات الاجتماعية في الشارع إلى وجود حاجة دائمة للمبادرات المحلية التي تعزّز التفاعل الاجتماعي-المكاني وعملية صنع المكان.

وقد فاقمت آثار الانفجار حالة الإهمال التي

تعاني منها المساحات العامة. إذا نظرنا إلى العقود الماضية، لوجدنا أن هناك أربع توجهات قوّضت المساحات العامة والمدنية - ونشاطاتها ذات الصلة - في قلب بيروت. أولاً، إهمال الهيئات العامة للحدائق والساحات العامة. ثانياً، الأمولة المفرطة للسياسات العامة الساعية لجذب رأس المال الأجنبي من خلال تحفيزات عقارية مربحة أدّت إلى ارتفاع أسعار الأراضي بشكل هائل؛ وهي مسألة قد تؤثر سلباً على المؤسسات الثقافية والمبادرات الفنية ويؤدي إلى تقويضها وإغلاقها. ثالثاً، انتشار الأمن العسكري العام والخاص وتقليصه للمساحات المشتركة والمفتوحة في بيروت، تحديداً منذ عام 2005، وتقييده للشوارع والأحياء وما تشكّله من مساحات اجتماعية مخصّصة جامعة لأفراد المجتمع رغم انقساماتها.⁴¹ رابعاً، معايير الحوكمة التي فاقمت من خصخصة المناطق المشتركة بما فيها الواجهة البحرية للمدينة، حيث تصنّف الممارسات الترفيهية والفنون ضمن مسؤوليات القطاع الخاص الذي تُعتبر جهاته الفاعلة الأساسية أكثر كفاءة عادةً من الجهات الفاعلة أو المؤسسات العامة في تعزيز الثقافة. منذ تسعينات القرن الماضي، شهدت بيروت انتشاراً واسعاً للمساحات المفتوحة المملوكة

الإسراع بتنفيذ البنى التحتية في مديين

بعد أعوام من العنف المرتبط بتجارة المخدرات في مدينة مديين في كولومبيا، عمل المديرون التنفيذيون مباشرةً مع المجتمعات لتعويض الخسائر الإنسانية والمادية في المدينة. تطلّب تصميم استراتيجيات التعافي مساعدة الفرق المتعدّدة التخصصات التي تعمل مع أفراد المجتمع المحلي لمعالجة مشاكل الصحة والتعليم والعمل والأمن وغيرها. وبناءً على ذلك، شكّل مكتب المحافظ فريق عمل مؤلف من المفكرين المبدعين والمتخصصين في حل المشاكل من مجالات الهندسة المعمارية والصحة العامة والرياضيات والعلوم والتعليم والقانون لوضع برامج صمود تنموية للمجتمعات الصبورة.

تُعَدّ التقييمات والخطوات السريعة فعّالة لوصول أموال التعافي إلى المجتمعات المستضعفة. كان تضميد الجروح المادية والنفسية بالنسبة إلى القادة السياسيين في مديين بالغ الضرورة لتعافي المدينة بأسرها. استطلع الموظفون الحكوميون الأحياء في جميع أنحاء المدينة واستمعوا للسكان والمنظمات المحلية ومجتمع التجار وغيرهم للتعرف على أفضل السبل لتقوية المجتمعات المحلية وإعادة بناء الثقة في الحكومة والمؤسسات. أدرك المسؤولون في المدينة أنّ إعادة بناء المجتمعات يتطلّب من الفرق الإسراع في العمل لإثبات فعالية جهود التخطيط للتعافي. سرّعت المدينة تنفيذ برامج إعادة الإعمار وأولت الاهتمام المُبكر والمستدام للفئات الأكثر تضرراً من التحديات الخطرة، ما سمح للمجتمعات بلمس تحسّن فوري في حياتهم.

ركّز إنعاش الحياة المدنية في مديين على المناطق المحرومة على امتداد ولاية المحافظ ذات الأربع سنوات، وحقّقت نتائج مريحة من حيث استرداد كرامات الأفراد واستعادة الأمل المجتمعي.

من جهات خاصة، خاصةً المراكز التجارية الكبرى. فكان لهذه التوجّهات مجتمعة عواقب وخيمة على المرافق العامة مما أدى إلى إهمالها.

وعلى الرغم من الحاجة الماسة إلى المساحات العامة، ركزت عملية تعافي ما بعد الكارثة في عامها الأول على تعافي المأوى بشكل حصري تقريبًا، وأولت الأولوية للمنازل على نحو فردي إلى حد بعيد. في غياب هيئات عامة تلعب دور الراعي للمساحات المشتركة، عملت المنظمات غير الحكومية والمجموعات المدنية مع فرادى الأسر المعيشية. لكن ذلك رسّخ شعور الفوضى في المدينة ما ساهم في فقدان حسن المكان والانتماء كما عبّر العديد من السكان الذين رفضوا العودة إلى شققهم حتى بعد إصلاحها. في العام الثاني بعد الانفجار، أولت المنظمات الحكومية المزيد من الاهتمام للحدايق والمنزهات واستثمر العديد من المنظمات في تدخلات محدّدة الأهداف في المساحات العامة. وجد استطلاع أجراه مختبر المدن في حزيران 2022 بأنّ المنظمات قد أنجزت ما مجموعه 18 تدخلًا في المساحات العامة، وما زال هناك 8 تدخلات قيد التخطيط.⁴² كما تسعى إحدى الخطط الطامحة إلى تحويل المنطقة المستملكة لإنشاء طريق سريع إلى منتزه مديني يمرّ في قلب الأحياء السكنية

المتضررة من الانفجار ويحوّل معظم أقسام الحي إلى مقرات ومرافق للمشاة. يجري العمل على هذا المشروع التجريبي بالتنسيق بين مختبر المدن في بيروت ومنظمات غير حكومية شريكة.

وبينما تواصل بيروت تعافيها من انفجار المرفأ، تمسّ الحاجة إلى استعادة الحياة المدنية والمساحات التي تسهّل التجمّعات العامة. تقدّم الأمثلة الواردة هنا أفكارًا ابتكرتها المجتمعات المحلية المبدعة عن كيفية إعادة تشكيل العلاقات المدنية لتعزيز عملية التشافي الجماعي. تتطلّب إعادة بناء المشاعات بناء تحالفات قوية وتبني نماذج تشاركية جديدة تحفّز تحويل المجال العام وتنمي الهوية المدنية. سيحفّز تداخل السياسة مع الفنّ والمشاعات مساعي تفعيل المساحات العامة في بيروت في المستقبل. فقد أصبحت إعادة بناء المشاعات - والبنى التحتية المدنية والاجتماعية التي تركز على المساحات العامة - أولوية لا غنى عنها اليوم. كما يجب اعتبار منزهات بيروت وشوارعها وأرصفتها استثمارات حيوية - وكذلك تجمّعات الناس ونشاطاتهم وتنظيماتهم التي تثري النقاشات والفن والخيال والفرح المتبادل ولقاءات المصادفة على امتداد الانقسامات الاجتماعية.

يطرح القسم التالي أربعة أسئلة جوهرية:

كيف يمكن للتدخلات في المساحات المشتركة والمفتوحة أن تجمع السكان والهيئات العامة والمجموعات المجتمعية لدعم عملية تعافٍ حضري جماعي يعترف بالانقسامات الاجتماعية وأوجه الاختلاف في الحياة ويتجاوزها؟

كيف يمكن تعيين وصاية على المساحات العامة لكي تظلّ المساحات التي صمّمتها المنظمات غير الحكومية واستثمرت فيها متاحة ومصانة جيّدًا للمجتمع ككل؟

هل تستطيع الهيئات العامة دعم هذه الجهود وتوسيعها؟

كيف ينظر تصميم المساحات المفتوحة والمشاركة إلى طبيعة المجتمع المفكّكة وتنوّع مجتمعاته المحلية والتوترات الناشئة بينها؟

توصيات

5.1 إنشاء بني تحتية مدنية واجتماعية عبر الاستثمار في الفضاء المادي. منح الأولوية لنهج إعادة الإعمار التي تسعى لإصلاح النسيج الاجتماعي.

تعدّ الاستثمارات المخصصة لإصلاح الشبرخ في العلاقات الاجتماعية والمدنية من أسس المشاركة في التغيير التحويلي على المستوى الحضري في سيناريوهات ما بعد الكارثة. نصح المشاركون القادة المعنيين بإعادة الإعمار باعتماد نهج عملية تسلط الضوء على خمس مجالات عمل: تقييم حاجات المجتمع، وإعادة بناء الفضاء العام، وإنشاء فرق متعاونة ذات تخصصات متداخلة، والإسراع في تنفيذ الجدوال الزمنية، ومنح الأولوية للفئات الأكثر ضعفًا.

تساعد العمليات الشاملة - أي تلك التي يتشارك فيها أفراد المجتمع المحلي مع الخبراء وصناع القرار في إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهونها - على اتخاذ خطوات فورية في الفضاء العام.

في سياق تعافي بيروت، يجب أن يكون فهم المجتمعات المحرومة في طليعة الأولويات، وتحديدًا تلك التي تعاني من

الفقر المدقع والعنف والتهجير، وذلك لكي تستعيد المدينة عافيتها. تقدّم التقييمات والتدخلات المجتمعية التي أجراها مختبر المدن في بيروت في منطقة الكرنطينا، إحدى أفقر أحياء المدينة، نموذجًا ملموسًا لتعبئة التغيير بشكل مُركّز وهادف وفعال.

ترسيخ الانتماء في نيروبي عن طريق الفن

جذب احتفال ناي ني هو (من هي نيروبي؟) الذي استمر لأسبوع أكثر من 60,000 شخصًا عن طريق الفنون الأدائية وجولات المشي والمنشآت الفنية والمحاضرات والاستعراضات وغيرها. سهّل إطار الاحتفال من مشاركة العامة من كافة أنحاء المدينة ولامس جميع السكان على تنوع فئاتهم، من المواطنين العاديين إلى طلاب الجامعات والفنانين ورؤاد المشاريع التجارية ومخططي المدن. يجسد احتفال ناي ني هو وأثره عملية تعبئة المجتمعات المحلية بهدف ترسيخ إحساس الانتماء وتعزيز المشاركة في العمليات المدنية.

5.2 احترام المبادرات الفنية التي تتبّع نهجًا تصاعديًا (من الأسفل إلى الأعلى). السماح للفنون بتحفيز تعافي العلاقات الاجتماعية والمكانية والسياسية.

يملك مجتمع الفنون الخيالية والإبداعية في بيروت القدرة على جذب الاستثمارات الرسمية المرتكزة على المشاركة المعرفية للأحياء السكنية. فهذه المشاريع النابعة من عدّة أنواع من المبادرات أطول عمرًا وأعمق أثرًا على سكان الحيّ. كما يُرجح أن ترتبط هذه المشاريع بنشاطات طويلة الأمد، بحسب نصيحة المشاركين. فإذا فرضت الجهات الفاعلة غير المحلية والحكومية تغييرًا تنازليًا سريعًا، لن ينجح البديل في تحويل المواقع الحضرية المحتملة إلى "مساحات أمل".⁴³

يمكن للمبادرات الفنية مراعاة الحساسيات المرتبطة بما هو "عام" أو مشترك في المجتمعات المنقسمة. في عام 2013، دعا مركز غوداون GoDown للفنون في نيروبي السكان إلى مشاركة أفكارهم بمناسبة الذكرى الخمسين لاستقلال كينيا. جمع المركز الفني أفكارًا من العامة للاحتفال بسكان العاصمة المتنوعين. أثارت الدعوة العامة حماس الناس لكن الاقتراحات الأولى كانت ناقصة إذ لم تمثل سكان نيروبي، الذي يزيد عددهم على 3 ملايين نسمة، بشكل واسع. فبالنظر إلى الصدمات الجماعية الناجمة عن سياسات التفرقة المفروضة على البلاد في حقبة الاستعمار، وفي ظلّ تجارب الإقصاء التي تعرّض لها السكان،

تخليد المأساة في إحدى متاحف جنوب أفريقيا

يعتبر متحف الحي السادس في كيب تاون مبادرة مستمرة لتخليد الذكرى مصقمة لدعم السكان المصابين بالصدمة النفسية. تعرّض سكان الحي السادس - أحد أحياء كيب تاون المتنوعة عرقياً وإثنيًا - لتهجير قسري في منتصف الستينات نتيجة سياسات الفصل العرقي في جنوب أفريقيا التي كانت تفسح المجال لدخول سكان بيض البشرة إلى الحي. يمثل المتحف فرصة للسكان للتفكير بعمليات التهجير واستعادة حقهم في الأرض.

يدعو المتحف الذي استلهم فكرته من لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا السكان السابقين إلى تفعيل العروض التثقيفية من خلال الإدلاء بشهاداتهم عن الحياة في الحي السادس. يشارك الزوّار في صناعة المحتوى التثقيفي من خلال شهادات شفوية وأدلة موثقة ومواد سمعية وبصرية تحييها ذكريات السكان عن مجتمعهم الديناميكي الذي دقره الفصل العرقي. تحدت طرق التعليم في المتحف الأطر المؤسسية وديناميات القوة والوصاية المفروضة على الذكرى مركزاً النقاش على الأبعاد الاجتماعية للمجتمعات. ودعمت، في موازاة ذلك، الأطر السياسية التي تسعى لحل مشاكل انتزاع الأراضي الناجمة عن التهجير القسري في تشكيل الرؤية الأساسية لإعادة تنشيط الحياة في الحي عبر استعادة الحقوق القانونية للسكان السابقين، كقانون إعادة الأراضي لعام 1994. يخلد المتحف الذكرى عبر إطار العدالة تعويضية وذلك من خلال تصوّر الإمكانيات الحقيقية والمتخيّلة لعودة السكان السابقين إلى الحي. يجمع المتحف فكرة التجسيد مع الحداد وحقوق ملكية الأراضي في مبادرة معقدة لإحياء الذاكرة العامة.

الخدمات، والفوارق الاقتصادية، والانقسام واستمرار الفصل.

يفعل دعم القادة للمؤسسات الفنية المساحات بحيث تستمر الممارسات والهويات المدنية على المدى الأطول. وقد تجد بيروت، تلك المدينة المقسّمة على عدّة خطوط صدع اجتماعية، فرصاً جديدة لإرساء التضامن الاجتماعي وتوثيق الروابط بين فئات المجتمع من خلال برامج فنية مجتمعية على نطاق المدينة.

تردّد العديد من سكان نيروبي في احتضان أي هوية حضرية جماعية. وقد ألزم شعور السكان بالغربة مركز غوداون للفنون بوضع برنامج معيّن يسمح بتمثيل أكثر تعقيداً للهويات الاجتماعية.

وكما علّق أحد المشاركين المرتبطين بالاحتفال: "تفكرنا بالحوارات من جديد... وإلى أين تعود بنا فكرة الهوية. من يملك المدينة؟ لمن تعود؟ ما هو تاريخ المدينة؟" وأضاف: "ثم خطرت لنا فكرة مجنونة وهي القيام بعرض يجسّد الأحياء السكنية على تنظيم احتفالات على مدى أسبوع تحتفي بالجوانب الأكثر تمثيلاً لهم من أحيائهم، حسب رأيهم."

كان تحديد أفضل أداة للمشاركة العامة ضرورياً لتحقيق أهداف البرنامج القصيرة الأمد ووضع رؤية عن تأثير التعبئة المجتمعية. اختار مديرو البرنامج شكلاً معيّنًا للاحتفال يسمح للمجتمعات المحلية بتنظيم فعاليات استكشاف الهوية والمواطنة الحضرية بأنفسهم. سمح تعديل إطار البرنامج بحيث يتمركز حول الأصوات المجتمعية بطرح أسئلة أعمق عن الهوية والانتماء. وقد نوّه أحد موظفي مركز غوداون للفنون بأن إطار الاحتفال "أفسح المجال لطرح النقاش حول المدينة." وكشف عن مسائل غياب المشاركة المدنية واللامساواة في تقديم

5.3 تسهيل تفعيل الأراضي الشاغرة لغايات مجتمعية: تحديد الأراضي الشاغرة والمهجورة والعمل على تحويلها.

لتخطي تقاعس الحكومة في حل مشكلة تضائل الفضاء العام، على أصحاب المصلحة في المجتمع المحلي النظر في استعادة المطبوعات العامة - أي العقارات الشاغرة وممرات الطرق السريعة السفلية وغيرها من المناطق المتبقية أو المهجورة - للاستخدام المجتمعي. في دراسة مستمرة يجريها على العقارات الشاغرة في بيروت حدّد مختبر المدن في بيروت 1,640 قطعة أرض شاغرة غير صالحة للبناء - 80% منها مملوكة من قبل جهات خاصة - بالإضافة إلى 1,045 عقار عام ما زال 80% منها فارغاً.⁴⁴ لا تمثل هذه الأراضي لأنظمة البناء الأساسية إما بسبب حجمها المحدود أو شكلها الغريب فصنّفت غير صالحة للبناء. وبالتالي، تقترح الدراسة أن هذه الأراضي الشاغرة تمثل فرصة لتحسين الأحياء وإدخال بني تحتية مجتمعية ضرورية، بما فيها المساحات المفتوحة. إنّ تفعيل المواقع النائمة للاستخدام كحدائق ومنتزهات وأماكن للفنون ومساحات للتجمّع هو بمثابة فرصة لإعادة بناء المجتمع المدني في

هذه المرحلة الحرجة من عملية تعافي بيروت. يمكن للتعديلات القانونية أو الرسمية لوثائق التخطيط تحديد هذه المنافع وتفادي الخوف من الإخلاء أو إجراءات الشرطة: في تجارب سابقة أجرت العديد من المدن المتوسطة والكبرى في الولايات المتحدة كفيلاذيلفيا جردة على العقارات الشاغرة وناصرت استخدامها لصالح المجتمع المحلي.⁴⁵ ومع أنّ البحث عن بدائل لمعالجة أوجه النقص في الفضاء العام ليس بحلٍ مستدام، لكنّه سيحدّ الحكومات على تحويل المطبوعات إلى أصول دائمة بدعم من أفراد المجتمع المحلي.

5.4 تعزيز قابلية التوسّع.

تحديد فرص التّدخلات الموسّعة: مناصرة ودعم الأعمال التي تثبت بأن العمل في المساحات المتداخلة قد يخلق تغييراً منهجياً.

تعمل الجهات الفاعلة المحلية بنشاط على استكشاف معايير تنفيذية متنوعة لتفعيل الحيز العام وإعادة بناء البنى التحتية الاجتماعية حتى وإن لم تحصل على دعم كبير من الهيئات الحكومية. فتوكيل هيئة عامة مستقلة بإدارة الفضاء العام وتفعيله أمر شائع في مدنٍ أخرى ويساهم في توسيع المبادرات. لذا يجب توكيل هيئة ما بدعم الجهود الفنية المحلية وتفعيل المساحات العامة في بيروت أيضاً.

وأيد المشاركون إطلاق مشاريع المشاركة العامة التجريبية من خلال تدخّلات صغيرة قابلة للتوسيع. واستشهدوا بالفرص الكامنة في الأطر القانونية والميزانية التي من شأنها دعم بناء المجتمعات. فهناك مجموعة تاب (Temporary Art Platform (TAP التي تلقى دعماً مالياً من البلدية لإطلاق برنامج إقامة قصير الأمد لفنانين ذوي تأثير اجتماعي، وقد خصّصت أموال الدعم لإطلاق عروض عامة موسمية. جمعت إحدى المبادرات الفنية التي استمرت شهراً واحداً فئات

متنوّعة من سكان إحدى ضواحي بيروت وتناقشوا في مسائل تؤثر على حياتهم اليومية. ونظراً للأنظمة البيروقراطية الشديدة الرقابة، اضطرت تاب للامتثال لمدوّنة البلدية الغامضة التي تنظّم صناديق واستخدامات المساحات العامة ضمن إطار تجميل المدينة. شكّلت تاب سابقة للنشاطية المواطنة البسيطة من خلال إيجاد سبل مبتكرة للاستفادة من الأموال العامة المخبأة في مدوّنة البلدية لتقسيم الأراضي. وقد كان لتاب أثرٌ ممتدّ رددت أصداؤه عدة بلدات في بيروت الكبرى.⁴⁶

كما شجّع المشاركون في الاجتماعات توسيع تعريفات الفضاء العام بما لا يقتصر على المباني والفضاء المادي حيث قد تطرح سياقات ما بعد الكارثة عدة تحديات في جمع العامة. ففي نيجيريا، مثلاً، كان الراديو هو الفضاء المفضل لدى سكان بورت هاركورت للتواصل مع أفراد المجتمع - الذي بلغ عددهم 19,000 نسمة - المهجرين قسراً من منازلهم جرّاء مخطط عنيف وضعته الدولة لإعادة تطوير واجهة بحرية حضرية عام 2009. استدعى الحدث العاجل وما نتج عنه من عمليات إخلاء جماعية ودمار واسع تحركاً فورياً من قبل الفنانين المحليين بالتشاور مع سكان المنطقة. فأسسوا منبراً إذاعياً

يجمع بين برامج الموسيقى والتثقيف القانوني والمساعدات التقنية المقدمة لأفراد المجتمع كي يمثلوا أنفسهم في دعاوى الإخلاء. كما حفزت استراتيجية المشاركة المجتمعية التجريبية عن طريق الراديو الاستثمار في مركز يُرتقب انشاؤه للإعلام وتقديم الخدمات يضم مجموعة من البنى التحتية التي يديرها المجتمع كالأمن والمرافق الصحية والبستنة الحضرية وغيرها.

5.5 تخليد ذكرى الكارثة والتركيز على أساليب العدالة الانتقالية. ترسيخ تخليد الذكرى في النهج التشاركية بحيث يتصدّر تمكين السكان كافة المساعي المبذولة.

إن إشراك الجهات الفاعلة المجتمعية في مساعي تخليد الذكرى هو بمثابة فرصة لرواية الأحداث الصادمة وكيفية تأويلها والاعتراف بها في السجلات الرسمية. على الأشخاص الأكثر تضرراً من الكارثة تحريك عمليات صنع القرار المرتبطة بنشاطات تخليد الذكرى العامة وحفظها. حرصاً على مصداقية مبادرات تخليد الذكرى وتصويرها لتجارب المجتمعات المتضررة في مدينة متعدّدة الطوائف كبيروت، يجب تحقيق تمثيل واسع النطاق للمتضررين من الانفجار. لذا على المؤسسات توحّي الحذر كي لا يتم إنتاج رواية فردية للذكرى والإقرار بالطبيعة التعدّدية والمتعدّدة الطبقات لذاكرة المدينة الطويلة الأمد.

يبعث تخليد الذكرى على الشفاء ويخلق مساحات للتصوّرات المستقبلية عن المدينة ووضع سياسات عامة حضرية ملموسة. وعلى جهود تخليد الذكرى في بيروت أن تتمتع بطموحات مشابهة، لا سيما إتاحة الفرصة أمام السكان المهجّرين للمطالبة بالأرض التي كانوا

يسكنون عليها وكذلك السماح لمن خسروا أحبّتهم بإحياء ذكرى الكارثة. وكانت الأهرات في مرفأ بيروت، أكثر البنى صموداً في وجه الانفجار، في قلب النقاش المتعلق بالحفاظ على التراث كذكرى للكارثة. وقد ناضل تحالف أسر الضحايا خلال العامين الماضيين على تصنيف الأهرات كموقع تراثي، وواجهوا مقاومة المسؤولين الحكوميين الذين زعموا - دون أدلة علمية مثبتة - بأن الأهرات تشكل خطراً على السلامة العامة ويجب هدمها. وفي خلاف ذلك، يشيد العديد من المهندسين المعماريين وسكان المدينة بدور تلك البنى في إعادة تطوير المرفأ عبر الفنون وكساحة تذكارية متاحة للعامة.

وبصورة أعمّ، توفر المساحات المادية والمنشآت الفنية المؤقتة والممارسات غير الحسيّة فرصاً لإحياء الذكرى. اقترحت مجموعة من المشاركين رفع القيود القانونية المفروضة على استخدام واجهات المحلات الشاغرة والمهدّمة حالياً لوضع نصب تذكارية صغيرة⁴⁷ أو تقديم عروض تركز على التحديات التي تواجه بيروت في تفعيل تلك المساحات والتوعية عن الأحداث وآثارها على المجتمعات، وبالأخص المهمة في حوارات التعافي.

5.6 إدراك أهمية دور المؤسسات الفنية في عملية إعادة الإعمار وتقديم الدعم المباشر لها وتمويل الأعمال المطلوبة منها.

بينما تؤدي المؤسسات الفنية دوراً أكثر حيوية في تجديد لبنان، لا يمكن للمنظمات الدولية والمجموعات المحلية والحكومة أن تعتمد على الفن فقط لمعالجة الصدمة الوطنية وبناء المجتمع وتجديد الفضاء العام دون تأمين التمويل اللازم لتلبية الطلب المتزايد على الأعمال الفنية. وكما أوضح أحد المشاركين، "يبدو أننا كلّما واجهنا كارثة ما، يزداد الطلب على الفنون بشكل هائل. ما هو عدد المهام التي أوكلت بها الفنون اليوم؟ سنضطر إلى إطلاق مشاريع تذكارية. سنضطر إلى بناء مؤسسات وفضاءات عامة. وقد يصيبنا التفكير بمدى إهمال الفنّ على صعيد ما والتركيز عليه بشكل مفرط في هذا العالم الكارثي الذي نعيش فيه بالإحباط الشديد."

6.

تطلعات مستقبلية

تمثل الاستجابة والتعافي في بيروت - وغيرها - فرصة ذهبية لتصوّر عمليات النهوض بالعدالة الاجتماعية وتطبيقها، ومنح الأولوية لإدماج المجموعات المحلية في عمليات الحوكمة، وتعزيز قدرات الدولة. لكن هذه الأهداف ليست سهلة التحقيق، فهي تستلزم إرادة سياسية صلبة لوضع إطار داعم للقيم المذكورة يحدّد الخطوات الملموسة للالتزام بجدول الأعمال المطلوب. أثنى اهتمام المشاركين في العملية وعنايتهم وخواطهم النقاش بأفكار محدّدة - كما كان بمثابة دعوة إلى العمل في بيروت والأجندة العالمية المعنية بالاستجابة للكوارث والتعافي. تتمثل الخطوات القادمة، كما هو موثق في كل مجال عمل وملخص أدناه، بإعادة توجيه عاجل وجذري لأعمال التعافي.

1. توجيه جميع جهود التعافي وإعادة الإعمار لتقوية قدرة الدولة على المدى الطويل.

يجب أن تدعّم طاقات تعافي البيئتين المادية والاقتصادية في المدينة العمليات الحكومية لتكون أكثر فعالية وإنصافاً. بالنسبة إلى السياقات التي يتضاعل فيها التنسيق الحكومي، يُقترح تأليف هيئة منسقة ذات صلاحيات إدارية ورقابية على المنطقة المتضررة. في بيروت، من الممكن تأليف سلطة في المرفأ لها صلاحية المطالبة بالشفافية والمساءلة (2.1)، أو مجموعة ممارسات رسمية للتنسيق اليومي هدفها تمكين مكونات الحكومة وإشراكها، إلى جانب المجتمعات المحلية والوسطاء الثقافيين والمؤسسات الفنية وغيرها من المجموعات ذات المعرفة والاهتمام والتي عادةً ما تهمل في عمليات صنع القرار الرسمي (1.1، 1.2، 1.4، 4.3، 5.6). قد يركّز التمويل المدروس على الحوكمة والمساواة الطويلتي الأمد (2.5)؛ يجب أن تمنح الاستثمارات الأولوية للأعمال التي تعزّز الأنظمة العامة، كالمناقصة (1.4، 2.3). وبناءً على مناصرة التغيير الواسع النطاق، قد تعمل المبادرات المباشرة على تحقيق هذا الهدف، عبر تمكين مؤسسة مدنية موثوقة أو هيئة حكومية، على سبيل المثال، من إدارة منتدى للتنسيق بين المانحين وتتبع آليات التوصيل العامة وتنفيذها وإشراك الجهات الفاعلة الحكومية (1.3، 4.5).

2. إدماج المشاركة المجتمعية الحقيقي في جميع مجالات التخطيط والتنفيذ.

إن السكان والمجموعات المدنية هم الأكثر دراية عادةً بأعمال الاستجابة والتعافي في أي سياق من سياقات ما بعد الكارثة. يحفز بناء "بنى تحتية تشاركية" طويلة الأمد ضمن عمليات التعافي، خاصةً تلك المتعلقة بالإسكان والتراث والفضاء العام في بيروت، تلك الطاقات ويساعد على بناء القدرات من أجل بذل الجهود الإضافية في المستقبل. بالنسبة إلى بيروت، قد يعني ذلك تنفيذ استراتيجيات تخطيط شاملة تدمج معارف السكان والأحياء والانخراط التشاركي وعملية صنع القرار الجماعية. هذه الأفعال من شأنها تحسين جودة الاستثمارات وتدعيم الصمود المجتمعي في بيروت والمدن الأخرى (3.1.4.1).

3. منح الأولوية للبرامج والسياسات العامة التي تفيد السكان ذوي الدخل المحدود والتي تعمل نحو إرساء نظم حضرية أكثر إنصافاً وشمولية.

تقدم صناديق التعافي والتغييرات التنظيمية فرصة لمعالجة أوجه الظلم الحالية والتاريخية ويجب أن تكون مدروسة وطموحة. في بيروت، تشمل المجالات الفورية للعمل تطبيق الضرائب على الشغور ووضع جداول زمنية للحد من المضاربة في الأراضي والمساكن (3.2، 4.4) وتمويل الإعمار المرحلي (3.4، 4.2) وحماية المستأجرين عبر تجميد عمليات الإخلاء، مثلاً (3.3) والتعاونيات وائتمانات الأراضي المجتمعية (3.5) وإعادة تأهيل المباني التراثية لتؤدي وظائف اجتماعية مباشرة أيضاً (4.4). يجب أن تبدأ استثمارات البنى التحتية بالبنى التي تسعى إلى إصلاح الأضرار السابقة التي تعرّضت لها المجتمعات المهمّشة، بما في ذلك البنى التحتية الخضراء (2.4) والحدائق والطرق التي تصل المناطق المنفصلة كالأحياء السكنية إلى منطقة المرفأ (2.3). كما يجب أن تعطي الاستثمارات الأولوية للنهج التي تستوجب توظيف عمالة كثيفة وذلك لخلق الوظائف (1.4، 2.3) وبناء المهارات والتمكين الاقتصادي (1.4، 4.2).

4. إنفاق المال على الأرض بالتنسيق مع المبادرات المدنية.

تتطلب المبادرات الصغرى والمحدودة مكانياً الوقت والالتزام لتنفيذها لكنها تسهّل الشراكات والمساءلة والتأثير. في بيروت، تدعم الاستثمارات على نطاق الأحياء السكنية المبادرات القائمة والقدرات المدنية وتقويها بالتأكيد (3.1، 4.1) ما يؤدي إلى تحسينات مادية هامة كالساحات والميادين (5.1) التي تنمي دورها حسب الملكية لدى المجتمعات (4.1، 5.2) إضافةً إلى مساحات تخليد الذكرى (5.5). قد تتداخل الاستثمارات المحلية المحدودة مكانياً مع المناطق ذات الابتكارات التنظيمية الموجهة لإرساء المساواة (1.7) وبإمكانها الامتداد والتوسّع إلى أحياء أخرى في حال نجاحها (1.7، 5.4). وكما يفصّل هذا التقرير، فإنّ هذه المبادرات تحفز استجابات مبتكرة مشابهة في سياقات ما بعد الكارثة في عدة مناطق جغرافية حول العالم.

الملحق:

لائحة بأسماء المشاركين في الاجتماعات (وتبعياتهم المهنية الحالية ابتداءً من كانون الثاني 2021)

هيتوشي آبي

أستاذ جامعي، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس؛ مدير، مشغل هيتوشي آبي

آماندا آبي خليل

أمينة فنية، منصة تاب Temporary Art Platform

عمرو العزم

أستاذ جامعي، جامعة شاوون/آثار

هويدا الحارثي

أستاذة العمارة والتصميم الحضري ورئيسة قسم العمارة والتصميم، الجامعة الأميركية في بيروت

ليزا أندرسون

عميدة كلية الشؤون الدولية والعامّة، جامعة كولومبيا

آمال أندراوس

عميدة، كلية الدراسات العليا الهندسة المعمارية والحفاظ والتخطيط، جامعة كولومبيا

برنيز آنغ

مديرة وكيميائية رئيسية، مختبرات زيروث؛ عالمة في مؤسسة أوباما، مشاريع كولومبيا العالمية، جامعة كولومبيا

آليخاندر آرافينا

مدير تنفيذي، شركة إليمينتال

توماس آشور

مدير البحوث والمشاركة، مشاريع كولومبيا العالمية، جامعة كولومبيا

سامي عطالله

مدير تنفيذي، المركز اللبناني للدراسات

ميا عطوي

معالجة نفسية عيادية ورئيسة، جمعية إمبرايس

إيريك آفراي

أستاذة مساعدة في الحفاظ التاريخي في برنامج جيمس مارستون فينتش، كلية

الدراسات العليا في

الهندسة المعمارية والحفاظ والتخطيط، جامعة كولومبيا

محمد أيوب

مؤسس ورئيس، جمعية نحن

أودي قزي
مهندسة معمارية، جامعة كولومبيا

برناديت بيرد-زارس
زميلة، مشاريع كولومبيا العالمية، جامعة كولومبيا

زينب بحراني
أستاذة تاريخ الفن وعلم الآثار في برنامج إيديث بورادا، جامعة كولومبيا

كارول بيكر
عميدة، كلية الفن، جامعة كولومبيا

فينس بايسر
صحفي ومؤلف

كريمة بن بيه
أخصائية إدارة مخاطر الكوارث، البنك الدولي

كلاريسا بنكومو
مستشارة، كلية مايلمان للصحة العامة، جامعة كولومبيا

مينوش بسترز
شريكة، ستيبو STIPO
دبجاني باتشاريا
أستاذة مشاركة، جامعة دريكسل

ساشين بويتي
زميل، أروب ARUP

هبة بوعر
أستاذة مساعدة، كلية الدراسات العليا في الهندسة المعمارية والحفاظ والتخطيط، جامعة كولومبيا

هينك-جان برينكمان
رئيس السياسة والتخطيط والتطبيق، مكتب دعم بناء السلام، إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام

تاينا كريستيانسن
رئيسة المكتب القطري، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - لبنان

جوانا ديج
مؤسسة ومديرة منسقة، مهندسة معمارية وباحثة، كاتاليتيك أكشن Catalytic Action

ديليب دا كونها
أستاذ مساعد، كلية الدراسات العليا للهندسة المعمارية والحفاظ والتخطيط، جامعة كولومبيا

فضل الله داغر
مهندس معماري، مبادرة بيروت للتراث؛ داغر وحنا وشركاهم للهندسة المعمارية

براين دانييلز
أستاذ جامعي، مدير البحوث والبرامج، مركز بن الثقافي في متحف جامعة بنسلفانيا، جامعة بنسلفانيا

دايان ديفيس
أستاذة التخطيط والدراسات الحضرية الإقليمية في برنامج شارلز داير نورتون، جامعة هارفارد

حبيب دبس
مدير، أوربي URBI

فيشكا ن. ديساي
كيرة مستشاري الشؤون الدولية لرئيس جامعة كولومبيا

إسحاق ديوان
أستاذ الاقتصاد، جامعة باريس للعلوم والآداب، مدرسة الأساتذة العليا في باريس

جاتين دوا
أستاذ مشارك في علم الآثار، جامعة ميشيغان

كيارا دي سيزاري
أستاذة مشاركة في الدراسات الأوروبية والثقافية، جامعة أمستردام

رولا الرفاعي
أخصائية برامج أولى، مركز بحوث التنمية الدولي

أناستازيا الروس
مؤسسة ومهندسة معمارية إدارية، أناستازيا الروس للمعماريين

سيرجيو فاهاردو
عمدة مديين، كولومبيا 2004-2007؛ حاكم أنتيوكيا 2012-2016؛ كومبروميسو كيودادانو

محمد فاعور
زميل بحوث ما بعد الدكتوراه، كلية دابلين الجامعية

ليلاني فرحة
مديرة دولية، ذا شيفت

منى فواز
أستاذة الدراسات الحضرية والتخطيط، الجامعة الأميركية في بيروت

فلورانس غوب
نايبة مدير، معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية

رانيا غصن
أستاذة مشاركة في العمارة والتخطيط الحضري، معهد ماساشوستس للتكنولوجيا

ماغواير غيبسون
أستاذ علم الآثار بلاد ما بين النهرين، جامعة شيكاغو

رنا حداد
أستاذة مساعدة، الجامعة الأميركية في بيروت

محمد حافظة
محاضر في الهندسة المعمارية، جامعة ليدز بيكيت

عمر عبد العزيز حلاج
مهندس معماري ومستشار تطويري

منى الحلاق
مديرة مبادرة الحي، الجامعة الأميركية في بيروت

<p>مامي ميزوتوري الممثلة الخاصة للأمم المتحدة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث</p> <p>سكوت موريس مدير مبادرة السياسة الإنمائية الأميركية، مدير مشارك في تمويل التنمية المستدامة وزميل أول، مركز التنمية العالمية</p> <p>لميا مبيّض بساط رئيسة، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي</p> <p>كمال مزوّق مؤسس، سوق الطيب</p> <p>ديبالي موكوباديي أستاذة مساعدة، كلية الشؤون الدولية والعامّة، جامعة كولومبيا</p> <p>راتيش ناندا مدير تنفيذي، صندوق الآغا خان للثقافة</p>	<p>ياسمين معكرون مديرة، مركز الترميم والحفاظ، الجامعة اللبنانية</p> <p>لورين مانغونيز مديرة تنفيذية، مؤسسة المعرفة والحرية ((FOKAL</p> <p>ستيفان ماسينغ كبير موظفي الاستراتيجيات والعمليات، البنك الدولي</p> <p>جوي مبوبيا مديرة تنفيذية، مركز غوداون للفنون، نيروبي</p> <p>جوزي ماكفيتي مستشارة أولى، البنى التحتية، صندوق المعاشات التقاعدية النيوزيلندي</p> <p>لين مسكيل أستاذة في برنامج جامعة بنسلفانيا لدمج المعرفة، قسم علم الآثار، كلية الآداب والعلوم، متحف بنسلفانيا، وكلية فايترمان للتصميم، جامعة بنسلفانيا</p>	<p>بريميش لالو أستاذ التاريخ ومدير مركز البحوث الإنسانية، جامعة ويسترن كيب</p> <p>ديباك لامبا-نيفز مدير بحوث، مركز الاقتصاد الجديد</p> <p>مود لو فلوك مخططة حضرية ومديرة تنفيذية، بول آرت ايه أوربانيزم (POLAU)</p> <p>ياكيان (زيلدا) ليانغ عالمة في مؤسسة أوباما، مشاريع كولومبيا العالمية، جامعة كولومبيا</p> <p>زي ليو زميل أول ومدير برنامج الصين، معهد لينكن لسياسات الأرض</p> <p>مارك لينش أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية، جامعة جورج واشنطن</p>
---	---	---

<p>لاه خليلي أستاذة السياسة الدولية، جامعة الملكة ماري في لندن</p> <p>منى خشن خبيرة ومحاضرة في التخطيط الحضري والتطوير، الجامعة الأميركية في بيروت</p> <p>رامي ج. خوري مدير برنامج المشاركة العالمية، أستاذ مساعد في الصحافة وزميل أول في السياسة العامة، الجامعة الأميركية في بيروت</p> <p>آدريان كوهلر مؤسس مشارك ومدير فني، شركة هاندسبرينغ للدمى المتحركة</p> <p>ديما كرتيم باحثة اقتصادية، جامعة كامبريدج</p> <p>روني لحدود رئيس مجلس إدارة ومدير عام، المؤسسة العامة للإسكان، بيروت</p>	<p>ألفريدو جار فنان، مهندس معماري، صانع أفلام</p> <p>حفيظ أحمد جمالي أمين إضافي، حكومة بالوخيستان</p> <p>باسيل جونز مؤسس مشارك ومنتج منفذ، شركة هاندسبرينغ للدمى المتحركة</p> <p>مكرم القاضي مدير ومؤسس، لفت LEFT</p> <p>نينو كرمون كبير المستشارين التقنيين حول سيادة القانون وحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p> <p>إيمانويل قطان مدير، برنامج التحالف، جامعة كولومبيا</p> <p>جوناثان م. كاتز صحفي ومؤلف</p>	<p>هيركيوليز هارالامبيدز أستاذ الاقتصاد البحري، جامعة إراسموس روتردام</p> <p>منى حرب أستاذة الدراسات الحضرية والسياسة، الجامعة الأميركية في بيروت</p> <p>نتالي حرب فنانة ومصممة، استديو نتالي حرب</p> <p>علا الحريري مخططة حضرية، مؤسسة مرصد صيدا للأثر الاجتماعي</p> <p>بيفال هينغ باحث ما بعد الدكتوراه، جامعة إلينوي الشمالية</p> <p>ستيفن هيدمان أستاذ الدراسات الشرق أوسطية، كلية سميث؛ زميل أول غير مقيم، معهد بروكينغز</p> <p>خالد هياطي عالم آثار، كلية علم الآثار، جامعة لايدن</p>
---	--	--

هينك أوفينك

المبعوث الخاص لشؤون المياه الدولية، مملكة هولندا

ريتا باداوانغي

محاضرة أولى، جامعة سينغافورة للعلوم السياسية

جوناثان بابوليديس

زميل، مشاريع كولومبيا العالمية، جامعة كولومبيا؛ مستشار تنفيذي عن الدول الهشة، وورلد فيجن

فيليب بيكام، مدير

المعهد الدولي للدراسات الآسيوية، جامعة لايدن

ميشال بيير-لويس

مديرة تنفيذية، مؤسسة المعرفة والحرية (FOKAL)

فلويون بريم

مدير تنفيذي، الفنون الحية في كمبوديا

تامر قرموط

أستاذ مساعد في السياسات العامة، معهد الدوحة للدراسات العليا

يني رحيماي

أستاذة مساعدة في الهندسة المعمارية والتصميم، جامعة الأمير سلطان

سييل رزق

مديرة السياسات العامة، كلنا إرادة

جون بول رودريغ

أستاذ الدراسات الدولية والجغرافيا، جامعة هوفسترا

بالافي روي

محاضرة أولى في الاقتصاد الدولي، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن

ميسا صباح

زميلة أولى في التخطيط الحضري، أيكوم الإمارات العربية المتحدة

عبير سقسوق

باحثة حضرية؛ مديرة مشاركة، استديو أشغال عامة

نسرین سلطي

أستاذة مشاركة في الاقتصاد، الجامعة الأميركية في بيروت

نسرین سمارة

ملحق اقتصادي وتجاري، سفارة هولندا

رنا سمارة جبيلي

مؤسسة، مكتب رنا سمارة جبيلي للهندسة المعمارية، والتصميم؛ نائبة رئيس، نساند

ناتاشا سرکيس

مديرة مشروع، "مكافحة الفساد من أجل تعزيز الثقة بلبنان" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ساسكيا ساسن

أستاذة علم الاجتماع في برنامج روبرت س. ليند، جامعة كولومبيا

رامي سمعان

مدير، شركة TMS للاستشارات

ريتشارد سينيت

عضو، لجنة المبادرات الحضرية، الأمم المتحدة الأميركية؛ كبير المستشارين، برنامج الأمم المتحدة للتغير المناخي والمدن

سيتيني شامي

مديرة عامة، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية

حليم شبيعة

مدير تنفيذي، المنظمة العربية للقانون الدستوري، بيروت

إنريكيه سيلفا

مدير، المبادرات الدولية، معهد لينكن لسياسة الأرض

دايان سينغمان

أستاذة مشاركة، قسم الحكومة، الجامعة الأميركية

عمر سرّي

طالب دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة تورونتو

شوشانا ستیوارت

رئيسة، مؤسسة توركويز ماونت

جاد تابت

رئيس، الاتحاد اللبناني للمهندسين والمعماريين، نقابة المهندسين

نادين توما

فنانة ومؤسسة مشاركة، دار قنبر

ساتيا تريباتي

مساعد الأمين العام ورئيس مكتب، البرنامج الأمم المتحدة للبيئة

مايكل يوويميديمو

كاتب وأمين، فيجن ماشين؛ مدير مشروع، منبر الدعوة للإعلام التعاوني

باستيان فاروتسيكوس

مستشار تراث ثقافي، مؤسسة توركويز ماونت

سامح وهبة

المدير الدولي للشؤون الحضرية، إدارة مخاطر الكوارث، الممارسات الدولية للصمود والأرض، مجموعة البنك الدولي

ديليا ويندل

أستاذة مساعدة في التطوير الدولي والتخطيط الحضري، معهد ماساشوستس للتكنولوجيا

هايكو ويمن

مدير مشروع، العراق وسوريا ولبنان، مجموعة الأزمات الدولية

وايبيغ وو

أستاذة ومديرة، برنامج التخطيط الحضري، كلية الدراسات العليا في الهندسة المعمارية والحفاظ والتخطيط، جامعة كولومبيا

سيرج يازجي

مهندس معماري ومخطط حضري، مشغل يازجي

الحواشي

- 1 منذ عام 2008، بحسب مركز رصد النزوح الداخلي (2022)
 - 2 تحليل الأمم المتحدة عام 2021 لبيانات "النقطة الساخنة مكانياً" التي قدمتها جامعة كولومبيا والبنك الدولي والتي تحدد مدى هشاشة الفئات السكانية الحضرية التي تعيش في المناطق الأكثر عرضة للكوارث حول العالم.
 - 3 "الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان (2019-2021)" لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ملخص سياسة رقم 2، أيلول 2021
 - 4 كُلف مجلس الإنماء والإعمار، وهو مؤسسة عامة تأسست عام 1977 كذراع منفذة لمكتب رئيس مجلس الوزراء، بمهمة تحديد المنح الدولية وتوزيعها على العديد من المشاريع. لكن مجلس الإنماء والإعمار تجاوز جميع الهيئات العامة المركزية والوزارات ليكون مسؤولاً بشكل مباشر من مكتب رئيس الوزراء. اعتبر التواصل المباشر بين المجلس ومكتب الرئيس ضماناً لـ "فعالية أكبر" مع نقادي البيروقراطية التقليدية. لكن المجلس تورط بمشاريع كبرى يشوبها فساد عميق وأصبح مقرها، كغيرها من المؤسسات العامة، نقطة تجمع للمحتجين خلال انتفاضة تشرين الأول 2019 الذين تظاهروا أمامها باستمرار.
 - 5 سانشيز، دانيال غاروت. "تكريس أوجه اللامساواة الإقليمية في البنى التحتية في لبنان: دور الاستثمار العام." المركز اللبناني للدراسات السياسية، ملخص سياسة رقم 36، كانون الأول 2018.
 - 6 مشروع سوليدير المتمثل بإعادة إعمار وسط بيروت هو مثال صارخ على تلك العمليات. فهي شركة عقارية تأسست عام 1991 لتنظيم إعادة إعمار وسط بيروت الذي أصبح مهجوراً خلال سنوات الحرب الأهلية الخمسة عشر. مُنحت الشركة ملكية المنطقة بأسرها، بما فيها الممتلكات العامة. تحوّلت ملكية الأفراد المالكين إلى أسهم في الشركة دون اعتراض يُذكر منهم على ذلك.
 - 7 في كانون الأول 2020، اتهم القاضي فادي صوّان الذي تولى التحقيق في الانفجار أربع سياسيين - بما فيهم نائب رئيس الوزراء - بارتكاب جريمة الإهمال. فردّ هؤلاء بالمطالبة بإقالة القاضي من القضية الذي اضطر إلى التوقف عن العمل استجابةً لتحركاتهم.
 - 8 وتشمل مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)
 - 9 للمزيد عن الإصلاحات المؤسسية المدعومة من قبل إطار المسارات الثلاث، أنظر بلومكيه، ص. (2022) Post-Disaster Recovery Governance, Aid Architecture, and Civil Society's Participation: The Case of Lebanon's Reform, Recovery and Reconstruction Framework (3RF). رسالة
- ماجستير قدمت لمركز الدراسات العربية والشرق أوسطية في كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأميركية في بيروت
- 10 للمزيد، أنظر (براوتيفام، 2002: موس وبيترسون وفان دي وال، 2006: بريتش وولكوك وأندروز، 2013).
- 11 للمزيد، أنظر بلومكيه 2022، في المرجع المشار إليه آنفاً
- 12 يحذّر الناقدون من استراتيجيات التعافي التي يصعب فصلها عن الديناميات السياسية السيئة حتى على الصعيد المحلي. وينذر الخبراء من تأثير استراتيجيات التطبيق غير المتوقع، تحديداً تلك التي تتطلب إصلاحات إدارية عميقة، بالنظر إلى ما تملكه الجهات الفاعلة الهاربة من المحاسبة من تأثير قوي وعرقلتها للتقدم. وبخلاف ذلك، فإن تحفيز استراتيجيات الاستثمار المخصصة لتحسين مؤشرات الهشاشة المحلية قد يدرّب المساهمين على التصدي للتحديات في مختلف ظروف الضعف ويحسن من القدرات المؤسسية تدريجياً.
- 13 قصير، سمير. تاريخ بيروت. الفصل الرابع: الطرق القادمة من دمشق. بيركلي: جامعة كاليفورنيا بريس، 2010، ص 109-128.
- 14 وفقاً لموقع مرفأ بيروت الإلكتروني، ازدادت حركة الحاويات من 200,000 حاوية نمطية عام 2004 إلى 1.22 مليون حاوية نمطية عام 2019، مع بداية الأزمة الاقتصادية، انخفضت هذه الكثافة بشكل حاد بسبب الانفجار والأزمة المالية.
- 15 75 بالمئة من عائدات مرفأ بيروت تأتي من عمليات محطة الحاويات.
- 16 أبو نصر، دونا. "الحرب السورية تعزز الاقتصاد اللبناني." جريدة ذا دايلي ستار، 29 آب، 2013.
- 17 في حال تمّ ضمّ منطقة المرفأ بأكملها وبنائها التحتية إلى مشروع إعادة الإعمار.
- 18 أصّر العديد من المشاركين على ضرورة تفادي تكرار الأنماط المتبعة خلال عملية إعادة إعمار وسط بيروت التاريخي بعد الحرب الأهلية التي تولتها شركة (سوليدير) الخاصة
- 19 تكرر ذكر الحاجة إلى "إعادة ربط المدينة بالمرفأ" في تعليقات المشاركين.
- 20 هبة بوعكر، للحرب التي لم تأتي بعد. بالو آلتو: ستانفورد يونيفرسيتي برس، 2018
- 21 البنك الدولي، تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في بيروت، 31 آب 2020، <https://www.worldbank.org/en/country/leb-anon/publication/beirut-rapid-damage-and-needs-2020-assessment-rdna---august>

ماري جويل زهار
أستاذة العلوم السياسية
ومديرة شبكة البحوث
المتعلقة بعمليات السلام،
جامعة مونريال

مايا زيب
مؤسسة مشاركة ومديرة
فنية مشاركة، مسرح زقاق

الإمكانات البشرية. وبناءً على هذا التعريف، يجب أن يستند أي تدخل تجريبه جهة فاعلة غير محلية، بما فيها الجهات التابعة للدولة، إلى تراكم المعارف القائمة على السياق، والمحددة حسب الموقع والمستمدّة من المشاركة المباشرة مع أصحاب القرار. كما يجب أن تستجيب الجهات الفاعلة عن وعي ودراية بتداعيات أفعالها القريبة والبعيدة الأمد.

44 تعافي بيروت - تفعيل الفضاء العام. الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة كولومبيا. 27 كانون الأول، 2021.

45 درايك، لوك ولورا ج. لوسون: "المصادقة على التخضير أم الشغور؟ العلاقة بين الحدائق المجتمعية والأراضي الشاغرة في الولايات المتحدة". المدن 40 (2014): ص. 133-142

46 حرصاً منها على فهم الفنانين والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين لتحديات وفرص تفعيل المساحات العامة في لبنان، وضعت تاب دليل أدوات متكامل يحتوي على المراجع القانونية والإدارية لإشراك الحيز العام. أنظر أبي خليل، أماندا، نائلة جعجع وساشا يوسف وأمال خوري، محررات. **A Few Things You Need to Know When Creating an Art Project in a Public Space in Lebanon**. بيروت، تاب، 2016

47 أو الكبيرة، أنظر مجموعة "Belleza y Felicidad" التي استخدمت واجهة صيدلية قديمة لعرض ذكريات ووثائق عن جرائم القتل المرتكبة ضد النساء في بوينوس آيريس.

الثقافي. الأونيسكو والمجلس الوطني للتراث في بولندا، 2018. [1826/https://whc.unesco.org/en/news](https://whc.unesco.org/en/news/1826)

39 من الأمثلة عن ذلك، وجدت دراسة أجريت على ساحة عامة في منطقة الرملة البيضاء أن سكان المنطقة وظفوا جهازاً أمنياً خاصاً لمنع المستخدمين من دخول الحديقة المجاورة متذرعين باحتمال استخدامها بطرق غير مرغوبة. أنظر شغيتلي ناصر الدين، عبير. معالجة الخوف من المساحات العامة: حلول تصميمية لحدائق الرملة البيضاء. أطروحة ماجستير. بيروت، لبنان: الجامعة الأميركية في بيروت، 2018.

40 مزرعاني، دانه. لونا دايج ومنى حرب. "أهمية الممارسات الاجتماعية المكانية في التعافي المدني". مصدر عام، 2 كانون الأول 2020. <https://thepublicsource.org/why-socio-spa> التال-practices-matter-urban-recovery

41 فواز، منى. منى حرب وأحمد غربية. "العيش في مناطق بيروت الأمنية: تقص عن طرق الأمن الحضري وممارساته". المدينة والمجتمع 24، العدد 2 (2012)، ص. 173-195.

42 وتشمل إعادة تأهيل خمس ملاعب للأطفال/منتزهات، وتصميم خمس مساحات عامة جديدة، وتوسيع رصيف مشاة وأربعة أعمال ومنشآت فنية.

43 "مساحات الأمل" بحسب المنظر الحضري دايفد هارفي هي تدابير اجتماعية مكانية متأصلة في الرفاهية الجماعية وتطوير

33 أنظر: "إعلان دلهي" الصادر عن المجلس الدولي للمعالم والمواقع (إيكوموس) عام 2017 والداعي لنهج يرتكز على الناس ومحدّد ثقافياً يكون فيه الحفاظ في طبيعة عمليات المشاركة المجتمعية الديمقراطية: سميث، لوراجين، آنا مورغان، وأنيثا فان ديرمير. "البحث الموجه نحو المجتمع المحلي في إدارة التراث الثقافي: مشروع نساء واني التاريخي". المجلة الدولية لدراسات التراث 9، عدد 1 (2003): ص. 65-80؛ هودجز، أندرو، وستيف واتسون. "إدارة التراث القائم على المجتمع المحلي: دراسة حالة وجدول للبحث". المجلة الدولية لدراسات التراث 6، عدد 3 (2000): ص. 231-243.

34 نظرياً، مثلاً، موريرا، مونيكيا. "Gobiernos Participativos para la sostenibilidad de los centros históricos" وهانلي، ليزا وميغ روثنبرغ. "Los impactos sociales de la renovación urbana: el caso de Quito, Ecuador." **Regeneración y revitalización urbana en las Américas hacia un estado estable**. Quito: FLACSO-sede Ecuador (باللغة الإسبانية) (2005)

35 من الأمثلة الأخرى برنامج دعم المدن التاريخية التابع لصندوق الأغا خان، وهو مبادرة تقدم المساعدة على التخطيط والتدريب الوظيفي والدعم المالي لاستعادة الحيوية الثقافية والاجتماعية-الاقتصادية في العالم الإسلامي.

36 بالإضافة إلى سبق، يُعدّ توفير مجموعة أدوات إرشادات إعادة التأهيل لترميم التراث المبني ذا فائدة عظيمة. فبعد انفجار مرفأ بيروت، اتخذ العديد من مبادرات المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية هذا الاتجاه.

37 توصيات اتفاقية وارسو عن تعافي وإعادة إعمار التراث الثقافي. الأونيسكو والمجلس الوطني للتراث في بولندا، 2018. [1826/https://whc.unesco.org/en/news](https://whc.unesco.org/en/news/1826)

38 نص مقتبس من توصيات وارسو عن تعافي وإعادة إعمار التراث الثقافي عن إشراك المجتمعات المحلية: "يجب أن تتبع قرارات التعافي وإعادة الإعمار النهج المرتكزة على الناس وأن تشرك المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، كلما أمكن، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة ذوي الصلة. يجب أن يمكن التعافي وإعادة الإعمار الناس من الارتباط بالتراث والهوية والتاريخ. عند إعادة إعمار التراث، يجب مراعاة العدالة الاجتماعية وسننات الملكية وتطبيق نهج قائم على الحقوق يضمن المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية وحرية التعبير ووصول جميع الأفراد والمجموعات إلى التراث الثقافي، بما فيهم اللاجئين ونازحي الداخل، حينما اقتضى. وفي هذا الصدد، من المهم تحديد الحقوق الثقافية وأصحابها في كل برامج إعادة إعمار والتأكد من الحصول على موافقتهم المسبقة والواعية على القرارات الأساسية..." توصيات اتفاقية وارسو عن تعافي وإعادة إعمار التراث

22 تجدر الإشارة إلى أن شركات التأمين، وحتى تاريخه، لم تسدّد تكاليف المنازل الفاخرة المتضررة ضرراً بالغاً بحجة أن التأمين لا يغطي الهجمات الإرهابية وأنّ عليهم انتظار نتيجة التحقيق. لذا، ظل العديد من المباني الفخمة دون إصلاح.

23 شاندراسيخار، ديفيا، يانغ زانغ، ويو هزاو. "المشاركة غير التقليدية في التخطيط لتعافي ما بعد الكارثة: حالات من الصين والهند والولايات المتحدة." مجلة الرابطة الأميركية للتخطيط 80، العدد 4 (2014): ص. 373-384.

24 دونغانا، نيميش. "تحقيق المجتمع المدني للمساءلة الاجتماعية في سياق الكارثة: أدلة من النيبال بعد الزلزال". السياسة والحكومة 8، العدد 4 (2020): ص. 395-406.

25 غاناباتي، إمل. "النهوض من الانقراض: ظهور الرأسمال الاجتماعي المبني على المكان في غولجوك، تركيا" المجلة العالمية للطوارئ والكوارث الجماعية 27، عدد 2 (2009): ص. 166-127.

26 تعتبر حملة بيروت مدينتي المنبثقة عن حركة "طلعت ربحكم" عام 2015 جهداً ناجحاً لتعبئة المجتمع المدني ضد الانقسات الطائفية.

27 كيم، غانوو، غايلن نيومان، وبين جيانغ. "التجدد الحضري: عملية إشراك المجتمع المحلي في الأراضي الشاغرة في المدن المتدهورة". مدن، عدد 102، 2020.

28 دايفس، دايان إ. "اللاجئون وإعادة الاستيطان والارتباطات المناطقية للصمود". التعافي الحضري، راوتلديج، 2021، ص. 64-35.

29 جها، أبهاس ك.، جنيفر د.، بارنستين، بريسيلا م.، فيلبس، دانيال بيتا، وستيفن سينا، منازل أمن، مجتمعات أقوى: دليل إعادة إعمار ما بعد الكوارث الطبيعية. البنك الدولي، 2010، ص. 93.

30 "الهوية والقيم والمبادئ التعاونية". التحالف التعاوني الدولي. <https://www.ica.coop/en/cooperatives/cooperative-iden-city>

31 "ما هي ائتمانات الأراضي المجتمعية؟" مركز الابتكار في ائتمانات الأراضي المجتمعية. <https://cltweb.org/what-is-a-community-land-trust>

32 صليبيا، روبر. "نظرة إلى الشرق، نظرة إلى الغرب: الانتقائية الريفية والازدواجية الثقافية في الفن المعماري في بيروت في عهد الانتداب." في منظور مقارن للانتدابيين البريطاني والفرنسي، ص. 203-215. بريل، 2004

